ملف
يوليو 2023

WASEDA University

MIDDLE EAST COUNCIL ON GLOBAL AFFAIRS

آسيا في الخليج:
شراكة إستراتيجيّة جديدة؟

تحرير عادل عبدالغفار وعبدالله باعبود

حقـوق النشـر والطبـع محفوظـة لمجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليـة ومشـروع كرسـي دولـة قطـر لدراسـات المنطقـة الإسـلامية فـي جامعـة واسـيدا © 2023.

تعـود الآراء الـواردة فـي هـذا الملـف إلى مؤلّفيهـا ولا تعكـس بالضـرورة آراء ووجهـات نظـر مجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليـة وكرسـي دولـة قطـر لدراسـات المنطقـة الإسـلامية فـي جامعـة واسـيدا.

قائمة المحتويات

1 المقدّمة

دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الآسيوي: الفرص والتحديات والمسارات المستقبليّة
عادل عبدالغفار وعبدالله باعبود

4 الجزء الأوّل
السياسة والأمن

7 **البيئة الأمنية المتغيّرة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي**
ماثيو جراي

15 **القوى الآسيوية في المجال البحري لمنطقة الخليج: من منظور الدول الخليجية**
روري ميلر

25 **مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2): وصول المبادرات المصغّرة إلى الشرق الأوسط**
جوناثان فولتون

33 **نحو بنية أمنيّة في غرب آسيا مدعومة من الولايات المتّحدة**
محمد سليمان

41 **ديناميات الطاقة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيويّة الكبرى: هل ستغير حرب أوكرانيا قواعد اللعبة؟**
لي تشن سيم

49 **التنافس بين دول شرق آسيا في منطقتي الخليج والمحيط الهندي والهادئ: حالة اليابان والصين**
كازوتو ماتسودا

57 **الصين والدول الخليجيّة: من علاقات اقتصادية إلى تعاون إستراتيجي؟**
محجوب الزويري وفرح القواسمي

62 الجزء الثاني
الاقتصاد الاجتماعي

65 **واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة إلى القوى الآسيوية: التعامل مع سوق الطاقة العالميّة والتحديات الجيوسياسيّة**
ستيفن رايت

73 **انعكاسات التحوّل في مجال الطاقة على القوى الآسيويّة ودول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر اليابان والمملكة العربية السعودية**
شيجيتو كوندو

79 **العلاقات المتمحورة حول الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين في حقبة ما بعد إتفاق باريس**
عائشة السريحي

91 **سياسة «التطلّع غرباً» الهندية تتوافق مع سياسة «التطلّع إلى الشرق» الخليجية**
نارايانابا جانارداهان

99 **العمّال الوافدون الهنود في الدول الخليجية**
نادر القباني

109 **علاقة نفطيّة أم أكثر؟ علاقات الصين الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي**
تينغيي وانغ

117 **كوريا الجنوبية في منطقة الخليج ما بعد الجائحة: تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي وسط الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين**
جون بارك

125 **الطاقة أولاً والأعمال ثانياً: دبلوماسية اليابان الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**
كوجي هورينوكي

137 **دور صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا**
فهد المرّي

147 الخاتمة
عادل عبدالغفار وعبدالله باعبود

المقدّمة
دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الآسيوي: الفرص والتحديات والمسارات المستقبليّة

عادل عبدالغفار وعبدالله باعبود

الخلفية والسياق

على مدى العقدين الماضيين، عزّزت القوى الآسيوية الأربعة الكبرى—اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية—انخراطها في الشرق الأوسط، وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتعدّدت أوجه التعاون بين هذه القوى ودول المجلس، لتشمل أبعاداً اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة. ويظهر بوضوح تنامي بصمة القوى الآسيويّة الكبرى في شتّى أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي؛ من مشاريع البناء الكورية الجنوبيّة ومبادرة الحزام والطريق الصينيّة إلى البنية التحتية والاستثمارات التكنولوجية اليابانية والقوى العاملة الهندية المستفيضة. وكلّها تشير إلى أنّ هذه الشراكات لن تنمو إلّا مع تحوّل مركز الثقل الاقتصادي الدولي نحو آسيا.

وفي الوقت الذي تشهد فيه دول مجلس التعاون الخليجي تحوّلاً اجتماعياً واقتصادياً تاريخياً، ستصبح هذه الشراكات أكثر أهميّة. فعائدات الهيدروكربونات المتقلّبة، والضغوط الديموغرافية، والبطالة بين أوساط الشباب الخليجي، والافتقار إلى التنويع الاقتصادي، قد تسبّبت جميعها بضغطٍ هائلٍ على الموارد العامة. وقد شكّلت هذه العوامل مجتمعة دافعاً رئيسيّاً للإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية، من المحتمل أن تشعر دول مجلس التعاون الخليجي بالتأثير المتزايد لتغير المناخ على مدى العقود القادمة. وستؤدّي القوى الآسيوية دوراً هاماً في الوقت الذي تتصدّى فيه دول مجلس التعاون الخليجي لهذه التحديات المعقّدة ومتعدّدة المستويات.

إنّ انخراط القوى الآسيوية على نحوٍ متزايد في دول مجلس التعاون الخليجي سيتلازم مع التحدّي المتمثّل بضرورة التعامل مع مشهد جيوسياسي معقّد للغاية. فاحتدام المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن الحروب الأهليّة المستمرّة والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، والاختلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتوتّرات إزاء البرنامج النووي الإيراني، من شأنها أن تؤكّد على أنّه لا يمكن للقوى الآسيويّة الأربعة الكبرى أن تبقي انخراطها محدوداً ضمن المجال الاقتصادي وقد يتعيّن عليها المساهمة في أمن المنطقة.

لدراسة الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المتعدّدة الأوجه والواسعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، أطلق مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة وكرسي دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية في جامعة واسيدا، مشروعاً بحثياً لمدة عامين يجمع كبار الخبراء لتقديم تحليل متعمّق تشتدّ الحاجة إليه لعدد من هذه المسائل. تمّ تنظيم ورشتي عمل، الأولى في الدوحة في العام 2022 والثانية في طوكيو في العام 2023، حيث دُعي المشاركون للمساهمة في كتابة فصول تطلعيّة وموجّهة نحو السياسات تندرج ضمن هذا الملف الذي يركّز على القضايا والاتجاهات الرئيسيّة التي تشكّل العلاقات ما بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

الهيكل

يُقسم هذا الملف إلى جزئين. يركّز الجزء الأول على الديناميّات السياسيّة والأمنيّة بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجيّ على خلفيّة التحوّلات في بنية الخليج الأمنيّة. قد حثّ انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من المنطقة الدول الخليجية على بناء شراكات وتحالفات جديدة، ليصبح دور القوى الآسيويّة محوريّاً على نحو متزايد في هذه الجهود.

في الفصل الأول، يستعرض مايو جراي هذا الواقع الجديد من خلال تسليط الضوء على الدّور المحوريّ الذي تؤدّيه منطقة المحيطين الهندي والهادئ في تطوّر تنافس القوى العظمى. ويشدّد جراي على أنّ المنافسة بين الصين والولايات المتحدة ستظهر بشكل متزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لينسب أهميّة المنطقة إلى عوامل متعدّدة، بما في ذلك موارد الطّاقة في المنطقة. في الفصل الثاني، يركّز روري ميلر على المشاركة الأمنية بين القوى الآسيوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي. ويناقش بأنّ الشعور المتزايد بانعدام الأمن في منطقة الخليج قد مهّد الطريق أمام مشاركة واسعة بين القوى

الآسيوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي في المجال البحري. ويشير ميلر إلى أنّه في ظلّ تعزيز هذه العلاقات، ستنخرط الدول الآسيوية بشكل أكبر في أمن الخليج البحريّ.

في الفصل الثالث، يتعمّق جوناثان فولتون في مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة (I2U2) التي تمّ إطلاقها مؤخّراً. يضع فولتون الشراكة ضمن إطار نشوء المبادرات المصغّرة الحديثة التي تقودها الولايات المتحدة، وتحديداً التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس) والحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)/كواد بلاس. ويشير إلى أنّه يمكن فهم الشراكات على أنها محاولات من جانب الولايات المتحدة لضمان شركائها في المنطقة، والحدّ من توسيع العلاقات مع الصين. في الفصل الرابع، يستعرض محمد سليمان كيفيّة تعامل الولايات المتحدة مع المشهد الأمني المتغيّر في المنطقة. ويوضح أنّه في الوقت الذي لا تزال فيه منطقة الخليج مهمّة بالنّسبة للولايات المتحدة، إلّا أنّ تركيزها قد تحوّل إلى حدّ كبير نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولكي تحافظ الولايات المتحدة على وجود كبير، يرى سليمان بأنّه عليها الدّفع باتجاه زيادة التعاون بين الدول الآسيوية والدول الخليجية، وضمّ الولايات المتحدة في الترتيبات الأمنية بين القوى الآسيوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي.

في الفصل الخامس، تتناول لي تشن سيم ديناميّات الطاقة المتغيّرة في ظلّ الحرب الروسيّة الأوكرانية الجارية. تنظر سيم إلى المستقبل وتتوقّع أنّه على الرّغم من التّغييرات طويلة الأجل التي ستحدثها الحرب، مثل زيادة صادرات الطاقة الروسية إلى آسيا، إلّا أنّ الديناميّات الأخرى ستبقى على حالها. ستظلّ آسيا تعتمد بشكلٍ أساسي على منطقة الخليج للحصول على إمداداتها من الطاقة، وستبقى السّوق الآسيويّة ساحة أساسيّة للمنافسة في مجال الطاقة. في الفصل السادس، ينظر كازوتو ماتسودا في المنافسة ما بين القوى الآسيوية الكبرى في الخليج، مستبعداً المفهوم السائد بأنّ الانخراط الآسيوي في الخليج كان متجانساً، كما ويقيّم حالة التنافس بين الصين واليابان. ويوضح ماتسودا أنّ الوجود الصيني المتنامي في المنطقة قد دفع باليابان إلى إدراج منطقة الخليج أكثر ضمن أطرها الأمنية الإقليميّة.

في الفصل السابع، يتناول محجوب الزويري وفرح القواسمي علاقات الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي. يتطرّق المؤلّفان إلى انخراط الصين السياسي المتزايد في المنطقة، مع تسليط الضّوء على أهميّة اتّفاق السّلام بين إيران والسّعودية في العام 2023 بوساطة بكين. يعتبر الزويري والقواسمي اتّفاق السّلام بمثابة تمهيدٍ لزيادة المشاركة الصينيّة في السّياسة الإقليميّة، من شأنه أن يوفّر سبلاً لمزيد من التّعاون بين الصّين وإيران والخليج بشكلٍ عام.

يركّز الجزء الثاني من الملف على الديناميّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في سياق انخراط آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي. ويتناول المؤلّفون انعكاس الانتقال في مجال الطاقة على العلاقات بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وتطوّر العلاقات الاقتصاديّة بين آسيا والخليج. في الفصل الثامن، يتناول ستيفن رايت تأثير التحوّل العالميّ نحو الطاقة المتجدّدة في علاقات الطاقة بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. ويناقش رايت بأنّ الانتقال نحو الطاقة المتجدّدة من شأنه أن يطرح تحديّات لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكنه أيضاً يتيح أمامها الفرص. من جهة، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي بمعظمها مجهزة تجهيزاً جيّداً، بفضل بنيتها التحتيّة الحالية، للمساهمة في زيادة إنتاج الطاقة المتجدّدة، مثل الهيدروجين الأزرق، الذي يمكنه أن يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصاديّة مع الدّول الآسيويّة. ومن جهة أخرى، في حال لم تستجب دول مجلس التعاون الخليجي للانتقال العالمي نحو الطاقة النظيفة، فقد يؤدّي ذلك إلى الحدّ من اعتماد الدول الآسيويّة على الدول الخليجية كمورّد للطاقة. في الفصل التاسع، يدرس شيغيتو كوندو سبل التعاون ما بين المملكة العربيّة السعوديّة واليابان في ظلّ الانتقال الناشئ في مجال الطّاقة. ويوضّح كوندو بأن هذا الانتقال لن يؤثّر بشكل كبير في العلاقات اليابانيّة السعودية، بل سيؤدّي إلى زيادة التعاون في مجالات أخرى، مثل سلاسل توريد الأمونيا والهيدروجين.

في الفصل العاشر، تحلّل عائشة السريحي العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في حقبة ما بعد اتّفاق باريس. وتؤكّد السريحي على أنّه بعد اتّفاق باريس، التزمت الصين وبعض دول مجلس

التعاون الخليجي بصافي الانبعاثات الصفرية، ودفعت بالمبادرات والأطر لتسهيل الانتقال نحو الطاقة النظيفة. إنّ توسّع العلاقات بين الصين والخليج لتتخطّى الهيدروكربونات سيخلق فرصاً لزيادة التعاون بين الصين والخليج على تعزيز قدرات الطاقة المتجدّدة.

في الفصل الحادي عشر، يتناول نارايانابا جانارداهان العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، ويشير إلى أنّ العلاقات القديمة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشمل العلاقات الاقتصاديّة والتبادلات الشعبيّة، في طور التحوّل لتصبح أكثر إستراتيجية. ويناقش جانارداهان بأنّ انخراط الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي قد ينمو ويتعزّز، إلّا أنّ تطلّعات الهند للمساهمة في المشهد الأمني في الخليج ستتعقّد بسبب تحديّاتها الداخليّة، مثل التوتّر مع باكستان والصين. في الفصل الثاني عشر، يركّز نادر القباني على حضور الشتات الهندي الواسع النطاق وتأثيره في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أنّ العمّال الوافدين الهنود سيحافظون على حضورهم القويّ في المهن الّتي تتطلّب مهارات متدنّية وعالية في كافة أنحاء الخليج، الأمر الذي سيدفع بالحكومة الهنديّة لتوسيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وتقديم الدّعم للشّتات الهندي.

في الفصل الثالث عشر، يقيّم تينجي وانغ العلاقات الاقتصاديّة المتطوّرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، ويؤكّد على النّمو الكبير في العلاقات التجاريّة بين الصين والخليج والذي يتخطّى مجال الطاقة. يوضّح وانغ أنّه مع تعزيز العلاقات الاقتصاديّة، ستجد الصين ودول مجلس التعاون الخليجي صعوبة متزايدة في الحفاظ على إستراتيجيّات التوازن في ظل المنافسات الإقليمية والعالمية. في الفصل الرابع عشر، تتناول جون بارك علاقات كوريا الجنوبيّة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتشير إلى أنّ التحولات العالميّة، وبالتحديد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، قد أدّت إلى تنوّع العلاقات بين كوريا الجنوبيّة ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد توسّعت علاقات كوريا الجنوبيّة مع دول مجلس التعاون الخليجي لتشمل مجالات جديدة، مثل مساهمات كوريا الجنوبيّة في تطوير القدرات النوويّة في المنطقة. تعتبر جمهورية كوريا دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة سوق لتصدير التكنولوجيا وتأمين إمدادات الطاقة، وتستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من جمهورية كوريا كشريكٍ يمكنه تزويد المنطقة بالتكنولوجيا المتقدّمة.

في الفصل الخامس عشر، يسطّر كوجي هورينوكي تاريخ علاقات اليابان مع الخليج، ويخلص إلى أنّ عدداً من العوامل، وتحديداً المنافسة من جانب الصين والهند وكوريا الجنوبيّة، قد أدّت إلى تراجع عام في انخراط اليابان الاقتصادي مع الدول الخليجية. في الفصل السادس عشر، يحلّل فهد المري عامل التعقيد في ما يتعلّق بصناديق الثروة السياديّة في دول مجلس التعاون الخليجي، محدّداً إياها على أنّها أدوات سياسيّةً تعمل كقوّة ناعمة للدول الصغيرة. وفي سياق دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، لقد ساهمت صناديق الثروة السياديّة في تعزيز العلاقات بين المنطقتين من خلال الاستثمارات الخليجية الواسعة في كافة أنحاء آسيا.

الجزء الأوّل
السياسة والأمن

وزير الخارجية الإيراني حسين أميرعبد اللهيان ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود ووزير الخارجية الصيني تشين قانغ في خلال اجتماع في بكين، في 6 أبريل 2023.

البيئة الأمنية المتغيّرة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي

ماثيو جراي

كليّة الدراسات الليبرالية الدولية (SILS) جامعة واسيدا | اليابان

ماثيو جراي هو أستاذ في جامعة واسيدا، طوكيو. قبل انضمامه إلى واسيدا، كان في الجامعة الوطنية الأسترالية بين العامين 2005 و2016. وكان أيضاً أستاذاً زائراً في جامعة دورهام وجامعة طوكيو وعمل في أدوار مختلفة مع الحكومة الأسترالية. تركّز بحوثه على الشرق الأوسط، وتحديداً السياسة والاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية في منطقة الخليج. وقد ألّف أربعة كتب عن الشرق الأوسط بما في ذلك "The Economy of the Gulf States" (Agenda, 2019) و"Qatar: Politics and the Challenges of Development (Lynne Rienner, 2013)". وكتب مجموعة من المقالات الصحفية الأخرى، وفصولاً في كتب محرّرة، وأوراقاً متفرّقة. كان أيضاً مستشاراً ومدرباً للهيئات الحكومية في أستراليا، ومعلّقاً منتظماً في وسائل الإعلام حول قضايا الشرق الأوسط.

المقدّمة

لطالما شكّلت منطقة الخليج ساحة صراعٍ شرسٍ على القوة الجيوستراتيجية والجيوقتصادية، وقد يَظهر ذلك في العقود المقبلة مع تحوّل نظام الطاقة الدولي والنماذج الاقتصادية السياسية المتنافسة إلى موضع صراع، لا سيّما بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن إشراك قوى وسطى عابرة للقارات. تُظهر التحالفات المتنافسة العابرة للحدود والتقنيات الجديدة المؤثرة مؤشّرات عميقة على التحوّلات في النظام الدولي منذ العام 1991، وربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تثبت منطقة المحيطين الهندي والهادئ أنّها ساحة حيويّة؛ في الواقع، يُعتبر مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ "كخارطة ذهنية"[1] بالنسبة للباحثين وصنّاع القرار نتيجةً مباشرة لذلك. يتناول هذا الفصل طبيعة منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة تحوّل، ودورها في التحوّلات العالمية الأخيرة والمستقبلية—أين تنسجم منطقة الخليج معها وبأيّ طريقة—وكيف يمكن للأحداث في المنطقة أن تنعكس على الدول الخليجية في فترة حاسمة من نموّها الاقتصادي وبحثها عن الأمن.

منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمفهوم

إنّ مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ واسع النطاق ومعقّد. تشمل حدودها الجغرافية الليبرالية نصف العالم تقريباً، وتمتدّ من الساحل الغربي للولايات المتحدة إلى آسيا والمحيط الهادئ، وصولاً إلى المحيط الهندي، وحتى شرق أفريقيا. وتشمل، حتى بنطاقٍ جغرافيّ أصغر، شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وحوافهما البحرية—آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشمال المحيط الهندي—وحواف الشرق الأوسط وشرق أفريقيا. ومع ذلك، لا يلغي هذا الأمر بالضرورة فائدتها. ضمن هذا النطاق الواسع، تتمتع الصين بأكبر نفوذ وتأثير على المستوى الإستراتيجيّ، من خلال إستراتيجيّات مبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير البحري، التي تشمل مناطق متعدّدة شهدت تاريخاً من الانخراط الأمريكيّ الفعليّ. ستسعى الولايات المتحدة والصين إلى إنشاء تحالفات واصطفافات جديدة ومعزّزة ضمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك الدول الناشئة كقوى وسطى مهمّة. ومن هنا، سيتمّ تحديد النظام الدولي بشكلٍ أساسيّ لتظهر ملامحه في خلال العقود القادمة.

ويعكس اتّساعها تراجع أهمية النزعة الإقليميّة في النظام الدولي الناشئ. ففي الوقت الذي ستحافظ فيه المركّبات الأمنية[2] الإقليمية وشبه الإقليمية على أهميتها في تشكيل العلاقات الدولية، ستتطلّع الدول إلى أبعد من ذلك، من خلال تعزيز فكرة منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة تحوّل. علاوة على ذلك، تبرز بنية أمنية جديدة ترتكز بشكلٍ أقلّ على المجالات الجغرافية التقليدية. وتشكّل المبادرات المصغّرة مثل الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)، والتحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس)، أمثلة،[3] فضلاً عن كونها شراكات مثل مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدّة (I2U2).[4]

تُعتبر فكرة المحيطين الهندي والهادئ مفيدة من حيث المفهوم لأنّها تعكس هذه المجالات المتباينة من التعاون والمنافسة على الرّغم من ترابطها وتداخلها. فهي خارطة ذهنية أكثر منها بريّة، تتمحور حول المجال البحري، حيث تتواجد في حقبة أخرى "نقاط الاحتكاك الأكثر احتمالاً بين [الولايات المتحدة والصين] في البحر".[5] ومع ذلك، ستؤدّي الدول الخليجية التي تقع على أطراف المحيط الهندي والمحيط الهادئ الجغرافيّة، دوراً مهماً، وستتأثر بشدة بديناميّاتها المتطورة.

النظام الأمني المتطوّر في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

كثُرت التكهّنات بين الباحثين والممارسين في مجال السياسة الخارجية حول ما إذا كانت الولايات المتحدة في حالة انحدار والصّين في حالة صعود كبديل عنها.[6] شهدت الصين بعد ماو تحوّلاً اقتصادياً كبيراً للغاية، رافقه توسّع في القوة العسكرية، وتبدو الولايات المتحدة منهكة بعد حروبها الطويلة في الشرق الأوسط والتوترات الاجتماعية في الداخل. ومع ذلك، فإنّ الافتراضات بتراجع نفوذ الولايات المتحدة وبروز الصين

مبالغ فيها إلى حدّ كبير. من المرجّح أن تكون تحولات الطاقة الدولية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الحالي أكثر دقة.[7] ومن المحتمل جداً أن تنخفض بشكلٍ نسبي وطفيف قوة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية العالمية، إلّا أنّ امتداد الولايات المتحدة الإستراتيجي يبقى متقدماً على الصين، ومن الناحية الاقتصادية، تبقى الولايات المتحدة أكثر تقدماً وريادة وانفتاحاً. في هذه الأثناء، وبعد فترة من التحول الاقتصادي الهائل على مدى أربعة عقود، يصبح مستقبل الصين أقل ثباتاً، إذ يتعثّر بسبب انعدام الفعاليّة، والفساد، والدين العام الذي بلغ أكثر من 250 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في العام 2016.[8] سيؤثّر انفصال الولايات المتحدة عن الصين في القدرات التكنولوجية والابتكارية لاقتصاد الصين الذي بدأت قوته العاملة في التقلّص، الأمر الذي سيشهده أيضاً إجمالي عدد سكانها في وقت لاحق من هذا العقد؛ ستواجه عندها التحدي المتمثّل في المقولة الشائعة "التقدم في السن قبل أن تصبح ثرية".

علاوة على ذلك، تتغيّر طرق التنازع على السّلطة. وليست سنوات العقد الحالي مجرّد تكرار للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، نظراً للروابط الوثيقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية والأساس الأيديولوجي المحدود في التنافس بين الولايات المتحدة والصين. سيستمرّ التنافس بين الولايات المتحدة والصين وسيتم تقييمه في المجال العسكري إلى حدّ ما—سنشهد سباقاً على التسلّح في التقنيات الناشئة تحديداً، في المجال البحري، والقوة الجوية، والفضاء. ومع ذلك، سيكون التنافس بينهما حاسماً في المجالات الأخرى على حدّ سواء، بدءاً من القوة الاقتصادية، وتحديداً التجارة والاستثمار، وصولاً إلى الثقافة وغيرها من أشكال القوة "الناعمة"، وحتى القدرة على إنشاء تحالفات وشراكات أكثر قدرة على التكيّف.

لا يعني ذلك أنّ الولايات المتحدة لن تجد من ينافسها، ولا أنّ نفوذ الصين لن يتزايد لتصبح منافساً قوياً لواشنطن. ومع ذلك، لا يصبّ الاتّجاه الأكثر ترجيحاً نحو تنافس ثنائي القطب بين القوى العظمى، بل يبقى أكثر تعقيداً: مجموعة متنامية من القوى الوسطى تتنافس على القوة الإقليمية وحتى على جزءٍ من القوة العالمية على حدّ سواء. وضمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ العرضة للتنافس، ستؤدّي القوى الوسطى التي تملك أراضٍ ضمن هذه المنطقة، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، والجهات الفاعلة الاقتصادية و/أو العسكرية المهمة في المنطقة أو بالقرب منها، بما في ذلك اليابان والهند وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا وأستراليا، دوراً هاماً. يمكن للمملكة العربية السعودية، وربما الإمارات العربية المتحدة وإيران، أن تصمّم أدواراً لها، في حال انخرطت بنشاط في خارج منطقتها المباشرة، وزادت من استخدام النفوذ الاقتصادي، واستثمرت في نفوذ عسكري أكبر. وسترتبط بنيتها الأمنية الإقليمية وآفاقها بمدى تحالفها واصطفافها مع الولايات المتحدة أو الصين، تماماً مثلما ترد السياسات المحددة من واشنطن أو بكين.

ومن المرجّح أن تظهر مجالات قوة ونفوذ متداخلة. على سبيل المثال، يمكن لهذه الدول أن تتنافس من خلال التجارة واستثمار آخر؛ ويمكن لإحداها أن تنافس من خلال الإمتداد البحري وأخرى من خلال التمركز؛ دولة منها من خلال القوة الناعمة وأخرى تفضّل الشراكة الإستراتيجية على مستوى الدولة. ستصبح الترتيبات الأمنية أكثر تكيّفاً ومرونة. وستبقى معاهدات الدفاع المشترك الشاملة مثل حلف شمال الأطلسي قائمة، ولكن بشكل عام، من المحتمل أنّ تصبح أقلّ من بنية أمنية إقليمية، لتصبح أكثر على شكل مبادرات مصغّرة. وقد تلعب الدول على عامل التعقيد هذا، في محاولة منها لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى وذلك للحفاظ على علاقة إستراتيجية مع إحدى الدول، وعلاقة اقتصادية مع أخرى.

وضع الدول الخليجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الجديدة

ماذا سيكون دور الدول الخليجيّة في هذا النظام الجديد؟ ستحافظ منطقة الخليج على وجودها الهام لأسباب لطالما حدّدت أهميتها العالميّة، وتحديداً في نظام الطاقة الدولي.[9] ستبقى مصدراً مهماً لمعظم دول العالم ما دامت الهيدروكربونات تحظى بأهمية جغرافية اقتصاديّة كبيرة، والتي من المحتمل أن تستمر لعدة عقود أخرى. ويمكن أن تعتمد الصين والاقتصادات الآسيوية الصناعية الأخرى على النفط والبترول من الشرق الأوسط، وفي المقام الأول الدول الخليجية، حتى العام 2050 تقريباً، ممّا يرسّخ آفاق نمو الصّين في منطقة الخليج.[10] سيتعين على الصين التنافس مع اقتصادات شرق آسيا الأخرى، والتي بدورها ستضطرّ إلى التنافس على المستوى الدوليّ. وعلى الرغم من ظهور النفط والغاز غير التقليديين،

ساهمت منطقة الخليج (قبل جائحة فيروس كورونا المستجدّ) بتوريد حوالي 23 في المئة من النفط العالمي، بما في ذلك 37 في المئة من صادرات النفط البحري.[11]

يشير ذلك إلى أنّ خطوط الاتصالات البحريّة، بما فيها تلك التي تمرّ عبر المحيط الهندي، ستحافظ على دورها المهمّ بالنسبة لأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فيما تبقى مجموعة من الدول متّصلة بالمحيط الهندي من أجل أمنها في مجال الطاقة. في المقابل، تعتمد قدرة الصين على التصدير بشكل كبير على خطوط اتصالات بحريّة آمنة في المحيط الهندي، ممّا يجعل الممرّات البحرية ونقاط الازدحام في منطقة الخليج وما حولها حيوية أيضاً؛ لا يقتصر الأمر على مضيق هرمز فحسب، بل على مضيق باب المندب وقناة السويس ومضيق ملقا على حدّ سواء. أخيراً، سيصبح عدد من الجهات الفاعلة الإقليميّة شريكاً مهماً للقوى الكبرى. وقد صنّفت الولايات المتحدة الأمريكية[12] قطر مؤخراً كحليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي، لتستكمل تحالفاتها مع تركيا، عبر حلف شمال الأطلسي وإسرائيل. وستحتفظ الولايات المتحدة بمصالح إستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، حتى لو شهد عدد من هذه العلاقات، مثل العلاقات الأمريكية السعودية، توترات في الآونة الأخيرة. بالنسبة للصين، سوف تتعمق العلاقة مع باكستان، شأنها شأن العلاقة مع إيران، حيث تسعى بكين إلى بناء روابط للتجارة والامن البحري والوصول إلى الموانئ. ستحافظ الصين على استثمارات الموانئ وقد توسّعها، في أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ بما في ذلك الشرق الأوسط،[13] كبديل جزئيّ للقواعد العسكرية—بيد أنّ ذلك قد يصبح هدفاً في المستقبل.

قد ينشأ عدد من التغيرات في نهج منطقة الخليج تجاه الولايات المتّحدة والصين، وكذلك في سياساتها الخارجيّة وموقفها من البنية الأمنيّة مع تحوّل البيئة الجيوستراتيجيّة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وموقع منطقة الخليج الإستراتيجي والاقتصادي.

من المرجّح أن تتحول سياسات الدول الخليجيّة الخارجيّة—وتحديداً تلك الخاصة بالمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وربما البحرين—نحو اعتماد نهج حذر تجاه واشنطن. لن تتخلّى عن علاقاتها الأمنيّة والدفاعيّة مع الولايات المتّحدة، إلّا أنّ ثقتها بها قد تزعزعت. تقرّ الدول الخليجيّة بأنّ حرب الولايات المتّحدة على الإرهاب تشارف على الانتهاء، سيليها تضاؤل اهتمام واشنطن بالشرق الأوسط وغرب آسيا، بينما تحوّل الولايات المتّحدة في الوقت نفسه اهتمامها أكثر نحو الشرق. ومع ذلك، شعر السعوديّون بالإستياء من الولايات المتحدّة لعدم ردّها على هجوم إيران على منشآت أرامكو في سبتمبر 2019، كما اعتبر الإماراتيّون أنّ ردّ الولايات المتّحدة على هجمات الحوثيين اليمنيين على الإمارات في يناير 2022 جاء ضعيفاً.[14] ففي الحالتين، تضرّرت بشدّة صورة الولايات المتّحدة الإقليمية كضامن أمني.

ويدفع ذلك الدول الخليجية إلى توسيع العلاقات مع الصين بحذر، لا سيّما في مجالات التجارة والتكنولوجيا—وهي مجالات أساسيّة لإستراتيجيات التنمية الاقتصاديّة وخطط التنويع.[15] اعتُبرت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الخليج في ديسمبر 2022 عندها مثالاً على نهوض الصين في منطقة الخليج. شهدت الزيارة على توقيع حوالي 34 صفقة استثمارية جديدة، وعلى تبادلات تجاريّة جديدة بقيمة 30 مليار دولار تقريباً، فضلاً عن اتفاقيّة شراكة إستراتيجيّة.[16] يسهم ذلك في تعزيز العلاقات، إلّا أنّ حجم الاستثمار بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تراجع كثيراً عن معدلاته التي بلغت ذروتها في العام 2018 ليميل بشدّة نحو مشاريع النفط والطاقة.[17] ومن المرجّح أن تؤدّي قطاعات مثل الموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية والدفاع/الأمن والتقنيّات الناشئة إلى تأثير إستراتيجي، حيث ازداد فيها حجم التبادلات التجارية والاستثمارات الصينيّة، غير أنّها لا تزال متواضعة. لذلك، تعتمد مسألة امتداد العلاقات الاقتصاديّة الوثيقة إلى الدول الخليجية التي تتبنّى سياسات التحوّط على الالتزامات الأمريكيّة الأمنيّة الإقليميّة والمستقبلية، وعلى الأهمية التي يمكن أن ترسّخها الصين في أذهان قادة الدول الخليجيّة من خلال الروابط الاقتصادية أولاً، لا سيما في مسائل التنويع والتنمية.

من شأن مخاوف الدول الخليجيّة، وتحديداً السعودية بشأن برنامج إيران النووي، والعلاقة الأمنية المتنامية مع روسيا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، ومن ناحية أبو ظبي، أن تربط رغبتها

في بناء روابط اقتصادية سلمية مع إسرائيل، منطقة الخليج بالولايات المتّحدة. لن تتخلّى هذه الدول، في المستقبل القريب، عن الأسلحة الأمريكية من أجل الصين (أو غيرها) مما يستلزم على نطاق واسع ترتيباً أمنيّاً مستمرّاً لعقود قادمة.[18] ستحظى بكين بالمجال لممارسة نفوذها بشكل أكبر في منطقة الخليج وتحديداً مع استمرار اعتماد الصين القوي في مجال الطاقة على منطقة الخليج ومع زيادة تعقيد إستراتيجياتها الاقتصادية.

بشكل حاسم، لن يمرّ الاتجاه العالمي نحو زيادة المبادرات المصغّرة مرور الكرام في منطقة الخليج،[19] التي قد تستفيد بشكلٍ كبير من ترتيبات المبادرات المصغّرة، كملاحق للمنتديات المتعدّدة الأطراف— مثل إدخال الدول غير الأعضاء بشكل انتقائي في ترتيبات محدودة مع دول مجلس التعاون الخليجي أو مع عدد من الدول الأعضاء[20] نظراً لتراجع نفوذ دول مجلس التعاون الخليجي—كما يمكن للمبادرات المصغّرة أن تعمل على تيسير جهود الدول الخليجيّة لتوسيع نطاق وصولها إلى العالم العربي الأوسع[21] والقرن الأفريقي.[22] في الوقت الحاضر، تبقى هذه الترتيبات محدودة، إلّا أنّ الرغبة في إنشاء ترتيبات محدّدة وأكثر مرونة وتكيفاً لا تزال قويّة.

من خلال ضمّ الهند وإسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة والولايات المتّحدة—الذي تحقّق بفضل اتفاقات أبراهام—تمّ إنشاء مجموعة I2U2 على أنّها مجموعة مصغّرة متعدّدة الأوجه، تركّز في المقام الأول على التجارة والاستثمار[23] مع التركيز على دور أمني مستقبلي.[24] من المؤكّد أنها تتناسب مع إستراتيجيّة الولايات المتّحدة لوضع ترتيبات عميقة ومرنة عبر المحيطين الهندي والهادئ لإنعاش تحالفات الولايات المتّحدة وشراكاتها الإقليمية وتعزيزها، وتحديداً لمواجهة النفوذ الصيني على المستوى الاقتصادي والأمني، على الرّغم من أنّ نطاق مجموعة I2U2 النهائي ونجاحها سيعتمدان على عوامل لم يتمّ تحديدها بعد، مثل ما إذا كانت المملكة العربيّة السعوديّة وإسرائيل ستبرمان اتّفاق سلام رسميّ. كما ستساهم الدول المعنيّة الأخرى بتشكيلها، حيث تبدو المصلحة أقوى في المسائل الاقتصاديّة منه في المسائل الأمنيّة؛ على سبيل المثال، تتمحور العلاقة بين الإمارات العربيّة المتّحدة وإسرائيل حول الجانبين الاقتصادي والتقني بشكل رئيسيّ في الوقت الحاضر.

والمثال الآخر على ذلك هو "الممر العربي المتوسطي"[25] الذي خطّطت له الصين والذي يربط الهند باليونان وأوروبا عبر منطقة الخليج وإسرائيل. قد يضع هذا المشروع منطقة الخليج في موقع في غاية الأهمية بالنسبة لإستراتيجيّة التنمية الاقتصادية الهندية، وبالتالي وضعها الأمني، في حال إطلاقه—إلّا أنّه مشروع طموح ومكلف، يتنافس مع أولويات أخرى. وتضمّ المبادرات المصغرّة الأخرى الصين بالفعل، وتحديداً الحوار الأمني الرباعي (كواد)، وقد تتطوّر هذه المبادرات لتشمل في المستقبل منطقة الخليج— ربما ضمن إطارٍ يسمّى ب "كواد بلاس"—وهذا احتمال طويل الأجل ومن دون ضمانات.

بالإضافة إلى ما سبق، إنّ منطقة الخليج بحدّ ذاتها واحتياجاتها المتصوّرة في طور التغيّر. المملكة العربيّة السعوديّة هي قوة عظمى في قطاع النفط، وعلى استعداد متزايد لمتابعة مصالحها الخاصة بالطاقة ومقاومة ضغوط الإنتاج الأمريكية. بل أنّها تظهر ما أسماه أحد المراقبين "القوميّة الجديدة"،[26] مع استبدال القيادة السعوديّة الشرعيّة الإسلامية بالاقتصاد الاجتماعيّ القومي. وفي الوقت عينه، تحتلّ قطر مكانة مماثلة في قطاع الغاز العالمي، الذي سينمو بشكل أكبر مع تشغيل قطارات الغاز الجديدة في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، لتظهر، في الداخل والخارج، كمكان يتعايش فيه الإسلام والتقاليد والحداثة بانسجام. وقد أظهر ذلك نجاح قطر في استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022، وشكّل مناسبة لإبراز الدولة وتطوّرها، فضلاً عن كونها نعمة اقتصاديّة وفرصة دبلوماسيّة.

تدفع متطلّبات التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل—مزيج من جذب الاستثمارات، وزيادة حجم التبادل التجاري، والتقنيّات الجديدة والابتكارات—الدوّل الخليجيّة نحو رؤية أمنيّة أكثر شمولاً؛ وهي رؤية تحتفظ بدور الولايات المتّحدة كضامن أمني ومورّد للأسلحة، إلّا أنّها تفسح المجال أمام بناء علاقات جديدة وأوسع. لن يؤدّي ذلك بالضرورة إلى ابتعادها عن مسار الولايات المتّحدة للتقرّب من الصين، بل إلى تبنّي مبادرات جديدة مع مجموعة من الدول الرئيسيّة. لا يبدو المستقبل—في

منطقتي الخليج والمحيطين الهندي والهادئ—ثنائي القطب بين الولايات المتّحدة والصين، بل أكثر منه شبكة أوسع متعدّدة الأقطاب، قابلة للتكيّف ومعقدة من الترتيبات الأمنية والاقتصاديّة والقوّة الناعمة المتداخلة.

الخلاصة وتوصيات السياسات

يُعتبر هذا الفصل بطبيعته تكهنيّ إلى حدّ ما، وقد تتغيّر الديناميّات فجأة، في حال تصادمت الولايات المتّحدة مع الصين بسبب تايوان، على سبيل المثال، أو في حال عانت إحداها كارثة اقتصاديّة مفاجئة، أو شهدت تغييراً جوهرياً في سياستها.

ومع ذلك، ستلتحم أوجه التنافس بين الولايات المتّحدة والصين—ديناميّة ذات قوى وسطى، منقسمة، ومتعددة المستويات، وأهميّة الطاقة الدائمة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وحاجة منطقة الخليج إلى روابط اقتصاديّة وتكنولوجيّة وأمنيّة جديدة—في مسار من شأنه أن يحافظ على منطقة الخليج كمنطقة فرعيّة حاسمة في الجغرافيا السياسيّة والاقتصاديّة الدوليّة لعقود قادمة. هذا هو التحدّي الأول—والفرصة الأولى—أمام واضعي السياسات في الخليج: الإعتراف بمركزية منطقة المحيطين الهندي والهادئ في تفكير القوى الكبرى وقدرتها على تشكيل التفكير الإستراتيجي في السنوات والعقود القادمة. لسوء الحظ، ما زال على الدول الخليجية أن تفكّر بانتظام بأبعاد منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ بيد أنّه من الضروريّ أن تقوم بذلك لتتماشى سياساتها الخارجيّة والدفاعيّة مع النظام الدولي المتغيّر.

لمواجهة التحديات جراء صعود منطقة المحيطين الهندي والهادئ ونمو التفكير المتمحور حول المجال البحري، على القادة أيضاً تعزيز القدرات البحرية بشكل أكبر، وتحديداً في المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، التي تعتبر كلّ منها نفسها، ولكلّ منها مبرّراتها، قوة وسطى عالمية صاعدة. أخيراً، تتمتّع منطقة الخليج بقدرة قويّة على تعزيز أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال الوسائل الاقتصاديّة، ولا سيما من خلال الاستثمار في الدول الرئيسيّة والضغط من أجل أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ آمنة ومفتوحة—الأمر الذي يصبّ في مصلحة منطقة الخليج مثل معظم الدول أو حتى أكثر منها.

الهوامش

1. Rory Medcalf, Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region (Manchester: Manchester University Press, 2020), 3–11.

2. On this concept see Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), https://doi.org/10.1017/CBO9780511491252.

3. Matthew Gray, "Gulf Security and Minilateralism: The Potential, the Problems, and the Prospects," Gulf Studies Center Monograph Series No. 10, (Doha: Qatar University, February 2022) https://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/documents/Monograph%20N.10.pdf.

4. Daniel Markey and Hesham Youssef, "What You Need to Know About the I2U2," United States Institute for Peace, July 28, 2022, https://www.usip.org/publications/2022/07/what-you-need-know-about-i2u2.

5. Jonathan D. Caverley and Peter Dombrowski, "Too Important to Be Left to the Admirals: The Need to Study Maritime Great-Power Competition," Security Studies 29, no. 4 (2020): 580, https://doi.org/10.1080/09636412.2020.1811448.

6. See for example, among many: Medcalf, Indo-Pacific Empire; Luke Patey, How China Loses: The Pushback against Chinese Global Ambitions (Oxford: Oxford University Press, 2021).

7. This is fleshed out in Desmond Ball et al., Asia's New Geopolitics: Military Power and Regional Order London: Routledge, for the International Institute) for Strategic Studies, 2021).

8. Agence France-Presse, "China's Debt is 250% of GDP and 'Could be Fatal,' Says Government Expert," The Guardian, June 16, 2016, https://www.theguardian.com/business/2016/jun/16/chinas-debt-is-250-of-gdp-and-could-be-fatal-says-government-expert.

9. James Reardon-Anderson, ed., The Red Star the Crescent: China and the Middle East & London: Hurst, 2018).

10. Ibid.

11. Anthony H. Cordesman, China, Asia, and the Changing Strategic Importance of the Gulf and MENA Region, Working Draft, (Washington: Center for Strategic & International Studies, October 16, 2021), 4, https://www.csis.org/analysis/china-asia-and-changing-strategic-importance-gulf-and-mena-region.

12. "US Officially Designates Qatar as a Major Non-Nato Ally," Al Jazeera, March 10, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/3/10/us-officially-designates-qatar-as-a-major-non-nato-ally.

13. Jonathan Fulton, "From Haifa to Abu Dhabi: China's Maritime Strategy in the Middle East," Insights 281, Middle East Institute, National University of Singapore, July 19, 2022, https://mei.nus.edu.sg/publication/insights-281-from-haifa-to-abu-dhabi-chinas-maritime-strategy-in-the-middle-east/.

14. Jonathan Fulton, "China between Iran and the Gulf Monarchies," Middle East Policy 28, nos. 3–4 (Fall-Winter 2021): 205–7, https://doi.org/10.1111/mepo.12589; Kabir Taneja and Hasan Alhasan, "The Coming of Strategic Autonomy in the Gulf," Commentaries, Observer Research Foundation, March 29, 2022, https://www.orfonline.org/research/the-coming-of-strategic-autonomy-in-the-gulf/; Michael Young, "Disengaging from America," Diwan, Carnegie Middle East Center, December 15, 2022, https://carnegie-mec.org/diwan/88647.

15. N. Janardhan, "Technology Propels China's Gulf Strategy Forward," East Asia Forum, November 30, 2022, https://www.eastasiaforum.org/2022/11/30/technology-propels-chinas-gulf-strategy-forward/.

16. "China, Saudi Arabia Cement Ties with Deals Including Huawei," Al Jazeera, December 8, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/12/8/saudi-crown-prince-meets-chinas-xi-in-push-to-deepen-ties.

17. "The Gulf Looks to China," The Economist, December 7, 2022, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/12/07/the-gulf-looks-to-china.

18. Danielle Pletka and Dan Blumenthal, "China Won't Replace the U.S. in the Middle East," Foreign Policy, July 20, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/07/20/china-us-middle-east-relations-hegemon-saudi-iran/.

19. Gray, "Gulf Security and Minilateralism".

20. Ranj Alaaldin, "Iraq's Best Hope is Developing Stronger Ties to the Gulf—with US Help," Brookings (blog), August 19, 2020, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/19/iraqs-best-hope-is-developing-stronger-ties-to-the-gulf-with-us-help/.

21. "GCC seeks military alliance with Jordan and Morocco," The Economist Intelligence Unit, April 18, 2014, http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=81741392.

22. International Council Group, Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact, Middle East Report No. 206, (Brussels: International Crisis Group, September 19, 2019), https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africas-horn-lessening-impact.

23. "Trade and Security Ties are Knitting Israel into Its Region," The Economist, September 22, 2022. https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/09/22/trade-and-security-ties-are-knitting-israel-into-its-region.

24. John Calabrese, "The US and the I2U2: Cross-Bracing Partnerships Across the Indo-Pacific," Middle East Institute, September 27, 2022, https://www.mei.edu/publications/us-and-i2u2-cross-bracing-partnerships-across-indo-pacific.

25. Michaël Tanchum, "India's Arab-Mediterranean Corridor: A Paradigm Shift in Strategic Connectivity to Europe," South Asia Scan, Issue No. 14, (Singapore: Institute of South Asian Studies, 2021), https://www.isas.nus.edu.sg/papers/indias-arab-mediterranean-corridor-a-paradigm-shift-in-strategic-connectivity-to-europe/.

26. Kristin Smith Diwan, "Saudi Arabia's New Nationalist Foreign Policy," The Arab Gulf States Institute in Washington (blog), October 31, 2022, https://agsiw.org/saudi-arabias-new-nationalist-foreign-policy/.

القوى الآسيوية في المجال البحري لمنطقة الخليج: من منظور الدول الخليجية

روري ميلر

جامعة جورج تاون في قطر | قطر

روري ميلر هو أستاذ ومدير مشارك في برنامج أبحاث الدول الصغيرة ومدير دراسات الطاقة في جامعة جورجتاون في قطر. يركّز بحثه على أمن الدول الصغيرة والاستخبارات والأمن القومي والتدخل الخارجي وسياسات التحالف. شغل في السابق مناصب في كينغز كوليدج لندن، وكان أستاذاً باحثاً زائراً في كليّة ترينيتي، دبلن. يقود ميلر حالياً مشروعاً بحثياً ممولاً من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي حول "إدارة مخاطر الأمن القومي أثناء الحصار وبعده: التحديّات الإستراتيجيّة والفرص لقطاع الطاقة في قطر". وهو محرّر مشارك لسلسلة جامعة كامبريدج حول الاستخبارات والأمن القومي في أفريقيا والشرق الأوسط وقد ألّف وحرّر 11 كتاباً. وقد نشر الكثير من المؤلّفات في المجلات الأكاديميّة والسياسات ووسائل الإعلام الدولية. وظهر على عددٍ من القنوات الإعلاميّة مثل قناة الجزيرة؛ بي بي سي؛ بلومبرج؛ سي إن إن؛ آر تي إي؛ أيه بي سي؛ وتي آر تي، وغيرها.

المقدّمة

في زمننا هذا، أصبح المجال البحري يتقاطع بشكل متزايد مع الأمن القومي والاقتصاد والتجارة بالنسبة للدول الأعضاء الستّة في مجلس التعاون الخليجي. في الوقت نفسه، يتزايد نشاط الدول الرئيسية من شمال شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا—الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان—في المجال البحري لمنطقة الخليج، ويشمل هنا مياه خليج عمان وخليج عدن والبحر الأحمر، وصولاً إلى المحيط الهندي الأوسع. يتناول هذا الفصل انخراط الدول الآسيوية الكبرى المتزايد وإعادة صياغة مفاهيمها السريعة حول أدوارها وأولوياتها داخل المجال البحري لدول مجلس التعاون الخليجي.

إدارة التهديدات في المجال البحري

على مدى العقدين الماضيين، استجابت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مختلف تماماً لعددٍ من أسباب عدم الاستقرار الإقليمي وعواقبه. ومع ذلك فهي تواجه جميعها تهديدات الأمن والسلامة نفسها في المجال البحريّ، بما فيها الصّراعات بين الدول، وانتهاكات القانون الدولي، والقرصنة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب البضائع غير المشروعة، والاتجار بالبشر، والحوادث، والكوارث الطبيعية.

لطالما واجهت الدول الآسيوية هذه التحديات نفسها في مجالاتها البحرية المحلية. إلّا أنّ اعتمادها المستمر على التجارة الدولية وواردات الطاقة جعل من الحفاظ على نظام آمن وفعال عبر المحيط الهندي، بما في ذلك المجال البحري لمنطقة الخليج، على رأس أولويّاتها. وأوضح بيان رسمي صادر عن وزارة الدفاع الهندية في العام 2016 أنّ "سلامة التجارة البحرية واستمراريتها من دون عوائق، من خلال السفن التي تستخدم هذا الطريق، على رأس الإهتمامات الوطنية".[1]

بين العامين 2008 و2009، قامت الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية بنشر سفن بحرية في خليج عدن رداً على مستويات القرصنة الصومالية المرتفعة التي هدّدت السفن التجارية والتدفق الحرّ للطاقة والتجارة بشكل مباشر.[2] ومنذ ذلك الحين، انخفضت نسبة عمليات القرصنة وتهديدها، ممّا دفع الدول الآسيوية إلى زيادة مطامحها لتتجاوز مكافحة القرصنة نحو معالجة مجموعة من التهديدات الأمنية الأخرى، وتعزيزها من خلال التعاون مع الدول الخليجية المحيطة بها مباشرة.

شهدت موانئ الدول الخليجيّة ارتفاعاً في زيارات السفن البحرية الآسيوية، والمناورات البحرية الثنائية بين القوات البحرية الآسيوية والخليجية. حصلت المناورة الأولى بين الهند وسلطنة عمان في العام 1993. ولكن بعد تولّي رئيس الوزراء ناريندرا مودي السّلطة في العام 2014، طوّر سياسة "النّظر إلى الغرب" التي اعتمدها خلفه مانموهان سينغ لتوسيع العلاقات الأمنية البحرية عبر منطقة الخليج بأكملها، ممّا أدى إلى أولى المناورات البحريّة الهنديّة مع الإمارات العربية المتحدة (2018) والمملكة العربية السعودية (2019).[3] ومنذ ذلك الحين، شاركت البحرية الهندية في مزيد من التدريبات المتعددة الأطراف مع الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد) ومجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2).[4] وأجرت كذلك جولات جديدة من المناورات الثنائية مع عُمان وقطر والبحرين، وفي العام 2022، نشرت أسطولاً من سفن التدريب في مياه منطقة الخليج مع زيارة إلى ميناء الكويت.[5]

في العام 2012، أثارت الحكومة اليابانية بشكلٍ علنيّ إمكانية إرسال قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية (JMSDF) إلى مضيق هرمز من أجل عمليّات إزالة الألغام والمرافقة.[6] وفي السنوات التالية، أجرت قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية والقوات البحرية الخليجية مناورات ثنائية غير منتظمة. وفي أعقاب الهجوم على سفينة يابانية في خليج عمان في العام 2019، أطلقت قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية عملية انتشار في المحيطين الهندي والهادئ وزادت من المناورات البحرية الثنائية.[7] لقد كانت مشاركة كوريا

الجنوبية الثنائية المباشرة أقلّ من اليابان ومن الهند تحديداً، مع القوات البحرية الخليجية. وفي يناير 2021، أعلنت وزارة الدفاع الوطني في سيول عن نشر وحدتها لمكافحة القرصنة في مضيق هرمز بعد أن احتجزت إيران ناقلة نفط ترفع علم كوريا الجنوبية كانت تمرّ عبر المضيق.[8]

تضمّ فرقة العمل المشتركة (CTF) 150–153، والتي تعمل ضمن القوات البحرية المشتركة (CMF) التي تقودها الولايات المتحدة من 34 دولة، واليابان وكوريا الجنوبية من بين الدول الأعضاء الآسيوية الثمانية.[9] تأسّست القوات البحرية المشتركة في العام 2001، وتُعتبر أكبر تحالف بحريّ متعدّد الجنسيات في العالم. تمّ إطلاق فرقة العمل المشتركة CTF 153 في أبريل 2022، في الأساس لمواجهة التهديدات حول مضيق هرمز، وتوسّع دورها ليشمل البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن. والدول الأعضاء الآسيوية الأخرى هي باكستان وماليزيا وسيشيل وسنغافورة والفلبين وتايلاند؛ وانضمت الهند في يوليو 2022 كعضو منتسب.[10] ومن المثير للاهتمام أنّ باكستان، التي أنشأت دورية الأمن البحري الإقليمية (RMSP) في العام 2018، تشكّل مساهماً رئيسياً في القوات البحرية المشتركة. وفي أبريل 2022، تولّت البحرية الباكستانية قيادة فرقة العمل المشتركة CTF 151 للمرة العاشرة وقادت فرقة العمل المشتركة CTF 150 اثنتي عشرة مرّة.[11]

تأسّس تحالف الأمن البحري الدولي (IMSC) في العام 2019. وبفضل أداته التنفيذيّة في البحرين، تمّ تكليف قوة التحالف المختلطة (الحارس) لتضمن وصول الشحن غير المقيّد إلى مضيق هرمز والممرّات البحرية المجاورة. يضمّ تحالف الأمن البحري الدولي البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومع ذلك، ومنذ إيفاد مدمّرة وطائرة مراقبة في مهام لجمع المعلومات في العام 2020، شاركت اليابان المعلومات الاستخباراتية مع تحالف الأمن البحري الدولي فيما بقيت خارج التحالف.[12]

يشير انتشار أطر الأمن البحري بشكلٍ أساسيّ على ارتفاع مستويات انعدام الأمن الإقليمي، في وقت لا تزال فيه دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى قدرات القوة الصلبة المطلوبة لحل معظم التحديات البحرية.[i] لهذا السبب، تشكّل أيّ ترتيبات أمنية تقوم بها القوات البحريّة الآسيوية حول مضيق هرمز موضع ترحيب، والذي يُعتبر، من نقاط الازدحام الأساسيّة الثلاثة في المحيط الهندي، إلى جانب قناة السويس ومضيق باب المندب في الطرف الجنوبي لليمن.

i. لا يعني ذلك أنّه في السنوات الأخيرة لم تقم الدول الخليجية باستثمارات كبيرة في تحديث القوات البحرية والتي توفر قدرة بحرية استطلاعيّة وساحلية. وقد ظهر ذلك في نشر الإمارات العربية المتحدة لسفن حربية بين الجزيرة العربية وأفريقيا، وفي الحصار الذي تقوده السعودية على موانئ الحديدة والصليف اليمنية.

الرسم البياني 1: قدرات الدول الخليجيّة البحرية: مقارنة

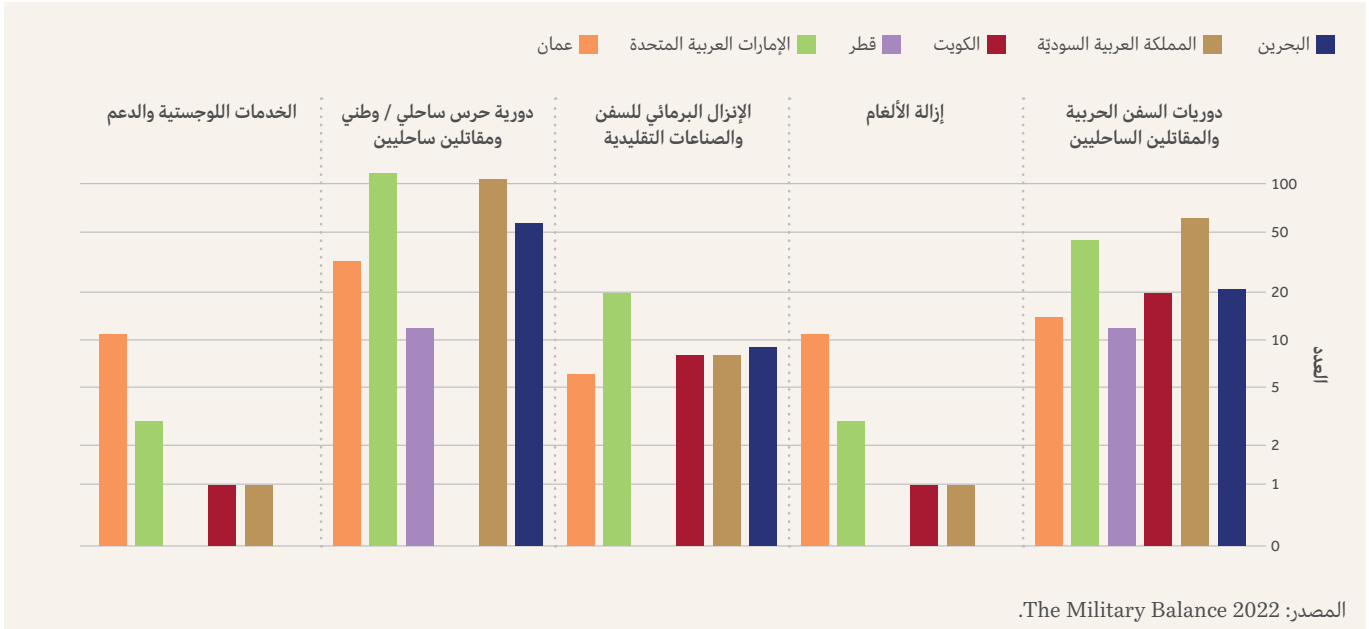

المصدر: The Military Balance 2022.

ولكن عند مقارنتها بالمساهمات الثنائية والمتعدّدة الأطراف للقيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في البحرين والمساهمات البحرية الأوروبية—المشاركة في التدريبات المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف، أو تبادل العديد، أو توحيد الممارسات واللوجستيات—لا تزال الدول الآسيوية الكبرى جهات فاعلة أمنيّة ثانوية في المجال البحري لمنطقة الخليج. إذ لا تزال المنصات والأنظمة البحرية التي تستخدمها القوات البحرية في الدول الخليجية بمعظمها تأتي من الولايات المتحدة وأوروبا.

في الواقع، وعلى الرغم من تواجد القوات البحريّة الآسيويّة في البحر بشكلٍ مستمرّ لأكثر من عقد من الزمان، إلّا أنّ افتقارها إلى القدرات البحرية في الخليج يُعدّ بمثابة تذكير دائم للدول الخليجية للنظر إلى ما هو أبعد من الموردين التقليديين للأمن البحري. لم تنشر بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني (PLAN)، التي رفضت المشاركة في الدوريات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة حول الخليج في العام 2019،[13] حاملة طائرات في المحيط الهندي.[14] كما أنّها لم تنجح في توسيع تمركزها الإقليمي خارج جيبوتي، والذي ظهر في الجدل حول بناء منشأة بحرية سرية في ميناء خليفة الإماراتي في العام 2021.[15] تملك اليابان، شأنها شأن الصين، قاعدة في جيبوتي.[16] إلّا أنّ قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية تقرّ صراحة بأنّ أصولها البحرية محدودة في المحيط الهندي.[17] ولطالما واجهت منذ فترة طويلة قيوداً دستورية وقيوداً على الموارد بشأن استخدام أصولها في الخارج، على الرغم من أنّ اليابان قد سعت إلى تعديل قوانينها في هذا الصدد في أوقات الأزمات أو الضغوط الخارجية الكبيرة. على سبيل المثال، في أواخر العام 2001، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي شنها تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة، سمحت اليابان بنشر قوات بحرية في المحيط الهندي لأول مرة لدعم العمليات الأمريكية، إلّا أنّها اقتصرت على تزويدها بالوقود والدعم اللوجستي. وحتى العام 2006، مُنعت القوات اليابانية المنتشرة في العراق من استخدام القوة.[18]

بناء الصمود في المجال البحري

من وجهة نظر الدول الخليجيّة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الترتيبات الأمنية للجهات الفاعلة الغربية، تعتبر القوة الصلبة المساهمة الأقل أهميّة التي قدّمتها الدول الآسيوية لأولويات دول الخليج العربي في المجال البحري. في السنوات الأخيرة، طوّرت الدول الخليجية على نطاق واسع قطاعات الطاقة البحرية والقطاعات غير المتعلقة بالطاقة إلى ما أطلق عليه "ناقلات هويات ما بعد النفط".[19] وتشمل أحدث الأساطيل ومرافق الموانئ والبنية التحتية؛ وبرامج الاستدامة البحرية؛ والجيل التالي من التقنيات البحرية؛ والموانئ الخارجية وغيرها من المرافق. تمّ تصميم هذه البرامج بصورة جزئية كطرق لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الطاقة. كما ترتكز على منظور المجال البحري لا باعتباره وسيلة للموارد أو طريق للنقل فحسب، بل كقوة ناعمة تعزّز الترابط الدولي، وتساهم في المرونة الوطنية.

لقد أدّت الدول الآسيوية دوراً هاماً في هذه المساعي لأنّها تتشارك والدول الخليجيّة في نهج عمليّ تجاه التعاون الأمني البحري. على سبيل المثال، تشارك الصين والهند، واليابان بشكل متزايد، في بناء البنية التحتية لموانئ إيران بينما تتطلّع إلى تطوير علاقات مماثلة مع دول مجلس التعاون الخليجي.[20]

تُظهر الدول الخليجيّة من ناحيتها استعداداً لتنحية الخلافات جانباً، بشأن الملفّ الإيراني، والتركيز على عدد من المقاربات المتداخلة حول المجال البحري الذي يربطها بالدول الآسيوية. يتمثّل أوّلها في الاستعداد المتبادل للدخول في شراكات عالية التكلفة وعالية المخاطر بفوائد تتراوح ما بين المتوسطة إلى طويلة الأجل فحسب. وتتمحور الثانية والأهمّ حول التفاهم الإستراتيجي المشترك والقيمة الاقتصادية في استخدام المجال البحري لتعزيز الترابط عبر النظام الدولي.

وعلى مدار العقد الماضي، شكّلت مبادرة الحزام والطريق الصينية خير مثالٍ على ذلك. منذ العام 2018، دخلت الصين في شراكة مع عدد من الدول الخليجية في برنامجها "المجمّع الصناعي—ربط الموانئ"، الذي يربط مجمعات الموانئ عبر المحيط الهندي ضمن إطار مبادرة طريق الحرير البحري في مبادرة

الحزام والطريق.[21] وتماشياً مع هذا النهج، تؤدّي الصين دوراً مركزياً في خطط عمان لتطوير ذاتها إلى قاعدة بحرية ملائمة جغرافياً وموثوقة جغرافياً وسياسياً، وتقع إستراتيجياً خارج مضيق هرمز.

ساهمت الصين في تطوير ثلاثة موانئ رئيسية في عمان، تهدف إلى أن تصبح نقاط مركزية عالية التقنية بين الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا: ميناء صلالة، نقطة مركزية إعادة الشحن في الجنوب؛ ميناء صحار في أعماق البحار في الشمال، في منتصف الطريق بين دبي ومسقط؛ والدقم وهي مدينة صناعية مينائية ومنطقة تجارة حرة في وسط البلاد.[22] ساهمت كوريا الجنوبية بشكلٍ قليل ولكن ملحوظٍ في مشاريع الموانئ في عمان. أمّا خارج عُمان، فيمكن ملاحظة انخراط الدول الآسيوية الكبرى، لا سيّما الصين، في عددٍ من موانئ الدول الخليجيّة مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة.[23]

يتم بناء صمود الدول الخليجية عبر المجال البحري في المناطق الأصلية للدول الآسيوية وكذلك في منطقة الخليج. منذ منتصف العام 2022، تقع 25 محطة من أصل أربعين محطة حاويات وغير حاويات بحرية وداخلية تابعة لموانئ دبي العالمية (راجع الرسم البياني 2: موانئ دبي العالمية) في خارج منطقة الشرق الأوسط، في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا.

الرسم البياني 2: موانئ دبي العالمية

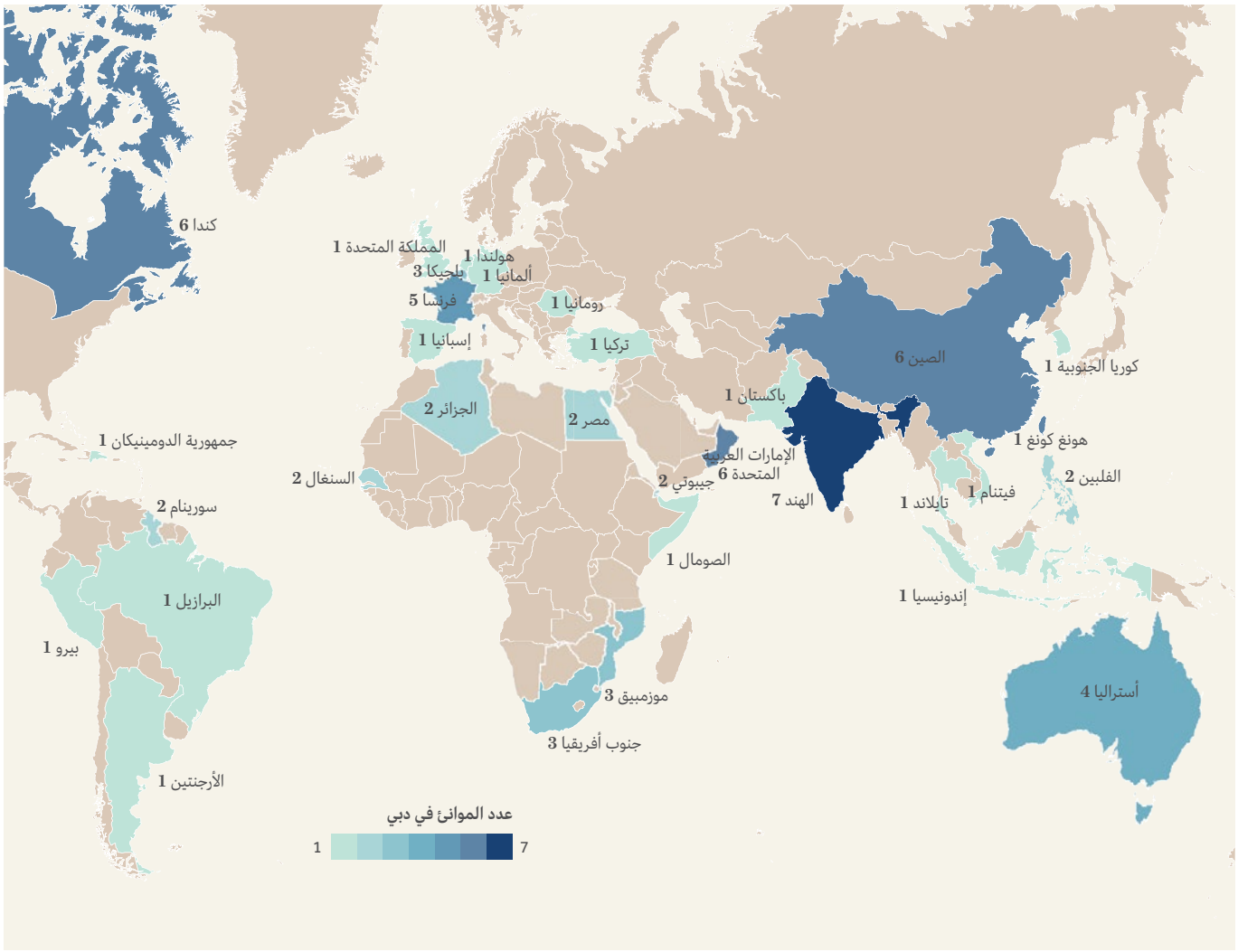

المصدر: الشبكة العالمية لمرافق الموانئ.

تمّ بناء أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الحديث والتابع لشركة قطر غاز في ثلاثة أحواض لبناء السفن في كوريا الجنوبية.[24] في يونيو 2020، طلبت شركة قطر للطاقة 100 ناقلة غاز طبيعي مسال إضافيّة من الشركات الكورية.[25] إلّا أنّ أهميّة آسيا المحوريّة في جهود قطر لاستخدام مكانتها كمصدّر بحري رائد للغاز الطبيعي المسال، مما يوسّع من ترابطها العالمي، تتجاوز أكبر برنامج متكامل لبناء السفن التجارية في كوريا الجنوبية خلال السنوات الخمسين الفائتة.

من أصل عشر محطات للغاز الطبيعي المسال في العالم، يتواجد خمسٌ منها في اليابان (اثنتان) وكوريا الجنوبية (ثلاث).[26] وفي خلال الحصار المفروض على قطر بين العامين 2017 و2021، استخدمت قطر دورها كمزود رئيسي للغاز في آسيا (الرسم البياني 3)—الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك ماليزيا وباكستان وتايوان وتايلاند والهند—للتغلب على العزلة الدبلوماسية والاقتصادية الإقليمية. وطوال فترة الحصار، حافظت قطر على مكانتها كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم وكانت اليابان والصين وكوريا الجنوبية على رأس عملائها.[27] تجاوزت أهميّة هذا الإنجاز مبيعات الطاقة. في الواقع، لقد أثبت قدرة الاعتماد المتبادل المبني على شراكات طويلة الأجل وعالية التكلفة وعالية المخاطر، على المساهمة في مرونة بلد ما في أوقات الأزمات.

الرسم البياني 3: عملاء قطر للغاز الطبيعي المسال من أنحاء العالم

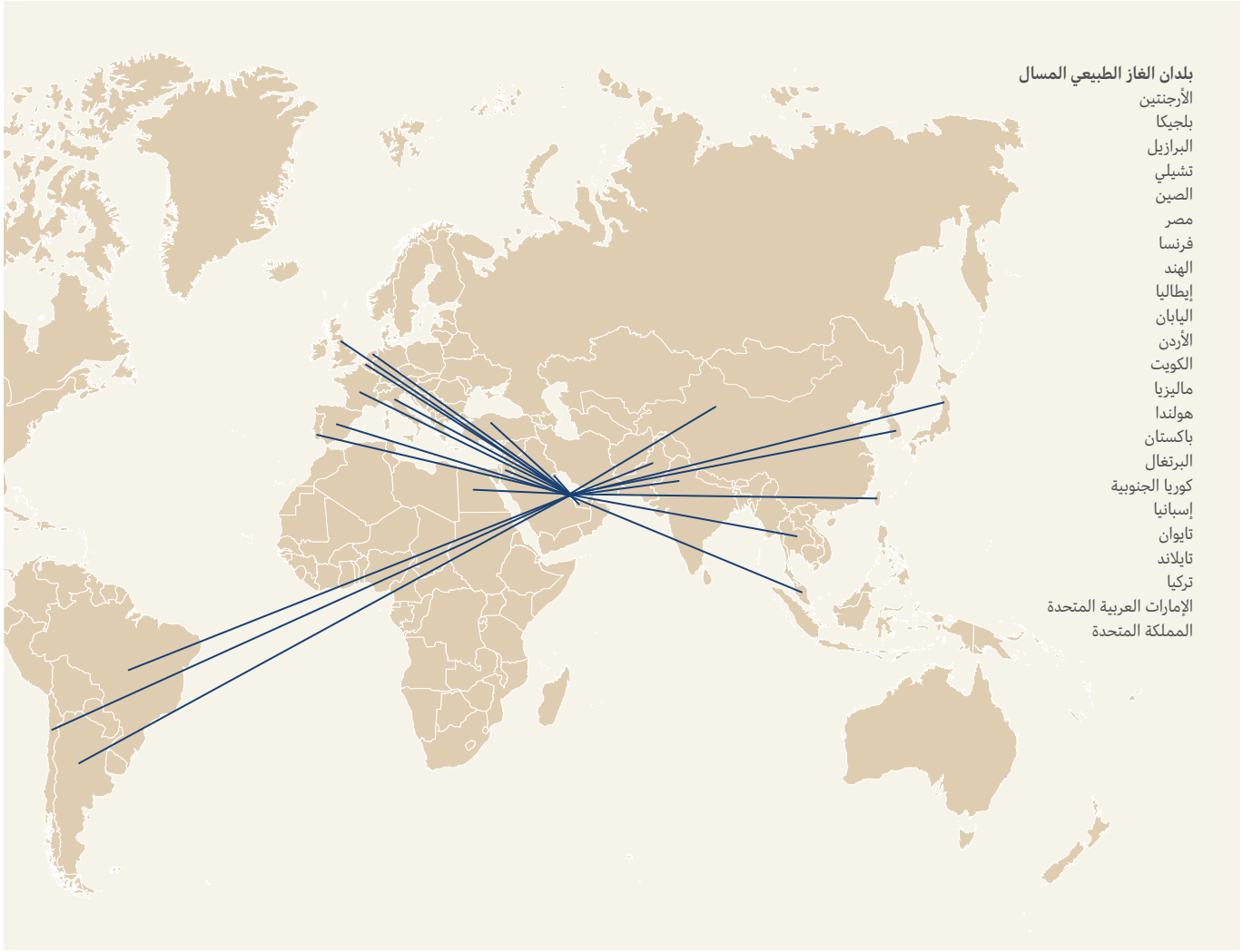

الخلاصة وتوصيات السياسات: دور آسيا في مستقبل المجال البحري في منطقة الخليج

يشهد المحيط الهندي والمجال البحري في منطقة الخليج منافسة إستراتيجية متزايدة بين الصين والولايات المتحدة وبين الصين ومنافسيها الآسيويين الرئيسيين. في العام 2020، أطلقت الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا المناورات البحرية المشتركة الأكبر من نوعها منذ أكثر من عقد. رداً على ذلك، اتّهمت الصين الولايات المتحدة بأنّها تتبنّى "عقلية الحرب الباردة".[28] من جانب الصّين، بدا النفوذ البحري المتزايد واضحاً في الآونة الأخيرة. في ديسمبر 2019، استضافت إيران أول مناورة بحرية ثلاثية مشتركة مع الصين وروسيا، تحت عنوان "حزام الأمن البحريّ". في أوائل العام 2022، نفذّت بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني مناورات مشتركة مع القوات البحرية الروسية في بحر العرب، في مناسبات مختلفة. وفي الآونة الأخيرة، أجرت الصين وروسيا وإيران مناورات بحرية في خليج عمان في مارس 2023.[29]

تجاوزت بكين أشكال الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية في التعامل مع الدول الخليجية، وفق ما يراه عدد من المراقبين للشأن الصّيني. وتتطلع الصين اليوم، بحسب ما وصفه أحد المعلّقين مؤخّراً، إلى تحويل العلاقات التجارية المتنامية إلى موطئ قدم أمني في المنطقة كجزء من "إستراتيجية التسلّل الطويلة الأجل".[30]

عند تولّي نارندرا مودي منصب رئيس وزراء الهند، روّج لسياسة "الأمن والنمو للجميع" (SAGAR) التي شدّدت على التعاون واحترام القواعد والمعايير البحرية الدولية. في الوقت نفسه، تعتبر الهند نفسها، على حدّ تعبير وزارة الدفاع الهنديّة في العام 2022، "القوة البحرية الإقليمية الرئيسية في المحيط الهندي".[31] وعليه، فهي ترى نفسها كقوة موازنة للصين وباكستان في المجال البحري. وعلى الرغم من الاختلافات المتبادلة حول عدد من القضايا، تمتدّ محاولات اليابان وكوريا الجنوبية لكبح التقدم الصيني في المجال البحري إلى أبعد من المحيط الهادئ نحو المحيط الهندي. تتعاون اليابان مع الهند على أساس ثنائي (المناورات البحريّة بين الهند واليابان JIMEX) ومتعدد الأطراف (مناورات بحرية ثلاثية مع مالابار جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة).[32]

تناول المفهوم الإستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في يونيو 2022 مخاوف الولايات المتحدة بشأن النشاط الصيني المتزايد في المجال البحري لمنطقة الخليج، ممّا حثّ حلفاء حلف شمال الأطلسي والشّركاء من خارج الحلف في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على "معالجة التحديات عبر الإقليمية والمصالح الأمنية المشتركة".[33] في الشهر التالي، رحّب البيان الختامي للقمة الأمريكية الخليجية المنعقدة في مدينة جدة السعودية بإطلاق تحالفين أمنيين بحريين مؤخراً بقيادة الولايات المتحدة—فرقة العمل المشتركة 153 وفرقة العمل المشتركة 59—اللذين "يعززان التنسيق الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والقيادة المركزية الأمريكية [ويساهمان] في رصد التهديدات البحرية".[34]

ومن المرجّح أن تزداد التوترات بين القوى العظمى والمنافسة داخل آسيا في المجال البحري لمنطقة الخليج مع تزايد انشغال الولايات المتحدة والحلفاء الآسيويين باحتواء طموحات الصين البحرية في الممرات المائية للدول الخليجيّة؛[35] وتتعزّز "الجغرافيا السياسية للموانئ"[36] ويصبح إنشاء قواعد وصول للجهات الفاعلة من خارج المنطقة أكثر أهمية.

في هذا المشهد المستقبلي، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحاول إشراك الدول الآسيوية في تحالفات أمنية بحرية متعدّدة الجنسيات حيثما أمكن من أجل الحدّ من العواقب السلبية لعدم الاستقرار. وسيساهم إدراج الدول الآسيوية في مثل هذه الائتلافات في زيادة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا في بيئات متعدّدة الأطراف. ويجب على الدول الخليجية، بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة التي سبق أن تطوّرت، أن تفكّر بجدية في الارتباط بشكل وثيق مع المبادرات المصغّرة المتزايدة ضمن المنطقة الأوسع، مثل الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد).

علاوة على ذلك، قد تحاول الدول الخليجية التي لا تزال تطمح بإبراز قوّتها وحتى لتصبح مزوّداً للأمن، بحدّ ذاتها، في المنطقة الأوسع—كما كان الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك في اليمن—استقطاب الجهات الفاعلة الآسيوية إلى تحالفاتها البحرية الهجومية. كما عليها أن تحاول أن تستفيد من مواقعها الإستراتيجية وهي تتطلّع إلى تطوير قدراتها السياديّة الصناعية الدفاعية والبحرية.[37]

بغض النظر عن هذه المساعي، يجب على الدول الخليجية إعطاء الأولوية للعلاقات مع الدول الآسيوية التي تتشارك محاولات مبتكرة وطموحة لاستخدام المجال البحري لتعميق الاعتماد المتبادل مع الشركاء العالميين الرئيسيين، وتوسيع نفوذها الخارجي وبناء المرونة. في الوقت الذي تبحث فيه الجهات الفاعلة كافة عن تحديد المزايا التنافسية في المجال البحري وتطويرها، ستؤثّر أهداف السياسة هذه بشكل متزايد في العلاقات الخليجية الآسيوية على مدى السنوات المقبلة، لا بل قد تهيمن عليها.

الهوامش

1. "FAQ on Indian Navy," Department of Defence, Government of India, May 31, 2016, https://mod.gov.in/faqs/q-11-how-india-securing-its-trade-route-pirates-what-kind-protection-provided-ships-moving.

2. Lee Willett, "Key Indian Ocean Ports Bring Access and Influence," Jane's Intelligence Review, February 3, 2022.

3. Fredric Grare, "Is India a Maritime Player in the Gulf?," Insights 280, Middle East Institute, National University of Singapore, July 5, 2022, https://mei.nus.edu.sg/wp-content/uploads/2022/07/Frederic-Grare-Insights-280.pdf.

4. PTI, "Indian Navy Sends Ship to Friendly Nations in Gulf to Boost Cooperation," Deccan Herald, December 26, 2021, https://www.deccanherald.com/national/indian-navy-sends-ship-to-friendly-nations-in-gulf-to-boost-cooperation-1065028.html; Huma Siddiqui, "Indian Navy Projects Power across IOR, Carries Out Drills with Gulf Countries," Financial Express, August 13, 2021, https://www.financialexpress.com/defence/indian-navy-projects-power-across-ior-carries-out-drills-with-gulf-countries/2310440/; Dipanjan Roy Chaudhury, "UAE Supports Indian Action against Uri Attacks," Economic Times, July 12, 2018, https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/uae-supports-indian-action-against-terrorists-post-uri-attacks/articleshow/54660314.cms.

5. ANI, "Indian Navy's First Training Squadron in Kuwait," Qatar Tribune, October 7, 2022, https://www.qatar-tribune.com/article/23443/world/indian-navys-first-training-squadron-in-kuwait.

6. Takeo Kumagai, "Japan Mulls Sending SDF Escort Vessels to Strait of Hormuz: Report," S&P Global Commodity Insights, February 16, 2012, https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/021612-japan-mulls-sending-sdf-escort-vessels-to-strait-of-hormuz-report.

7. "Indo-Pacific Deployment 2019 (IPD19)," Japan Maritime Self-Defense Force, accessed June 11, 2023, https://www.mod.go.jp/msdf/en/exercises/IPD19.html.

8. Justin McCurry, "South Korean Forces Arrive in Waters Near Strait of Hormuz Amid Iran Tensions," The Guardian, January 5, 2021, https://www.theguardian.com/world/2021/jan/05/south-korean-forces-arrive-in-waters-near-strait-of-hormuz-amid-iran-tensions.

9. "About Combined Maritime Forces (CMF)," Combined Maritime Forces (CMF), accessed June 11, 2023, https://combinedmaritimeforces.com/about/.

10. Trevor Hunnicutt and Krishna N. Das, "India Says 'Substantive Outcomes' from Biden, Modi Talks," Reuters, May, 24, 2022, https://www.reuters.com/world/india-says-substantive-outcomes-reached-biden-modi-talks-2022-05-24/.

11. "CTF 151: Counter Piracy," Combined Maritime Forces (CMF), accessed June 11, 2023, https://combinedmaritimeforces.com/ctf-151-counter-piracy/; "CTF 150: Maritime Security," Combined Maritime Forces (CMF), accessed June 11, 2023, https://combinedmaritimeforces.com/ctf-150-maritime-security/.

12. "How American and Its Allies Are Keeping Tabs on Iran at Sea," The Economist, January 2, 2020, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2020/01/02/how-america-and-its-allies-are-keeping-tabs-on-iran-at-sea.

13. Bonnie Girard, "China and Gulf Security: Conspicuous by Its Absence," The Diplomat, May 7, 2020, https://thediplomat.com/2020/05/china-and-gulf-security-conspicuous-by-its-absence/.

14. Zeno Leoni, "China Looks to the Gulf as Power Projection Grows," Middle East Eye, September 1, 2022, https://www.middleeasteye.net/opinion/china-gulf-saudi-arabia-power-projection-grows.

15. "China Wants to Increase Its Military Presence Abroad," The Economist, May 5, 2022, https://www.economist.com/china/2022/05/05/china-wants-to-increase-its-military-presence-abroad.

16. Willett, "Key Indian Ocean Ports."

17. "Information Gathering Activities by the SFS in the Middle East," Japan Ministry of Defence, https://www.mod.go.jp/en/d_architecture/m_east/index.html; Jay Maniyar, Japan's Naval Pivot to the Indian Ocean, Policy Forum (Canberra, Australia: Asia & the Pacific Policy Society, May 10, 2022), https://www.policyforum.net/japans-naval-pivot-to-the-indian-ocean/.

18. "From Pacifism to Populism," Special Report, The Economist, July 10, 2004, https://www.economist.com/special-report/2004/07/08/from-pacifism-to-populism; "A Giant Stirs, a Region Bridles," Special Report, The Economist, May 14, 2006, https://www.economist.com/special-report/2006/05/11/a-giant-stirs-a-region-bridles.

19. Eleonora Ardemagni, "Gulf Powers: Maritime Rivalry in the Western Indian Ocean," ISPI Analysis, (Milan, Italy: Italian Institute for International Political Studies, April 11, 2018), https://www.ispionline.it/en/publication/gulf-powers-maritime-rivalry-western-indian-ocean-20212.

.20 "Japanese Interests in Iranian Ports and the Persian Gulf," SpecialEurasia, February 22, 2022, https://www.specialeurasia.com/2022/02/23/japan-interests-iran-port/.

.21 Jonathan Fulton, "From Haifa to Abu Dhabi: China's Maritime Strategy in the Middle East," Insights 281, Middle East Institute, National University of Singapore, July 19, 2022, https://mei.nus.edu.sg/publication/insights-281-from-haifa-to-abu-dhabi-chinas-maritime-strategy-in-the-middle-east/.

.22 Wade Shephard, "'Five Years Ago There Was Nothing': Inside Duqm, the City Rising from the Sand," The Guardian, August 6, 2018, https://www.theguardian.com/cities/2018/aug/06/five-years-ago-there-was-nothing-inside-duqm-the-city-rising-from-the-sand-oman-city-sand-luxury-hotels-housing.

.23 Saif Mohammad Khalfan Al Mazrouei, "UAE and South Korea ... A Comprehensive Strategic Partnership," UAE International Investors Council, February 23, 2021, https://uaeiic.ae/en/news/details/797.

.24 "QatarGas' Chartered Fleet," Qatar Energy, https://www.qatargas.com/english/operations/qatar-gas-chartered-fleet.

.25 "Korean Shipyards Sweep 76% of LNG Tanker Orders KSOE Adds $1.5 Bn Deals," Hellenic Shipping News, August 11, 2022, https://www.hellenicshippingnews.com/korean-shipyards-sweep-76-of-lng-tanker-orders-ksoe-adds-1-5-bn-deals/.

.26 "Global Top Ten Active LNG Regasification Terminals," Offshore Technology, accessed May 23, 2023, https://www.offshore-technology.com/data-insights/global-top-ten-active-lng-regasification-terminals/.

.27 "China LNG Demand Seen up by 25 Percent in 2018: Qatar Energy Minister," Reuters, September 7, 2018, https://www.reuters.com/article/us-qatar-china-idUSKCN1LM35Z.

.28 Reuters, "India, US, Australia and Japan Kick off Joint Naval Drills," Kuwait Times, November 3, 2020, https://www.kuwaittimes.com/india-us-australia-and-japan-kick-off-joint-naval-drills/.

.29 The Economist, "China Wants to Increase"; Abhijit Singh, Securing Sea Lines of Communication in Asia, ORF Occasional Paper no. 383 (New Delhi, India: Observer Research Foundation, November 21, 2022), https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2022/11/ORF_OccasionalPaper_383_SLOC-Asial-Nov21.pdf; Tehran Correspondent, "Iran Flexes Military Muscle after Joint Naval Drills with Russia, China," Al-Monitor, March 23, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/03/iran-flexes-military-muscle-after-joint-naval-drills-russia-china#ixzz7xnqV9Vdg.

.30 Louis Dugit-Gros, How to Respond to China's Growing Influence in the Gulf, Policy Analysis, PolicyWatch 3632 (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, July 21, 2022), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-respond-chinas-growing-influence-gulf; Gordon Lubold and Warren P. Strobel, "Secret Chinese Port Project in Persian Gulf Rattles U.S. Relations with U.A.E.," The Wall Street Journal, November 19, 2021, https://www.wsj.com/articles/us-china-uae-military-11637274224.

.31 .Department of Defence, "FAQ on Indian Navy"

.32 Yuki Nakamura, "South Korea's Yoon Shows Support for Defense Cooperation with Japan," Nikkei Asia, December 30, 2022. https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/South-Korea-s-Yoon-shows-support-for-defense-cooperation-with-Japan; JTW and Fouad Farhaoui, Japan's Interests Between the Gulf of Aden, Africa and Yemen – Analyis, (Albany, OR: Eurasia Review, February 29, 2016), https://www.eurasiareview.com/29022016-japans-interests-between-the-gulf-of-aden-africa-and-yemen-analysis/.

.33 Ramon Pacheco Pardo, "Strengthening Partnerships: Key Threats Drive Japanese and South Korean Co-operation with NATO," Jane's Intelligence Review, July 25, 2022.

.34 Amani Hamad, "US, GCC Nations Release Joint Statement following Jeddah Summit," Al Arabiya News, July 16, 2022, https://english.alarabiya.net/News/gulf/2022/07/16/US-GCC-nations-release-joint-statement-following-Jeddah-summit.

.35 .Willett, "Key Indian Ocean Ports"

.36 Eleonora Ardemagni, "The Indian Gulf: Modi's Visit in the UAE and Oman," Reset Dialogues on Civilizations, February 27, 2018, https://www.resetdoc.org/story/indian-gulf-modis-visit-uae-oman/.

.37 Charles Forrester, "Onshoring Efforts: Gulf Defence-industrial Strategies," Jane's Defence Weekly, February 21, 2022; Paul Iddon, "Saudi Arabia and South Korea Are Forging Closer Defense Ties." Forbes, November 30, 2022, https://www.forbes.com/sites/pauliddon/2022/11/30/saudi-arabia-and-south-korea-are-forging-closer-defense-ties/?sh=aff4cf541d08.

مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2): وصول المبادرات المصغّرة إلى الشرق الأوسط

جوناثان فولتون

جامعة زايد | الإمارات العربية المتحدة

جوناثان فولتون هو أستاذ مساعد في العلوم السياسية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة زايد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، وزميل أول غير مقيم في برامج الشرق الأوسط ومبادرة سكوكروفت الأمنية للشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. تناول فولتون هذا الموضوع بكثرة في المنشورات الأكاديمية والشعبية بصفته خبيراً في السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط. وتشمل مؤلفاته: "China's Relations with the Gulf Monarchies" (روتليدج، 2018)، و"External Power and the Gulf Monarchies" (لي تشن سيم، روتليدج، 2019)، و"Regions in the Belt and Road Initiative" (روتليدج، 2020)، و"Routledge Handbook of China-Middle East Relations" (روتليدج، 2021)، و"Asian Perceptions of Gulf Security" (مع لي تشين سيم، روتليدج، 2022). وقد نشر أكثر من 30 مقالاً وفصلاً وتقريراً وعشرات من مقالات الرأي والمقالات التحليلية.

المقدّمة

تأسّست مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2) في أكتوبر من العام 2021، وتتمتّع بجدول أعمال اقتصادي واضح يعمل على المشاريع ومجالات السياسة المتعلّقة بالتعاون، والتي تتسّم بضيق الأفق ومن غير المرجّح أن تتحدّى مصالح القوى الأخرى.[1] ويعتبر ذلك خياراً إستراتيجياً، نظراً للعواقب الجيوسياسية لئلّا يُنظر إلى هذه المجموعة على أنّها تحالف مناهض للصين. غير أنّ التصورات تؤثّر في السياسات الدولية، وقد تراها بكين على أنّها تقع ضمن سياق المبادرات المصغرة الأخرى التي تقودها الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ: الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)، والتحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس). في خطاب وزير الخارجية أنتوني بلينكن، في مايو 2022، تحت عنوان "منهاج الإدارة الأمريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية"، وصف بلينكن هدف الولايات المتحدة على أنّه تشكيل بيئة بكين الإستراتيجية وتعزيز خياراتها لتصبح منطقة المحيطين الهندي والهادئ مفتوحة وشاملة.[2] ومن المحتمل أن ينظر القادة في زونكانهاي إلى مجموعة I2U2 على أنّها محاولة أخرى لتشكيل خيارات الصين الإستراتيجية. يحلّل هذا الفصل تأثير مجموعة I2U2 على المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

مبادرات مصغّرة عبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ

لقد حدّدت وزارة الدفاع الأمريكية منطقة المحيطين الهندي والهادئ على أنّها أولويّة والصين على أنّها منافس سريع.[3] وصف الوزير بلينكن الصين بأنّها "المنافس الوحيد الذي ينوي إعادة تشكيل النظام الدولي، وتلجأ بشكل متزايد إلى القوّة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك".[4] يحظى هذا الاستنتاج باجماع الحزبين في الولايات المتحدة، وتمّ التعبير عنه في إستراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب في العام 2017 وإستراتيجية الأمن القومي لعام 2022 الصادرة عن إدارة الرئيس بايدن.[5] سواء تمّ تصنيف الصين على أنها منافس قوي (ترامب) أو منافس إستراتيجي (بايدن)، فالنتيجة واحدة: تبذل الولايات المتحدة جهدها للحدّ من المكاسب الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تمّ اختيار المبادرات المصغّرة كأداة سياسية للعمل على تحقيق ذلك. ويعدّ إنشاء المبادرات المصغّرة اتجاهاً شهد تزايداً في السنوات الأخيرة، ويختلف عن النهج المتعدّد الأطراف بكونه "مبادرة محدودة أكثر، غالباً ما تكون غير رسميّة، وتهدف إلى معالجة تهديد معيّن أو قضية طارئة أو أمنيّة مع عدد أقل من الدول التي تتشارك المصلحة نفسها لحلّ هذه القضايا ضمن فترة زمنيّة محدودة".[6] كانت النسخة الأولى من الحوار الأمني الرباعي عبارةً عن استجابة بحرية مشتركة لتسونامي المحيط الهندي في العام 2004، وهو مثالٌ فعالٌ على الاستجابة لقضية محدّدة فضلاً عن مشاركة محدودة. ومع إعادة إحيائه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعيدت صياغة أهدافه لتشمل التهديد المشترك المتمثّل في قوّة الصين المتنامية وتأثيرها في منطقة المحيط الهندي فضلاً عن التحديات التي تواجهها الأعراف الليبرالية بسبب ذلك.

في السنوات الأخيرة، حاولت كلّ من الدول الأعضاء الأربعة، أي الهند والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، توجيه الأذهان بعيداً عن تصوّر الحوار الأمني الرباعي على أنّه تجمّع لتحقيق التوازن ضد الصين. تجنّبت قمة قادة العالم التي عقدت في سبتمبر 2021 مناقشة موضوع الصين، وركّزت بدلاً من ذلك على الأمثلة الإيجابية على المساعي المبذولة لمعالجة تغير المناخ، وجائحة فيروس كورونا المستجدّ، والتعليم، والتكنولوجيا.[7] كما أغفل البيان المشترك الذي صدر بعد القمة التالية في مايو 2022 الصين من جديد، مشدّداً على "أهمية القيم والمبادئ الأساسية" والالتزام "بالعمل بلا كلل لتحقيق نتائج ملموسة في المنطقة".[8] وتذكر وثيقة الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ للعام 2022 مصطلح الصين خمس مرات فقط، مرّة في سياق العلاقات مع القوى الآسيوية،

وثلاث مرات لذكر بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، ومرة واحدة في إشارة إلى سياسة الصين الواحدة التي تنتهجها الولايات المتحدة.[9]

يُعدّ التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس)، والذي أبرم في سبتمبر من العام 2021 على شكل اتفاقٍ أمني ثلاثيّ لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مثالاً واضحاً إضافياً على المبادرات الإقليمية المصغّرة التي تركّز على الصين. بينما تشدّد بيانات التّحالف الثلاثيّ المشتركة—مثل تلك الصّادرة عن الحوار الأمنيّ الرباعيّ—على القيم المشتركة ولا تذكر الصين بشكلٍ صريح، وضّح وزير الدفاع البريطاني بين والاس الرابط في مقابلته مع قناة بي بي سي، قائلاً: "كانت الصين تقدم على أكبر إنفاقٍ عسكريّ في التاريخ. فهي تعزّز أسطولها البحري [و]قوتها الجوية بشكلٍ ضخم. ومن الواضح أنّها منخرطة في بعض المناطق المتنازع عليها. يريد شركاؤنا في تلك المناطق أن يحافظوا على صمودهم".[10]

تبنّت المملكة المتحدة، شأنها شأن شريكيها الولايات المتحدة وأستراليا، مواقف متشدّدة على نحو متزايد تجاه الصين. في العام 2015، استضاف رئيس الوزراء آنذاك، ديفيد كاميرون، الرئيس شي جين بينغ لتناول السّمك ورقائق البطاطس وأقداح من الجعة في إحدى الحانات. وذكر بيان الزيارة المشترك بعد الزيارة مجموعة واسعة من أولويات التعاون، وخلُص إلى الالتزام "بدعم متبادل للازدهار والتنمية والعمل المشترك من أجل السلام العالميّ والأمن والتنمية".[11] بحلول العام 2020، قرّرت المملكة المتحدة حظر هواوي عن شبكاتها،[12] وفي العام 2021 فرضت عقوبات على المسؤولين الصينيين بسبب أوضاع حقوق الإنسان في شينجيانغ.[13] وفق بكين، يرتبط قرار لندن بالانضمام إلى التحالف الثلاثي بتدهور هذه العلاقة الثنائية.

الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظراً لكافّة العوامل والظّروف، من المنطقيّ أن ترى بكين مجموعة I2U2 على أنّها محاولة من جانب واشنطن ونيودلهي للحدّ من المكاسب الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهي منطقة جيوسياسية مهمة حيث تتمتع القوى الثلاثة بمصالح كبيرة ويربطها موقعها الإستراتيجي بعددٍ من المناطق الأخرى، كما أنها تضمّ ثلاثة ممرّات رئيسيّة للشحن العالمي، مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، وقناة السويس، وتحوي على الديانات الثلاثة الكبرى في العالم، فضلاً عن احتياطيات الهيدروكربون الهائلة. لطالما كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة من خارج المنطقة، وتضمّ شبكة كثيفة من الشراكات السياسية والأمنية. تسجّل الهند عدداً هائلاً من المغتربين، لا سيما في منطقة الخليج، وهي مستهلك رئيسي للطاقة. في الوقت نفسه، برزت الصين كجهة اقتصادية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى العقدين الأولين من هذا القرن، وكأكبر شريك تجاري من خارج المنطقة لمعظم دول المنطقة، ومقاول رئيسي لبناء البنية التحتية، وأكبر مستهلك للطاقة في العالم. وقد نتج عن هذه المكانة الاقتصادية تعاونٌ سياسي أعمق، كما أبرمت الصين اتفاقيات شراكة مع 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2013.[14]

وبالنسبة لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشكّل انخراط الصين وتأثيرها المتزايد فرصة أكثر منه تهديداً. ويوفّر صعودها كمصدر مهمّ للاستثمار والسلع العامة والدعم السياسي خياراً بديلاً للدول التي لم تحظ سوى بالقليل. وفي معظم الحقبة التي تلت الحرب الباردة، سيطرت الولايات المتحدة على النظام الدولي الذي اعتمد على المعايير الليبرالية الغربية، بما في ذلك مؤسسات الإقراض والمصارف الانمائيّة.[15] لم يرحّب عددٌ من حكومات منطقة الشرق الأوسط بالضّغط من أجل التحرير والإصلاح السياسي وتحسين حقوق الإنسان. وتوفّر طموحات الصين لتأدية دور أكبر في وضع الأجندات الدولية بمعايير غير ليبرالية بديلاً جذاباً للحكومات الإقليمية وتتحدّى التفضيلات الأمريكية.[16]

تكمن هذه التفضيلات الليبرالية في مجموعة I2U2 وتتناقض مع نهج الصين وفق ما يظهر في مبادرة الحزام والطريق والبرامج التابعة لها. وقد أطلقت الولايات المتحدة وشركاؤها مبادراتهم الخاصة في السنوات الأخيرة، أوّلها مع شبكة النقطة الزرقاء، والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة وأستراليا واليابان في العام 2019 في محاولة لتقديم مصادر تمويل بديلة لمشاريع البنية التحتية بهدف تقليل جاذبية التعاون مع الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق. في هذه الحالة، تهدف الخطة إلى ربط مصادر الاستثمار الخاص باحتياجات البنية التحتية الإنمائيّة في البلدان النامية.[17]

ومع ذلك، فهي تواجه عقبة كبيرة تتمثل في أنّ مشاريع البنية التحتيّة الواسعة النطاق ليست جذّابة بشكل خاص كالأدوات الاستثماريّة الخاصة لأنّها نادراً ما تدرّ أرباحاً مباشرة، بل تهيّئ الظروف للأرباح غير المباشرة. وتعتبر مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل" (Build Back Better World) محاولة أخرى في الاتجاه عينه، تمّ طرحها في قمة مجموعة الدول السبع الصناعيّة الكبرى (G7) في العام 2021 وسط ضجّة إعلاميّة كبيرة ولكن من دون تأثير يذكر.[18] تقوم مجموعة I2U2 على القيم الليبراليّة، بهدف ربط استثمارات القطاع الخاص باحتياجات البلدان الإنمائيّة، تحت فرضيّة أنّ الإشراف على الأموال الخاصة يؤدّي إلى مشاريع أكثر استدامة تتماشى مع الاحتياجات والأهداف الطويلة الأجل. يتعارض هذا الأمر مع نهج الصين لمبادرة الحزام والطريق، ومع ذلك، يجب أن تنظر إليه بكين على أنه محاولة أخرى للحدّ من المكاسب التي تحقّقها الصين في المنطقة.

في حال كان الهدف من أن تشكّل مجموعة I2U2 فعلاً أداة جيوسياسيّة لكبح النفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنّها تواجه عقبات كبيرة. أولاً، فيما تعتبر الهند والولايات المتحدّة الصين خصماً رئيسيّاً وتهديداً كبيراً، تُخالفها إسرائيل والإمارات العربيّة المتحدّة الرأي. سوف تحذو تل أبيب حذو واشنطن لأنها مضطرّة لذلك، على الرّغم من أنّ الكثيرين في إسرائيل يرون العلاقة الاقتصاديّة مع الصين كفرصة، وتعمّ حالة من الاستياء من أنّ الولايات المتحدّة قد حدّت من ذلك. منذ أن أعلنت إدارة بايدن عن سياستها الصناعيّة لدعم الصناعات التي تنقل الإنتاج إلى الولايات المتحدة، إشتدّ الاستياء؛ أوقفت الشركات الإسرائيلية تعاملها مع الصين وروسيا لإرضاء الولايات المتحدّة، التي تتبنّى الآن بشكل متزايد سياسات حمائيّة، مما يحدّ من وصول إسرائيل إلى الأسواق.[19] ومع ذلك، نظراً لاعتماد إسرائيل السياسي على الولايات المتحدة، يبدو واضحاً أي جانب ستختاره تل أبيب عندما تخيّر بين الولايات المتحدة أو الصين.

لا تواجه الإمارات العربيّة المتّحدة أوجه الضعف نفسها التي تواجهها إسرائيل. ففي حين تُعتبر الولايات المتّحدة أهم شريك لإسرائيل، تتمتّع أبو ظبي بحرية أكبر في الابتعاد عن واشنطن أكثر من تل أبيب وقد أثبتت استعدادها لرسم مسار مستقلّ حيث تتواجد بكين. وتعتبر صفقة شراء الطائرات المقاتلة من طراز F-35 خير دليل على ذلك. وتشكّل هذه الطائرات، والتي لطالما حازت على احتفاء الإماراتيين، محور مناقشات اتفاقات أبراهام العامة، حيث وافقت إدارة ترامب على بيعها بعد فترة وجيزة من الإعلان عن الاتفاقات.[20] ومع ذلك، وفي تحوّل غير مفاجئ، ربطت إدارة بايدن الصفقة بشرط إبقاء شبكات هواوي من الجيل الخامس (5G) خارج شبكات الإمارات العربيّة المتحدة خوفاً من أن يساهم ذلك في تقويض أمن الولايات المتّحدة. تمّ تعليق الصفقة في ديسمبر 2021، حيث أعربت الإمارات العربيّة المتّحدة عن مخاوفها بشأن "المتطلّبات الفنيّة والقيود التشغيلية السيادية وتحليل التكلفة/الفائدة".[21] وبعد مرور شهرين، اشترت الإمارات العربيّة المتّحدة 12 طائرة تدريب صينيّة من طراز L-15—وهي أكبر عملية بيع أسلحة بين البلدين حتى الآن.[22] في حين أنّ هذه الطائرات لا تشكّل بأي حال من الأحوال بديلاً عن الطائرات من طراز F-35، إلّا أنّها تشير إلى أن الإمارات العربيّة المتّحدة تقوم بتنويع موردّيها من الأسلحة. ففي أواخر العام 2022، ألقى المستشار الرئاسي أنور قرقاش خطاباً في أبو ظبي تناول فيه التوتر الذي يرافق الحفاظ على التوازن بين الولايات المتحدة والصين، قائلاً: "لا مصلحة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة في "الاختيار" بين القوى العظمى... تتجه علاقاتنا التجاريّة بشكل متزايد إلى الشرق، بينما تتجه علاقاتنا الأمنيّة والإستثماريّة الأساسيّة إلى الغرب".[23] من غير المرجّح أن تشارك الإمارات العربيّة المتّحدة في تحالف من شأنه أن يعرّض علاقاتها مع الصين للخطر.[24]

الخلاصة وتوصيات السياسات

بالنظر إلى هذه التوجّهات المتباينة تجاه الصين، تبدو مجموعة I2U2 مختلفة تماماً عن الحوار الأمني الرباعي والتحالف الثلاثي، حيث يركّز كلاهما على الأمن ويتألفان من الدول التي تبدي اعتراضات واضحة على الطموحات الصينيّة. تتناول أولويّات التعاون التي تمّ التشديد عليها في قمة قادة مجموعة I2U2 في يوليو 2022—أمن الغذاء والطاقة والتكنولوجيّات الخضراء والصحة العامة ومعالجة النفايات والتنمية المنخفضة الكربون والبنية التحتية الحديثة[25]—الشواغل الاقتصاديّة والإنمائيّة الهامة وتقدّم نموذجاً مفيداً لأشكالٍ أخرى من الانخراط في المنطقة. وتشكّل المشاركة الإسرائيليّة واحدة من القيود الواضحة، حيث قد لا يرغب رأس المال الخاص—حتى في دول منتدى النقب—في العمل مع الشركات الإسرائيليّة أو يتردّد في ذلك في حين أنّ الدول العربيّة التي لم تقم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل قد تتردّد في التعامل مع مجموعة I2U2. ومع ذلك، يمكن لهذا الأمر أن يمثّل نموذجاً مرغوباً للحلول السياسيّة المبتكرة في منطقة منشغلة بالمخاوف الاقتصاديّة.

في الوقت الذي تهيمن فيه الجغرافيا السياسيّة على النظام الدولي، ستثير I2U2 المخاوف في بكين. أبدى عددٌ من دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ عدم رغبتها في الانضمام إلى الحوار الأمني الرباعي، إدراكاً منها بأنّ ذلك سيؤدي إلى توتّر العلاقات مع الصين بلا داع. قد تجنّبت سنغافورة، على سبيل المثال، أي سياسة تبدو وكأنّها توازن ضد الصين. ألقى رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونج خطاباً حذّر فيه من عواقب المنافسة الإستراتيجيّة، قائلاً: "من الأفضل أن يتم دمج اقتصاد الصين في المنطقة، بدلاً من أن تعمل بمفردها من خلال تبنّي مجموعة مختلفة من القواعد".[26] وقد أوضح مسؤولون صينيون تصوّراتهم حول الحوار الأمني الرباعي الذي يزيد من تكاليف المعاملات للدول التي لا تنتمي إليه. ووصف عضو مجلس الدولة ووزير الخارجيّة السابق وانغ يي الحوار الأمني الرباعي وإستراتيجيّة الولايات المتحدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ بأنّها "في الأساس إستراتيجية لخلق الانقسامات، وإستراتيجية للتحريض على المواجهة، وإستراتيجية لتقويض السلام"، وأشار إلى أنّها "محكوم عليها بالفشل".[27] قد تشهد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ترغب في زيادة الاستثمار والتبادل التجاري مع الصين، مخاوف مماثلة تحدّ من استعدادها للعمل مع مجموعة I2U2.

حتّى الآن، تستفيد إسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة من اهتمام الولايات المتّحدة المتزايد. في خلال رحلة الرئيس بايدن إلى إسرائيل في يوليو 2022، أعلنت الدولتان عن إطلاق الحوار الإستراتيجي الرفيع المستوى حول التكنولوجيا لتعزيز شراكتهما في مجالات واسعة من "التقنيات والحلول الحاسمة والناشئة للتحدّيات العالميّة، [مثل] التأهب للأوبئة وتغيّر المناخ والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الموثوقة".[28] وبعد أربعة أشهر، أعلنت الولايات المتّحدة والإمارات العربيّة المتّحدة عن شراكة لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة (PACE) في إطار تعاوني يبلغ 100 مليار دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة.[29] ويبدو أنّ الولايات المتّحدة تعيد التركيز على بناء علاقات أكثر فعاليّة مع الشركاء الذين عملوا بشكل وثيق مع الصين في السنوات الأخيرة، ويتّفق ذلك مع إستراتيجيّة الوزير بلينكن لتشكيل المشهد الإستراتيجي الذي يتعيّن على الصين أن تعمل ضمنه. وفي الوقت عينه، من المحتمل أن يستدعي ذلك ردوداً من بكين لأنّها تعمل على إعادة تشكيل هذا المشهد لصالحها.

لكي تحقّق دول مجموعة I2U2 مكاسبها المبكرة، عليها أن تستقطب مجموعة أكبر من الدول إلى صفّها. شئنا أم أبينا، عادت المنافسة بين القوى العظمى إلى الشرق الأوسط، وعلى الحكومات الإقليميّة أن تجد طريقة لاستخدامها لصالحها. يمكن للعلاقات المؤسسيّة القويّة مع الدول التي تؤلّف الحوار الأمني الرباعي والتحالف الثلاثي والدول الأخرى التي تشاركها الرأي مثل كوريا الجنوبية أو فرنسا أن تساهم في معالجة المخاوف الاقتصادية والإنمائيّة؛ لا تمثّل الصين الخيار الوحيد. يُعتبر عدد من هذه الدول بالفعل جهات فاعلة مهمّة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتتمتّع بمصالح وخبرات إقليمية كبيرة، كما تتشارك جميعها المخاوف حول سلوك

الصين الدولي المتنامي. فمن خلال جذب هذه البلدان بشكل أكبر إلى شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن لدول المنطقة أن تزيد من الفرص لتناول جدول أعمالها الخاص بالتنمية والتنوع الاقتصادي وتحظى بفرصة أفضل لتشكيل الشرق الأوسط وفق رؤيتها الخاصة بدلاً من أن تكون أدوات جيوسياسية تستخدمها القوى من خارج المنطقة.

الهوامش

1. John Calabrese, The US and the I2U2: Cross-Bracing Partnerships Across the Indo-Pacific, Analysis Paper, (Washington DC: Middle East Institute, September 27, 2022), https://www.mei.edu/publications/us-and-i2u2-cross-bracing-partnerships-across-indo-pacific.

2. Antony J. Blinken, "The Administration's Approach to the People's Republic of China," Speech, U.S. Department of State, May 26, 2022, https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china/.

3. Jim Garamone, "Defense Official Says Indo-Pacific is the Priority Theatre; China is DOD's Pacing Challenge," DOD News, March 9, 2022, https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2961183/defense-official-says-indo-pacific-is-the-priority-theater-china-is-dods-pacing/.

4. Blinken, "The Administration's Approach".

5. The White House, National Security Strategy of the United States of America, (Washington DC: The White House, December 2017), https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf; The White House, National Security Strategy, (Washington DC: The White House, October 2022), https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf.

6. William T. Tow, "Minilateral Security's Relevance to US Strategy in the Indo-Pacific: Challenges and Prospects," The Pacific Review 32, no.2 (2019): 235, https://doi.org/10.1080/09512748.2018.1465457.

7. "Joint Statement from Quad Leaders," The White House, September 24, 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/09/24/joint-statement-from-quad-leaders/.

8. "Quad Joint Leaders' Statement," The White House, May 24, 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/05/24/quad-joint-leaders-statement/.

9. The White House, Indo-Pacific Strategy of the United States, (Washington DC: The White House, February 2022), https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf.

10. "AUKUS: UK, US and Australia Launch Pact to Counter China," BBC News, September 16, 2021, https://www.bbc.com/news/world-58564837.

11. Foreign & Commonwealth Office, "UK-China Joint Statement 2015," UK Government News and Communications, October 22, 2015, https://www.gov.uk/government/news/uk-china-joint-statement-2015.

12. "UK Extends Deadline to Remove Huawei Equipment from 5G Network Core," Reuters, October 13, 2022, https://www.reuters.com/business/media-telecom/uk-extends-deadline-remove-huawei-equipment-5g-network-core-2022-10-13/.

13. Foreign, Commonwealth & Development Office, "UK Sanctions Perpetrators of Gross Human Rights Violations in Xinjiang, Alongside EU, Canada, and US," UK Government News and Communications, March 22, 2021, https://www.gov.uk/government/news/uk-sanctions-perpetrators-of-gross-human-rights-violations-in-xinjiang-alongside-eu-canada-and-us.

14. Jonathan Fulton, China's Changing Role in the Middle East, Report, (Washington DC: Atlantic Council, June 5, 2019), 4, https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/06/Chinas_Changing_Role_in_the_Middle_East.pdf.

15. Alexander Cooley and Daniel Nexon, Exit from Hegemony: The Unraveling of the American Global Order (Oxford: Oxford University Press, 2020), 7–8.

16. Nadège Rolland, China's Vision for a New World Order, NBR Special Report No. 83, (Seattle, Washington: The National Bureau of Asian Research, January 2020), https://www.nbr.org/wp-content/uploads/pdfs/publications/sr83_chinasvision_jan2020.pdf.

17. OECD, The Blue Dot Network: A Proposal for a Global Certification Framework for Quality Infrastructure, Research Proposal, (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, March 21, 2022), https://www.oecd.org/daf/blue-dot-network-proposal-certification.pdf.

18. "Fact Sheet: President Biden and G7 Leaders Launch Build Back Better World (B3W) Partnership," The White House, June 12, 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/06/12/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-launch-build-back-better-world-b3w-partnership/.

19. "The Destructive New Logic that Threatens Globalization," The Economist, January 12, 2023, https://www.economist.com/leaders/2023/01/12/the-destructive-new-logic-that-threatens-globalisation.

20. Natasha Turak, "Trump Reveals Plan to Sell F-35 Fighter Jets to UAE—but Hurdles Remain," CNBC, October 30, 2020, https://www.cnbc.com/2020/10/30/trump-plans-to-sell-f-35-fighter-jets-to-uae-but-hurdles-remain.html.

21. Mostafa Salem, Jennifer Hansler, and Celine Alkhaldi, "UAE Suspends Multi-Billion Dollar Weapons Deal in Sign of Growing Frustration with US-China Showdown," CNN, December 15, 2021, https://edition.cnn.com/2021/12/14/middleeast/uae-weapons-deal-washington-china-intl/index.html.

22. Agnes Helou, "UAE to Buy a Dozen Chinese L-15 Trainer Aircraft," DefenseNews, February 25, 2022, https://www.defensenews.com/air/2022/02/25/uae-to-buy-a-dozen-chinese-l-15-trainer-aircraft/.

23. Anwar Gargash, "9th Abu Dhabi Strategic Debate 2022," Keynote Address, Emirates Policy Center, November 13, 2022, https://epc.ae/api/file/download/5c9e384f-8efc-4785-b446-851d2903e2c9.pdf.

24. Jonathan Fulton, "China-UAE Relations in the Belt and Road Era," Journal of Arabian Studies 9, no. 2 (2019), 253–268, https://doi.org/10.1080/21534764.2019.1756135.

25. "Joint Statement of the Leaders of India, Israel, United Arab Emirates, and the United States (I2U2)," The White House, July 14, 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/14/joint-statement-of-the-leaders-of-india-israel-united-arab-emirates-and-the-united-states-i2u2/.

26. Isabel Reynolds, "Singapore's Lee Warns against Isolating China after Biden Visit," Bloomberg UK, May 26, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-05-26/singapore-s-lee-warns-against-isolating-china-after-biden-visit.

27. Bloomberg News, "China's Wang Yi Says US's Indo-Pacific Strategy 'Doomed to Fail'," Bloomberg UK, May 22, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-05-22/china-s-wang-yi-says-us-s-indo-pacific-strategy-doomed-to-fail.

28. "Joint U.S.-Israel Statement on Launching Strategic High-Level Dialogue on Technology," The White House, July 13, 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/13/joint-u-s-israel-statement-on-launching-strategic-high-level-dialogue-on-technology/.

29. U.S. Mission UAE, "Fact Sheet: U.S.-UAE Partnership to Accelerate Transition to Clean Energy (PACE)," U.S. Embassy & Consulate in the United Arab Emirates, November 1, 2022, https://ae.usembassy.gov/fact-sheet-u-s-uae-partnership-to-accelerate-transition-to-clean-energy-pace/.

نحو بنية أمنيّة في غرب آسيا مدعومة من الولايات المتّحدة

محمد سليمان

برنامج التقنيّات الإستراتيجيّة والأمن السيبراني، معهد الشرق الأوسط | الولايات المتّحدة الأمريكية

محمد سليمان هو مدير برنامج التقنيات الإستراتيجية والأمن السيبراني في معهد الشرق الأوسط وزميل زائر في برنامج الأمن القومي في Third Way. يركّز عمله على تقاطع التكنولوجيا والجغرافيا السياسيّة والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حصل سليمان على درجة البكالوريوس في الهندسة من أكاديمية الطيران المصريّة وتخرّج بدرجة ماجستير في العلوم في الخدمة الخارجيّة بامتياز من جامعة جورجتاون.

المقدّمة

تشكّلت إستراتيجية واشنطن الكبرى إلى حدّ كبير حول احتواء التهديد الذي تمثّله الصين وروسيا على هيمنة الولايات المتّحدة العالميّة. ويؤثّر هذا الاحتواء في المنظور الذي تحدّد من خلاله الولايات المتّحدة موقفها العالمي. سلّطت الحرب في أوكرانيا الضوء على دور الولايات المتّحدة الأساسيّ كضامن أمنيّ لأوروبا، وزادت من أهميّة مظلّة الأمن الأمريكيّة. ومع ذلك، تُحوّل واشنطن أنظارها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ بهدف منع بكين من ضمّ تايوان، بهدف الحفاظ على موقع استراتيجيّ ملائم لها في تلك المنطقة، وإلى حدّ أكبر في آسيا.

ولكي تركّز على التهديد الصينيّ الروسيّ المزدوج المتزايد، تقوم الولايات المتّحدة بإعادة تحديد موقعها الإستراتيجي العالميّ في أوروبا والشرق الأوسط وتعيد النّظر فيه. وتعتمد الولايات المتّحدة نهجاً للاحتواء متعدّد الأوجه للمحور الصينيّ الروسيّ: من توقيع اتفاقات أبراهام إلى سحب قوّاتها من أفغانستان، ومن توسيع النطاق الإستراتيجي لحلف الناتو إلى المحيطين الهندي والهادئ، إلى بناء تحالفات مثل الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)، والتحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس)، ومجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة (I2U2) ومنتدى النقب. يتناول هذا الفصل أهميّة بناء الولايات المتحدّة لنظام غربي آسيوي في غرب آسيا من خلال آليّات قائمة، مثل I2U2 ومنتدى النقب، والسّعي إلى ضمّ حلفاء وشركاء متشابهين في التفكير في هذا النظام من خلال مجموعات عمل وتنسيقات مصغّرة جديدة.

الولايات المتحدة لا تزال الجهة الفاعلة الأمنيّة الأكثر هيمنة في الشرق الأوسط

في كلمة ألقاها وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في خلال حوار المنامة عام 2021، توجّه للحضور القلق قائلاً: "لنكن واضحين: التزام أمريكا بأمن الشرق الأوسط قويّ ومؤكّد".[1] وقد عكست حاجة الولايات المتحدة إلى التّشديد على التزامها بأمن الشرق الأوسط حالةً من عدم اليقين لدى الحلفاء الإقليميين والشركاء حول موقفها الاستراتيجي. فمن جهة، حافظت الولايات المتّحدة على إمكانيتها وقدرتها على الحفاظ على الهيمنة العسكريّة في الشرق الأوسط من خلال الوجود الكبير لقواتها وأصولها، على الأقل حتى الآن. ومن جهة أخرى، فإنّ التزام واشنطن السياسي بأمن الخليج أصبح الآن موضع تساؤل. ويُعزى ذلك إلى الأوضاع المتغيّرة في الولايات المتّحدة لأنّها تتعامل مع نهاية زمن أحاديّة القطب ومع الحرب الروسية الأوكرانيّة—فقد أدّت الأخيرة إلى حقبة جديدة من الاضطرابات العالميّة حيث أصبحت الدول على استعدادٍ لتعبئة الموارد المحدودة جرّاء المظالم التاريخية والجيوسياسية ضد حلفاء الولايات المتّحدة وشركائها.

ومن وجهة نظر عسكرية، مثّلت إستراتيجية الدفاع الوطني لإدارة ترامب لعام 2018[2] تحوّلاً في إستراتيجية البنتاغون من تبنّي حرب على جبهتين متزامنتين[3] إلى تبنّي حرب على جبهة واحدة وتصميم تخطيط القوّة، ممّا يدلّ على أنّ الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمّل مشاركة عسكرية واسعة عبر مختلف المناطق في وقت واحد. واستمرّ هذا التحوّل في إستراتيجية إدارة بايدن لعام 2022.[4] وبالتالي، لا يمكن لواشنطن أن تحافظ على[5] رادع موثوق ضد تقدّم صيني محتمل في تايوان، على سبيل المثال، فيما تستمرّ في تقديم دعم ماديّ موسّع لأوكرانيا وتحافظ على وجود عسكري كبير في الشرق الأوسط—وتحديداً في الخليج.

تواجه معضلة الولايات المتحدة الإستراتيجية عوامل أخرى، مثل تزايد نشاط روسيا والصين في الشّرق الأوسط الكبير—رغم أنّه، في الوقت الحاليّ، لا تمتلك الصين ولا روسيا القدرة على تحدّي موقع الولايات المتحدة الأمني المهيمن. ومع ذلك، يمكن، على المدى الطويل، أن تشكّلا تهديداً استراتيجياً للتموضع الإقليمي العام للولايات المتحدة.

روسيا في الشرق الأوسط

لطالما شكّلت منطقة الشّرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالنّسبة لروسيا، ولا تزال كذلك حتى الآن. وعلى الرغم من التوتّرات التي شهدتها المنطقة بسبب حرب روسيا ضدّ أوكرانيا في ربيع العام الماضي، تمكّنت روسيا، إلى حدّ كبير، من الحفاظ على تدّفق هائل لصّادراتها إلى المنطقة ومواصلة تعزيز علاقاتها مع الدول الرئيسيّة في الخليج وخارجه. وتشمل[6] الصادرات الروسيّة الرئيسيّة إلى الشرق الأوسط المعدّات العسكرية والآلية والنفط والغاز والبتروكيماويات والمنتجات المعدنيّة والزراعيّة. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل المنطقة الوجهة الرئيسيّة[7] لصادرات الحبوب الروسية، التي تمّ التأكيد على أهميتها بسبب النقص الذي أوجدته الحرب. كما يحظى الشرق الأوسط بأهميّة جغرافية إستراتيجية بالنّسبة لروسيا: فالقاعدة البحرية الوحيدة[8] للبلاد خارج الاتحاد السوفياتي السابق تقع في طرطوس، سوريا، وهي أساس لاظهار قوّة روسيا العسكريّة في البحر الأبيض المتوسط.

تواصل روسيا انخراطها في عدد من الاشتباكات العسكرية المهمّة على الأرض في الشرق الأوسط، والتي تتجاوز هدف تقويض نفوذ الناتو في المنطقة. في سوريا، سارع[9] الجيش الروسي للدفاع عن الرئيس بشار الأسد في خلال الحرب الأهليّة التي تشهدها البلاد، لا لحماية قاعدته البحريّة الحيويّة فحسب، بل لمنع سوريا من دخول مجال النفوذ الأمريكي على حدّ سواء. كانت مجموعة فاغنر، ولا تزال، تؤدّي دوراً كبيراً[10] في دعم الحكومة السورية على الأرض، فيما أسقطت الطائرات الروسية القنابل محدثةً آثاراً مدمّرة.

كما أنّ التراجع الحديث للهيمنة الأمريكيّة في الشرق الأوسط قد أتاح فرصاً جديدة أمام روسيا. عوّلت روسيا على مخاوف الدول الخليجية من أنّ الولايات المتحدة لم تعد شريكاً دفاعياً موثوقاً به على المدى الطويل، فأوجدت سبلاً[11] لتحل محلّ الولايات المتحدة في هذا الدور من خلال توسيع المبيعات العسكرية والعلاقات الدفاعيّة العامّة. وقد أتاح تراجع النفوذ الأمريكي لروسيا مساحةً أوسع لبناء علاقات شاملة، بشكلٍ أفضل، مع حلفاء الولايات المتّحدة التّقليديين مثل المملكة العربية السعوديّة، والتي أظهرت استعداداً لمقاومة رغبات الولايات المتّحدة لصالح تعاونٍ أكبر في مجال الطاقة مع روسيا. على الرغم من وجود أدلّة ضئيلة على أيّ تنسيق ثنائي بشأن السياسات، فإنّ جهود الصين الموازية[12] لتحدّي الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتوسيع وجودها في المنطقة، تتماشى في الوقت الحالي مع مصالح روسيا ومساعيها.

الصين في الشرق الأوسط

على عكس روسيا، تعمل الصين في الشّرق الأوسط بنهج أقلّ حدّة. على سبيل المثال، لا يشارك الجيش الصيني فعلياً في أي صراع في المنطقة، بسبب سياسة الصين القديمة المتمثّلة في عدم الانحياز وعدم التدخل. بدلاً من ذلك، اعتمدت[13] الصين أسلوباً متوازناً وحِرصاً عند معالجة الصراعات في الشرق الأوسط. في سوريا، عارضت الصين بشدّة تغيير النظام، إلّا أنّها مارست الضغوطات على حكومة بشار الأسد لوقف هجماتها على المدنيّين. وفي ليبيا، حافظت[14] الصين على الحياد إلى حدّ كبير، واختارت مواصلة تعاملها الاقتصاديّ مع الطرفين المتنافسين. وبعيداً عن مساحات الصراع، تتّبع[15] بكين بشكلٍ عام سياسة خارجية تقوم على التعدّدية والتّوازن بين المنافسين الإقليميين، وتحاول، على سبيل المثال، بناء[16] علاقات ودّية مع كلّ من إسرائيل وإيران.

وتجدر الإشارة إلى أنّ للصّين مصالح إستراتيجية كبرى في الشرق الأوسط. حتى العام 2021، كانت المنطقة موطناً[17] لستّة مصادر نفط للصين من أصل مصادرها العشرة الأولى، وعلماً أنّ النفط يشكّل مورداً حيوياً يغذّي تطلّعات الصين الجريئة لتحقيق النموّ الاقتصادي. ممّا دفع الصّين إلى الاهتمام

بشدّة بضمان التدفّق الحرّ والموثوق للنفط. ويعدّ الاستقرار الإقليميّ عنصراً أساسيّاً للصّين بما أنّها تسعى[18] إلى طرح مشاريع التنمية البريّة والبحريّة في الشرق الأوسط وتوسيعها.

تفتقر الصين إلى الرغبة في تعزيز مكانتها في المنطقة والقدرة على ذلك من خلال استعراض القوة العسكرية، ما حثّها على وضع المشاريع التنموية في صلب استراتيجيتها[19] من أجل توسيع نفوذها في المنطقة وتحدّي الهيمنة الأمريكية. فقد استثمرت[20] الصين مليارات الدولارات في مشاريع البنى التحتية، والاتّصالات، والتّكنولوجيا، والطاقة في كافة أنحاء الشرق الأوسط كجزءٍ من مبادرة الحزام والطّريق. وقد مكّنت هذه المبادرة الصين من بناء[21] علاقات قويّة ومتينة مع معظم دول الشرق الأوسط، بما في ذلك حلفاء الولايات المتّحدة التّقليديّين، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة. وتعمل الصين أيضاً على توسيع[22] بصمتها الثّقافية والفكريّة في الشرق الأوسط بشكلٍ مطرد.

يشكّل الحجم الهائل للأسلحة الصينية وأسعارها التنافسية عامل جذب[23] لدول المنطقة التي تسعى إلى الحدّ من اعتمادها على الشراكات الدفاعيّة مع الغرب وتعزيز قدراتها العسكريّة. كما تستفيد[24] الصين من انشغال روسيا بتسليح قواتها في أوكرانيا للحصول على حصّة أكبر من سوق الأسلحة في الشرق الأوسط، ممّا يظهر مؤشّرات أوّلية على كيف أنّ العلاقات بين الصين وروسيا يمكن أن تتحوّل من تحالف إلى منافسة على المدى الطويل.

وتمثّل وساطة الصين في التوصّل إلى اتفاق السّلام بين السعودية وإيران في مارس 2023، واقعاً جديداً في غرب آسيا، وهو أنّ الصين أصبحت اليوم قوّة جيوسياسية واقتصادية في المنطقة تتمتّع بالامكانيّات اللازمة لنسج العلاقات الثّنائية والديناميّات الأمنية. ولا تزال الولايات المتحدة تحافظ على دورها كضامن الأمن الأساسيّ في الخليج، والمملكة العربية السعودية هي الدّولة الأولى الّتي تعترف بهذا الواقع الجيوسياسي. وكشرط أساسي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، عرضت الرياض على واشنطن خارطة الطّريق الواسعة التّالية: ضمانات أمنيّة، ودعم برنامج نووي مدني، وقيود أقلّ على مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة.[25]

الخلاصة وتوقعات السياسات: لمَ يتعيّن على الولايات المتحدة أن تردّ وبأيّ طريقة؟

يشكّل الشرق الأوسط معضلة إستراتيجية أساسية لواشنطن: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنجز المزيد في المنطقة وبموارد أقلّ؟ تعتبر المنطقة حيويّة بالنّسبة للولايات المتحدة كونها تسيطر على ديناميّات الطاقة العالمية وتتحكّم فيها، فضلاً عن موقعها الجغرافي الإستراتيجي داخل أوراسيا. وإدراكاً منها لأهميّة المنطقة، تعتزم واشنطن الحفاظ على نفوذها السياسيّ والدبلوماسيّ في الشرق الأوسط. ولكنّها تسعى أيضاً إلى الحدّ من ارتباطاتها العسكريّة طويلة الأمد في المنطقة حيث أنّها تحوّل غالبية مواردها النادرة إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ولا بدّ من أن يتضمّن ردّ الولايات المتحدة على النّفوذ الصيني والروسي المتنامي في الشرق الأوسط إعادة تصوّر لحدود المنطقة وبناء نظام غربي آسيوي من شأنه إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي الحالي. فعلى الرغم من محدوديّة قدرة الولايات المتّحدة وانحدارها الملحوظ في الشرق الأوسط، إلّا أنّها تحافظ على بصمة قويّة تتمثّل في العلاقات الثنائية العسكرية والأمنية والاستخباراتية مع عددٍ من القوى الإقليميّة. تقع المنطقة أيضاً ضمن ولاية القيادة المركزية الأمريكية، وهي العنصر الجوهريّ للوجود الأمنيّ الأمريكيّ في الشّرق الأوسط. للحفاظ على نفوذها والحدّ من توسّع انخراط خصومها في المنطقة، يجب على الولايات المتحدة الاستفادة من مزاياها الحاليّة لطرح مسارات متعدّدة بشأن السياسات.

أولاً، لا بدّ من إعادة تعريف الشرق الأوسط على أنّه غرب آسيا، وهي منطقة تشمل الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وبذلك، ستستفيد المنطقة الأوسع من ضمّ الهند كقوة اقتصادية وسياسية متنامية إلى الجغرافيا السياسية الإقليمية. سيساهم ذلك في إيجاد سبل لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها لإعادة تنظيم القضايا الرئيسيّة، بما في ذلك الصين وإيران.

ثانياً، على الولايات المتحدة أن تشجّع على تعزيز العلاقات بين حلفائها وشركائها العرب والآسيويين وتؤيّد هذا التعزيز، مثل زيادة العلاقات الثنائية بين الدول الآسيوية—الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان—ونظرائها في الشرق الأوسط—المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات ومصر وعمان. ويتعيّن على واشنطن كذلك أن تقترح مبادرات صغيرة جديدة تتضمّن إدراج التحالفات الثنائية الناشئة بين دول الشرق الأوسط والدول الآسيويّة.

ثالثاً، على الولايات المتحدة أن تعمل على دمج فرنسا وإيطاليا واليونان كمضاعفات قوّة في إستراتيجية واشنطن في غرب آسيا واحتضان التجمّعات الأوروبيّة المصغّرة—التي يتم إنشاؤها أحياناً من دون واشنطن—مثل مبادرة التعاون الثلاثي بين فرنسا والإمارات والهند، والقمّة الثلاثيّة بين مصر واليونان وقبرص ومنتدى غاز شرق المتوسط.

رابعاً، على الولايات المتّحدة مواصلة دمج إسرائيل في بنية الشرق الأوسط الأمنية من خلال اتفاقات أبراهام ومنتدى النقب، وضمن القيادة المركزية الأمريكية بدلاً من القيادة الأوروبية. تعمل هذه المبادرات على تهيئة الشرق الأوسط لمواءمة إستراتيجية أوسع بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها. كما على الولايات المتحدة أن تسهّل تنفيذ منظومة دفاع جويّ إقليميّة تشمل مصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن. قد يكون إنشاء منظومة دفاع جوي إقليميّة برعاية الولايات المتحدة بمثابة حجر الأساس لإنشاء بنية أمنيّة إقليميّة تتضمّن عمليات مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومناورات بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

خامساً، لا بدّ من مواصلة السّعي إلى توسيع مجموعة I2U2 لتشمل مصر والمملكة العربية السعودية كهدف استراتيجي طويل الأجل. ويجب اعتبار استئناف المملكة العربية السّعودية للعلاقات الدبلوماسية مع إيران على أنّه خفض تكتيكي للتّصعيد بدلاً من أن تعيد الرياض تشكيل نهجها الاستراتيجي. فانضمام مصر والمملكة العربية السعودية إلى مجموعة I2U2 من شأنه أن يؤدّي إلى تقريب هذه البلدان من الإمارات والهند وإسرائيل، ويسمح بزيادة التعاون والابتكار في القطاعات الرئيسية. قد يشير ذلك إلى تغيّرات جيوسياسية كبيرة، إذ إنّ الدول الراهنة قد اعتمدت تاريخياً مقاربات مختلفة تجاه روسيا والصين وإيران. ومع قيام الدول الأعضاء بالفعل بتحويل المعايير القائمة—على سبيل المثال، زيادة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى الهند[26]—لن تؤدّي إضافة المملكة العربية السعودية ومصر إلّا إلى تقوية هذه المساعي وإلى انتشار بنى أمنية جديدة.

على الولايات المتحدة أيضاً أن تستفيد من موقعها كقوّة عالميّة لمزامنة مسارات العمل بين حلفائها وشركائها في الشرق الأوسط وضمّهم في نهاية المطاف في هندسة أمنية دولية تصاعديّة في المنطقة تدعمها واشنطن. منذ العقد الماضي، وانعكاساً للفوضى العالميّة المتنامية، وطّدت الهند واليابان وكوريا الجنوبية علاقات ثنائية قوية مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط بمعزل عن واشنطن. ستسمح الولايات المتحدة، من خلال ترسيخ إستراتيجيّات الشركاء في الشرق الأوسط وآسيا، بزيادة التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ من دون ترك فراغ في الشرق الأوسط.

تثبت البنى القائمة مثل منتدى النقب، واتّفاقات أبراهام، وI2U2 صحّة المفاهيم وتوفّر هياكل يمكن لواشنطن والشركاء الإقليميين البناء عليها أو الاستلهام منها. يتوقّف نجاح الاحتواء متعدّد الأوجه للمحور

الصينـي الروسـي علـى وجـود جهـاز أمنـي فعّـال فـي المسـارح الجيوسياسـية الرئيسـية، بمـا فـي ذلـك الشـرق الأوسـط الكبيـر أو غـرب آسـيا. ومـن خـلال الشـبكات العسـكرية والأمنيـة المتعاونـة، يمكـن لقـوى غـرب آسـيا— مـن مصـر إلى الهنـد—أن تـؤدّي دوراً فـي الحفـاظ علـى أمنهـا. يبقـى أمـام الولايـات المتحـدة خيـاران: إمّـا أن تقـود هـذه العمليـة وتكيّفهـا لتتماشـى مـع احتياجاتهـا الإسـتراتيجية، أو أن تـدع اللعبـة الإسـتراتيجية تأخـذ مجراهـا وهـي تشـاهد الآخريـن ينتهـزون فرصهـم.

الهوامش

1. "Austin: US Commitment to Middle East 'Strong and Sure'," VOA News, November 20, 2021, https://www.voanews.com/a/austin-us-commitment-to-middle-east-strong-and-sure-/6321021.html.

2. "Summary of the 2018 National Defense Strategy of The United States of America," United States Department of Defense, 2018, https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf.

3. Raphael S. Cohen, The History and Politics of Defense Reviews, Research Report RR-2278-AF (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2018), https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2278.html.

4. "National Defense Strategy of The United 2022 States of America," United States Department of Defense, 2022, https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1/-1/1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.PDF.

5. Gordon Lubold, Doug Cameron, and Nancy A. Youssef, "U.S. Effort to Arm Taiwan Faces New Challenge with Ukraine Conflict," The Wall Street Journal, November 27, 2022, https://www.wsj.com/articles/u-s-effort-to-arm-taiwan-faces-new-challenge-with-ukraine-conflict-11669559116.

6. Gawdat Bahgat, "Russia and the Middle East: Opportunities and Challenges," in Russia's Global Reach: A Security and Statecraft Assessment, ed. Graeme P. Herd (Garmisch-Partenkirchen, Germany: George C. Marshall European Center for Security Studies, 2021).

7. Ibid.

8. Al-Monitor Staff, "Explainer: Russia's Mediterranean Port in Syria," Al-Monitor, February 7, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/02/explainer-russias-mediterranean-port-syria.

9. Mona Yacoubian, Understanding Russia's Endgame in Syria: A View from the United States, Syrian Transition Challenges Project, Research Project Report 5 (Geneva, Switzerland: Geneva Centre for Security Policy, February 16, 2021), https://www.gcsp.ch/publications/understanding-russias-endgame-syria-view-united-states.

10. Nathaniel Reynolds, Putin's Not-So-Secret Mercenaries: Patronage, Geopolitics, and the Wagner Group, Paper, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, July 8, 2019), https://carnegieendowment.org/2019/07/08/putin-s-not-so-secret-mercenaries-patronage-geopolitics-and-wagner-group-pub-79442.

11. Robert Mason, "Saudi-Russian Military Cooperation: Signaling or Strategy?," The Arab Gulf States Institute in Washington (blog), September, 3, 2021, https://agsiw.org/saudi-russian-military-cooperation-signaling-or-strategy/.

12. Kennan Institute, Institute for Policy and Strategy (IPS), and IDC Herzliy, Russia in the Middle East: National Security Challenges for the United States and Israel in the Biden Era, Working Group Report, (Washington, DC: The Wilson Center Middle East Program, Keenan Institute, 2021), https://www.wilsoncenter.org/publication/report-russia-middle-east-national-security-challenges-united-states-and-israel-biden.

13. Jesse Marks, "China's Evolving Conflict Mediation in the Middle East," Middle East Institute, March 25, 2022, https://www.mei.edu/publications/chinas-evolving-conflict-mediation-middle-east.

14. Frederic Wehrey and Sandy Alkoutami, China's Balancing Act in Libya, Lawfare, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, May 10, 2020), https://carnegieendowment.org/2020/05/10/china-s-balancing-act-in-libya-pub-81757.

15. Nadeem Ahmad Moonakal, "The Impact and Implications of China's Growing Influence in the Middle East," The Diplomat, July 9, 2022, https://thediplomat.com/2022/07/the-impact-and-implications-of-chinas-growing-influence-in-the-middle-east/.

16. Danny Citrinowicz and Roie Yellinek, "The Middle East – A Conflict Zone between China and Russia?," Middle East Institute, February 19, 2021, https://www.mei.edu/publications/middle-east-conflict-zone-between-china-and-russia.

17. Ibid.

18. Ibid.

19. Ibid.

20. Moonakal, "China's Growing Influence".

21. Ibid.

22. Citrinowicz and Yellinek, "The Middle East".

23. Paul Iddon, "China Emerges as an Arms Supplier of Choice for Many Middle East Countries, Say Analysts," Middle East Eye, July 22, 2022, https://www.middleeasteye.net/news/china-emerges-major-exporter-weapons-middle-east-north-africa.

24. Ibid.

25. Kevin Liptack, “Saudi Arabia Looks for Security Assurances from US as Condition for Normalizing Ties with Israel,” CNN, March 10, 2023, https://edition.cnn.com/2023/03/10/middleeast/saudi-israel-normalization-conditions-intl/index.html#:~:text=Saudi%20Arabia%20is%20looking%20to,situation%20in%20the%20Middle%20East.

26. Azad Essa, “India and Israel: the Arms Trade in Charts and Numbers,” Middle East Eye, May 31, 2022, https://www.middleeasteye.net/news/india-israel-arms-trade-numbers.

ديناميات الطاقة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيويّة الكبرى: هل ستغير حرب أوكرانيا قواعد اللعبة؟

لي تشن سيم

جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا | الإمارات العربية المتحدة

لي تشن سيم هي متخصّصة في شؤون الطاقة الروسيّة والخليجيّة وتقاطعها مع العلاقات الدوليّة. تشمل اهتماماتها الاقتصاد السياسي للطاقة في الشرق الأوسط، والتبادلات بين منطقة الخليج وآسيا، والتفاعلات بين روسيا والشرق الأوسط. تشمل منشوراتها "Asian Perceptions of Gulf Security" (Routledge, 2023) و"Low Carbon Energy in the Middle East and North Africa" (Palgrave, 2021). نشرت سيم مقالاتها في مجلات أكاديميّة رائدة مثل Cambridge Review of International Affairs، Energy Research & Social Science، Journal of Contemporary China؛ وأيضاً في المنتديات التي استضافها المجلس الأطلسي وجامعة هارفارد؛ وفي وسائل الإعلام المعروفة مثل South China Morning Post وAl-Monitor. كما حلّت ضيفة في تشاتام هاوس، ومعهد الشرق الأوسط في سنغافورة، ومعهد دول الخليج العربيّة، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ومعهد الخدمة الخارجية، وغيرها.

المقدّمة

بشكل عام، يمكن وصف العلاقة الثلاثيّة في مجال الطاقة التي تجمع ما بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وعملائهما الآسيويين قبل العام 2022 على النحو التالي: أولاً، تعتبر الدول الخليجيّة أهم من روسيا كمورّد هيدروكربونات إلى آسيا. تزوّد الدول الخليجيّة آسيا بما يقارب خمسة أضعاف من النفط الخام، وحوالي أربعة أضعاف من الغاز، ومرّة ونصف المرّة من المنتجات النفطيّة المكررة ممّا تزوّدها به روسيا (راجع الرسوم البيانية 1، 2 و3). يعدّ الفحم الاستثناء الوحيد (الرسم البياني 4)، إذ لا تصدّره الدول الخليجيّة، على عكس روسيا التي تعتبر ثالث أكبر دولة مصدّرة للفحم في العالم، والتي تصدّر إلى آسيا (55,3 في المئة) أكثر منه إلى أوروبا (35,2 في المئة).

ثانيًا، تركّز الدول الخليجية بشكل واضح على السوق الآسيويّة تقريباً. على سبيل المقارنة، بالكاد يبدو التباين بين صادرات روسيا من الهيدروكربونات إلى أوروبا وآسيا واضحاً. على سبيل المثال، صدّرت السعوديّة 77,1 في المئة من صادرات النفط الخام إلى آسيا في العام 2021، فيما صدّرت 8,3 في المئة فقط إلى أوروبا؛ في حالة الإمارات العربيّة المتّحدة، استأثرت آسيا بنسبة 98,2 في المئة من إجمالي صادراتها النفطيّة فيما استأثرت أوروبا بنسبة 0,7 في المئة.[1] أما بالنسبة لقطر، فقد استحوذت أوروبا على 15 في المئة من مبيعاتها من الغاز الطبيعي المسال في العام 2021، فيما لا تزال آسيا السوق الأكثر هيمنة بحصّة تقارب ال80 في المئة.[2] وعلى سبيل المقارنة، في حين تلقّت أوروبا 52,6 في المئة من إجمالي صادرات روسيا من النفط الخام، لم تكن معدّلات آسيا بعيدة عنها مسجّلةً 37,3 في المئة (الرسم البياني 1).

ثالثًا، تعتبر روسيا أكثر من مجرد محطة واحدة لتلبية احتياجات آسيا الإجمالية من الطاقة مقارنة بالدول الخليجيّة. بالإضافة إلى الوقود الأحفوري، تعدّ روسيا على حدّ سواء أكبر مصدّر للطاقة النوويّة من خارج المنطقة في المنطقة. تقوم شركتها الحكوميّة، روساتوم (Rosatom) بانتاج الوقود و/أو توفيره لمحطات الطاقة النوويّة في الصين وبنغلاديش والهند. في المقابل، يغيب قطاع تصدير الفحم أو الطاقة النوويّة في الدول الخليجيّة.

رابعاً، على مستوى الدولة، لطالما شكّلت الصين ساحة التنافس الرئيسية بين موردي النفط والغاز من روسيا ومنطقة الخليج (بالإضافة إلى آخرين من أستراليا والولايات المتّحدة). تضاعفت أهمية روسيا كمصدر للنفط المستورد (الخام والبترول) للصين من 7 في المئة إلى 15,1 في المئة بين العامين 2010 و2019، ويعود ذلك جزئيّاً إلى صفقات النفط مقابل القروض مع الصين في أعقاب العقوبات التي فرضت بعد ضمّها لشبه جزيرة القرم؛ حافظت السعوديّة على حصّتها التي تراوحت بين ال14–16 في المئة في خلال تلك الفترة.[3] وبالتالي، فإنهما تتبادلان الأدوار كأكبر وثاني أكبر مورّد للنفط المستورد للصين. أما بالنسبة للغاز، فقد كانت روسيا تتنافس مع قطر لكنها تجاوزتها أخيراً في العام 2021. في العام 2019، استأثرت روسيا بأقل من 5 في المئة من واردات الصين من الغاز، إلّا أنّ حصتها ارتفعت إلى ما يقارب نسبة 10 في المئة في العام 2021 بفضل التدفقات الأولية من خط أنابيب الغاز الأول بين روسيا والصين والذي يُعرف باسم "قوّة سيبيريا"؛ وبلغت حصة قطر المقابلة 7 في المئة.[4]

الرسم البياني 1: صادرات النفط الخام من روسيا والخليج، 2021 (بملايين الأطنان)

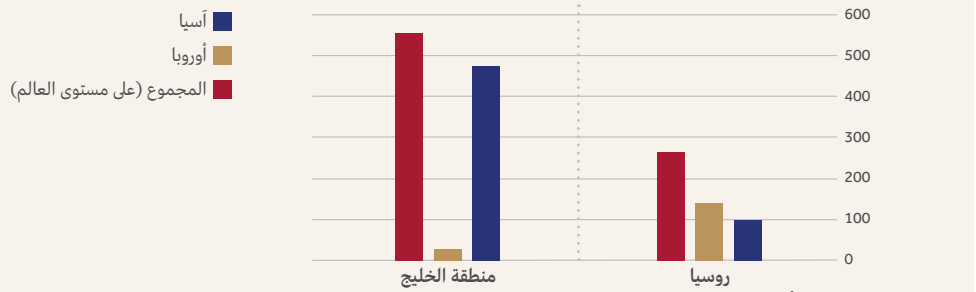

تمثّل البيانات الواردة أعلاه الدول الخليجيّة الثلاثة: المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة والكويت.
المصدر: BP, "Statistical Review of World Energy 2022 | 71st Edition," June, 2022.

الرسم البياني 2: صادرات الغاز الطبيعي (خط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) لروسيا والخليج، 2021 (بمليارات الأمتار المكعّبة)

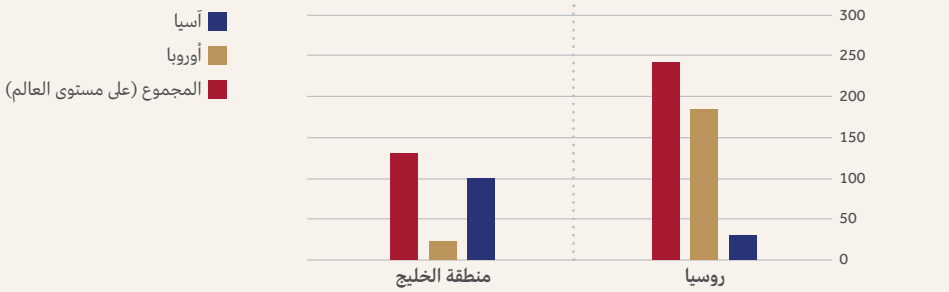

تمثّل البيانات الواردة أعلاه الدول الخليجيّة الثلاثة: قطر والإمارات العربيّة المتّحدة وسلطنة عمان.
المصدر: BP, "Statistical Review of World Energy 2022 | 71st Edition," June, 2022.

الرسم البياني 3: صادرات النفط المكرر لروسيا والدول الخليجية، 2021 (بملايين الأطنان)

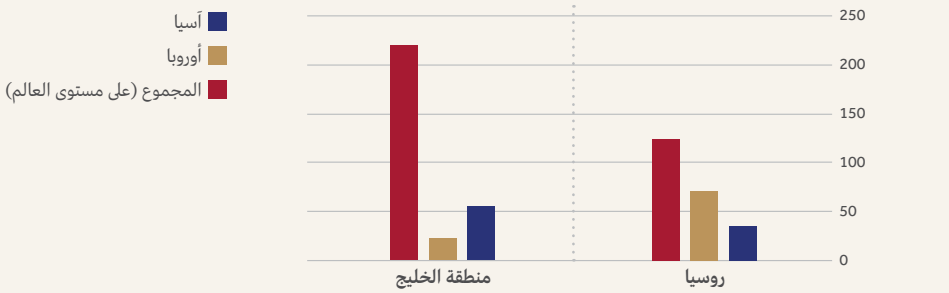

تمثّل البيانات الواردة أعلاه الدول الخليجيّة الستة.
المصدر: Chatham House, "resourcetrade.earth," 2021.

الرسم البياني 4: صادرات روسيا من الفحم، 2021 (بالإكساجول)

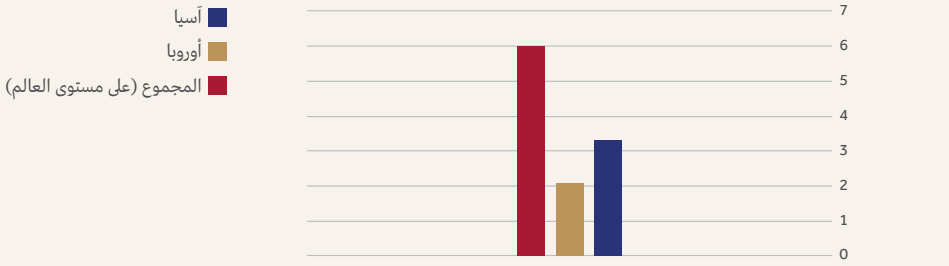

المصدر: BP, "Statistical Review of World Energy 2022 | 71st Edition," June, 2022.

ما الذي يتغيّر؟

زادت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في العام 2022 من حدّة الصراع حول الطاقة بين روسيا وأوروبا الذي بدأ في العام 2005 وتصاعد في خلال الربع الأخير من العام 2021، ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار الغاز أعلى من المتوسّط في أوروبا قبل الغزو. تمّ استخدام عدد من وسائل الضغط، بما في ذلك إيقاف الشركات تعاملها مع روسيا، وتخريب خطوط أنابيب الغاز، والعقوبات الماليّة، والإفراج عن احتياطي النفط الإستراتيجي، وسقف الأسعار، وفرض حظر على تأمين الشحن، وقرار الإتحاد الأوروبي بحظر الواردات من النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية المنقولة بحراً. تؤكّد التغييرات الجذريّة على إعادة تقويم قرارات الاستيراد والتصدير في تدفقات الطاقة العالميّة، بما في ذلك في آسيا.

زيادة صادرات الطاقة الروسية إلى آسيا

أولاً، أعادت روسيا توجيه كميّات أكبر من تدفقات طاقتها إلى آسيا منذ أن تجنّبت أوروبا هيدروكربوناتها. وارتفع حجم صادرات النفط الخام الروسي لشهر أكتوبر إلى الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في مجموعة الدول الصناعيّة السبعة في آسيا من 13 في المئة إلى 52 في المئة في العامين 2021 و2022.[5] كما تتدفق منتجات النفط الروسيّة التي كانت تُباع عادةً إلى أوروبا بمعظمها إلى آسيا. على سبيل المثال، في سبتمبر وأكتوبر 2022، بلغت الواردات الآسيوية من زيت الوقود المتبقي الروسي المستخدم في محطات الطاقة والسفن ما يقارب ثلاثة أضعاف الكميات الأوروبيّة.[6] من الآن فصاعداً، من المتوقّع أن تتجه البلدان النامية في آسيا—مثل باكستان، التي لم تعد قادرة على تحمّل تكاليف الغاز الطبيعي المسال من أوروبا—بشكل متزايد نحو زيت الوقود أو الفحم الروسي بأسعار مخفّضة من أجل محطاتها لتوليد الطاقة.

من المرجّح أن تبقى آسيا كمتلقيّة لغالبيّة مبيعات النفط الخام والمنتجات الروسية، بخلاف الفترة التي سبقت العام 2022، لأسباب عدّة. يتمثّل أولها في العقوبات والتي بمجرّد فرضها تصبح ثابتة يصعب إزالتها. في الواقع، يتوافق القادة السياسيون ورجال الأعمال في أوروبا بشكل غير اعتياديّ على عدم الاعتماد أبداً على روسيا في مجال الطاقة. باستثناء كميات صغيرة من الغاز الطبيعي المسال الروسي والنفط الروسي المعاد خلطه أو معاد تسميته، فمن المستبعد جدّاً أن تستعيد روسيا هيمنتها في أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو الدول الخليجيّة مستعدّة للتنازل عن جزء من حصتها في السوق الآسيويّة لروسيا بسبب الفرص الجديدة المفتوحة لمصادر الهيدروكربونات غير الروسية، وكدفعة جانبيّة لإبقاء روسيا في أوبك+. ويعود السبب إلى أنّه حتى مع خسارة إنتاج النفط بسبب العقوبات—التي تقدّر بما يتراوح بين 0,85 و1,4 مليون برميل يومياً في خلال الربع الأول من العام 2023—ستظلّ روسيا إلى حد بعيد ثاني أكبر منتج داخل أوبك+.[7] لذلك، في حال هبطت أسعار النفط في المستقبل، سيكون تعاون روسيا لتثبيت الأسعار أمراً ضرورياً. في هذا الصدد، قاومت الدول الخليجيّة، مثل المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، حرب أسعار كبيرة لتقويض الغزوات الروسيّة في آسيا.

فضلاً عن ذلك، سيستمر عدد من الدول الآسيويّة في شراء مصادر الطاقة الروسيّة في حال ارتأت أنّ الخطر جراء فرض الإتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الصناعيّة السبعة الكبرى عقوبات ثانوية على روسيا ضئيل. على سبيل المثال، حثّ مسؤولون أمريكيون الهند على الاستفادة من سقف الأسعار الذي فرضه الإتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الصناعيّة السبعة للحصول على تخفيضات أكبر بهدف الحدّ من أرباح روسيا من الوقود الأحفوري، وبالتالي إضعاف قدرتها على تمويل الحرب الروسيّة الأوكرانيّة. لقد تم إعفاء اليابان في شرائها للنفط من مشروع سخالين 2 من سقف الأسعار حتّى سبتمبر 2023. أمّا بالنسبة للصين، فقد يكون فرض عقوبات فعالة مهماً جداً من الناحية الجيوسياسيّة والجيوقتصاديّة، وبالتالي ستستمرّ في شراء مصادر الطاقة الروسية.

إعادة ضبط علاقات الطاقة الثنائيّة

تقوم الحرب الروسيّة الأوكرانيّة أيضاً بإعادة ضبط مجموعات معيّنة من علاقات الطاقة بين روسيا والدول الآسيوية الكبرى، مما قد يؤثّر في العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية الكبرى. نظراً لضيق المساحة، لن نذكر سوى مثلين: الهند واليابان. كانت واردات الهند من الوقود من روسيا جديرة بالملاحظة بشكل خاص، حيث ارتفعت واردات النفط الخام لشهر ديسمبر بما يزيد عن 36 ألف برميل يومياً في العام 2021 إلى أكثر من مليون برميل يومياً في العام 2022؛ ليتكرّر الأمر نفسه في أشهر أخرى.[8] ونتيجة لذلك، استأثرت روسيا بحوالي خُمس واردات الهند من النفط الخام في العام 2022، مقارنة بالنسبة القديمة التي شكّلت أقل من 3 في المئة. لم تتأثّر المملكة العربية السعودية، ثاني أكبر مصدر للنفط المستورد إلى الهند في العام 2021، لأنّ الكميات الروسية الأكبر لم تكن من النفط الخام السعودي، بل من الولايات المتّحدة وأفريقيا على الأرجح. كما تعتقد الرياض أنها ستكون "الصامدة الوحيدة" في سوق النفط العالميّة نظراً لفعاليّة التكلفة وانخفاض مستويات انبعاثات النفط السعودي. في المقابل، فإنّ التراجع الطويل الأمد لصناعة النفط الروسية، حتى قبل جولة العقوبات الغربيّة الحاليّة، إلى جانب المشاكل الهيكلية، مثل ارتفاع تكاليف الشحن وأوقات الرحلات بين الموانئ الهنديّة والروسيّة، يتحدّى استمراريّة تجارة النفط بين روسيا والهند على المدى الطويل.[9]

تشهد العلاقة بين روسيا واليابان في مجال الطاقة تغييراً على حدّ سواء، وإن بدا ذلك أقلّ وضوحاً وسرعة من العلاقة بين روسيا والهند. فقبل العام 2022، أمّنت روسيا ما يقارب 9 في المئة من احتياجات اليابان من الغاز إذ كانت رابع أكبر مورّد لها. بدورها، أدّت الشركات اليابانيّة دوراً حاسماً في تطوير سخالين-2، أول مصنّع للغاز الطبيعي المسال في روسيا، بصفتها مستثمرة—22,5 في المئة من المشروع وبصفتها شارية—60 في المئة من الغاز المورّد إلى اليابان. وأوضح الاعتماد المتبادل السبب الذي سمح لليابان بالاحتفاظ بحصتها في سخالين-2، على الرغم من أنّ روسيا وصفتها على أنّها دولة "غير وديّة" بسبب العقوبات المتعلّقة بمجموعة الدول الصناعيّة السبعة. ومع ذلك، فإنّ التغييرات جارية على قدم وساق، ولن تدرّ أيّ منها بالفائدة على روسيا. ولأكثر من عقد، عملت اليابان على صياغة سياسة خارجيّة أكثر قوة تستفيد منها في تحالفها مع الشركاء الغربيين للتصدي للخطر الذي قد تمثّله الصين؛ ستؤدّي علاقات روسيا الأوثق مع الصين، الدولة التي تشكّل "تحدياً سريعاً" للولايات المتّحدة، إلى توتّر العلاقات بين روسيا واليابان. تفترض خطة اليابان للطاقة الإستراتيجية التي صدرت في العام 2021 دوراً أكبر للطاقة النوويّة ودوراً أقلّ في المقابل للغاز الطبيعي المسال في العام 2030 (20 في المئة من مزيج الطاقة في البلد) مقارنة بالعام 2020 (37 في المئة).[10] يعتبر مصدّرو الغاز الطبيعي المسال هذا الأمر أخباراً سيئة، إلّا أنّها أسوأ بكثير بالنسبة لروسيا نظراً للغياب النسبي للإستراتيجيّة والتمويل والتكنولوجيا لإزالة الكربون من قطاع الغاز لديها. بالمقارنة، تحتلّ قطر والإمارات العربيّة المتّحدة الصدارة.[11]

ما الذي لن يتغيّر؟

آسيا كساحة رئيسية للتنافس على الطاقة

على الرغم من الزيادة الكبيرة التي شهدتها صادرات النفط السعوديّة والإماراتيّة إلى أوروبا وإبرام صفقة طويلة الأجل للغاز الطبيعي المسال بين قطر وألمانيا (مع المزيد في المستقبل) منذ الحرب في أوكرانيا، ستبقى آسيا ساحة التنافس الرئيسية على الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا.[12] يتماشى ذلك مع الإتجاه السائد ما قبل العام 2022، والذي تمّ التركيز عليه سابقاً في هذا الفصل. تعزّز آثار الحرب الروسية الأوكرانية ببساطة إتجاهات الطاقة الطويلة الأمد في آسيا باعتبارها مركز الثقل العالمي لنمو الطلب على النفط والغاز. ويعود ذلك إلى التقدم البطيء في استخدام الكهرباء في قطاع النقل، وإتاحة المجال لتحويل الفحم إلى الغاز في تنويع مصادر الطاقة، والتوسع في طاقة التكرير في البلدان التي تفتقر إلى النفط، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، وغيرها من الاعتبارات.

في المقابل، إنّ التراجع الهيكلي في الطلب على الوقود الأحفوري الذي تشهده أوروبا يجعل منها سوقاً أقل جاذبية نسبياً على المدى الطويل لروسيا والدول الخليجية. لم تسهم الحرب إلّا في تحفيز الجهود القوية بالفعل لتزويد النقل والصناعة بالكهرباء وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، خطط الإتحاد الأوروبي، قبل الحرب، لمضاعفة حصة مصادر الطاقة المتجدّدة من إجمالي الطاقة إلى 40 في المئة بحلول العام 2030؛ ومنذ ذلك الحين، تمّ رفع الهدف إلى 45 في المئة وأصبحت التشريعات الداعمة وعمليات التمويل وشيكة.

هيمنة منطقة الخليج على سوق الطاقة في آسيا

والأمر الآخر الذي لن يتغيّر هو هيمنة منطقة الخليج على أسواق النفط والغاز الآسيويّة قائمة على المدى الطويل. لقد سرّع سحب الخبرات والتكنولوجيا وعمليات التمويل الغربيّة في العام 2022، فضلاً عن قرار روسيا بوقف جميع تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا إلى أجل غير مسمى، وتيرة تدهور صناعة النفط والغاز، وتحديداً النفط البحري وإنتاج الغاز الطبيعي المسال، في روسيا—إلاّ أنّهما لم يتسبّبا به. ففي أفضل السيناريوهات، قد تستغرق روسيا أقلّه عقداً من الزمان لتزيد من إمداداتها من الغاز إلى آسيا لتصل إلى مستويات صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي في العام 2021، أي 155 مليار متر مكعّب.[13] إلّا أنّ ذلك يفترض حصول روسيا على رأس مال كبير ووصولها إلى تكنولوجيات الطاقة فيما تفرض العقوبات خلاف ذلك.

لم تتّخذ الصين، أكبر سوق لواردات الغاز في آسيا، قراراً نهائياً حول بناء خط أنابيب غاز مخصّص يعيد توجيه غاز سيبيريا الغربي من أوروبا إلى الصين، على الرغم من ضغوط روسيا. من شأن خط الأنابيب هذا أن يزيد بشكل ملحوظ من حصة روسيا من احتياجات الصين من الغاز، إلّا أنّه سيشكّل أقل من 60 في المئة من المستويات التي تم توريدها تاريخياً إلى أوروبا. لطالما اعتمدت الصين إستراتيجية شاملة ومتنوّعة لاستيراد الغاز؛ في حين تستفيد بكين من أسعار الوقود الروسية المخفّضة على المدى القصير، إلّا أنّه من غير المرجّح أن تتخلّى عن إستراتيجيتها الطويلة الأجل لأمن الطاقة باعتمادها المفرط على روسيا. بعبارة أخرى، من المستبعد جداً أن تحلّ روسيا محلّ منطقة الخليج كمورّد أساسي لآسيا والصين، لا سيما بالنظر إلى فورة الإنفاق في منطقة الخليج لزيادة الطاقة التصديرية للنفط والغاز الطبيعي المسال والتكرير في السنوات المقبلة لاستثمار ما يعتبر على نطاق واسع آخر طفرة نفطيّة في العالم.[14]

الخلاصة وتوصيات السياسات

يناقش هذا الفصل احتمال زيادة العلاقة بين روسيا والدول الآسيويّة الكبرى في مجال الطاقة على المدى القصير والمتوسط نتيجة استبعادها في أوروبا في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية. ومع ذلك، فإنّ آسيا، باعتبارها ساحة رئيسيّة للتنافس بين مصدّري الطاقة من روسيا والدول الخليجيّة—وموقع الدول الخليجيّة كمورّد مهيمن للنفط والغاز في المنطقة—راسخان في الاتجاهات الطويلة الأجل قبل العام 2022 والتي من غير المرجّح أن تتغيّر.

ستطرح في ما يلي توصيات بشأن السياسات تستند إلى التحليل الوارد أعلاه. أولاً، ينبغي على الدول الخليجيّة استكشاف الفرص التي أُتيحت لها في أوروبا على الرغم من كونها تقليدياً سوقاً غير أساسية للطاقة. توفّر أوروبا سبلاً من حيث مراجحة النفط وإعادة مزجه، بالإضافة إلى عقود الغاز الطبيعي المسال الطويلة الأجل، والاستثمارات في الطاقة المتجددة، وفرص إنتاج الفولاذ منخفض الكربون، والألمنيوم الأخضر، والأسمدة لتحلّ محل المنتجات الروسية المستبعدة.[15]

ثانياً، ينبغي على الدول الخليجيّة الحفاظ على علاقتها الإيجابيّة مع روسيا في أوبك+ وتجاهل الاقتراحات باستبعاد روسيا من الحصص الشهرية استجابةً للصعوبات التي تواجه إنتاج النفط بسبب العقوبات الطوعية والرسمية—وبالتالي زيادة المجال أمام الدول الخليجيّة لضخ المزيد من النفط على حساب روسيا.[16] وعلى الرغم من الانخفاض المتوقّع في إنتاج النفط بسبب العقوبات، ستبقى روسيا ثاني أكبر

منتج للنفط بفارق كبير في أوبك+ ومن مصلحة الدول الخليجيّة استخدام نفوذها المستمرّ على الإنتاج والأسعار داخل أوبك+.

ثالثاً، في حين تشكّل الإمدادات المخفّضة السّعر والمتوفّرة من النفط والفحم الروسي، وبدرجة أقل، الغاز، عامل جذب لا يمكن إنكاره، إلّا أنّه على الدول الآسيويّة النامية أخذ الحذر من عزل الكربون الناتج عن "إضافة" الطاقة بدلاً من "تحوّل" الطاقة. وبذلك يمكنها أن تضحّي بالمكاسب القصيرة الأجل من أجل التراجع الطويل الأجل في القدرة التنافسيّة الاقتصاديّة في عالم منخفض الكربون. فمع وجود مصادر متجدّدة جديدة أقلّ كلفة، من ناحية الإنتاج والتشغيل، من محطات الفحم الحالية المستخدمة على نطاق واسع في آسيا، ومع انخفاض تكاليف تخزين الطاقة، يمكن للدول الآسيويّة، بدعم من وكالات الإقراض المتعدّدة الأطراف والدول المتقدمة، أن تنظر في زيادة الزخم بعيداً عن الوقود الأحفوري.[17]

رابعاً، ينبغي على دول شمال شرق آسيا أن تبني على علاقاتها القويّة أساساً مع الدول الخليجيّة بما أنّها ستبقى مورّد الطاقة الرئيسي. ستقوم الدول الخليجيّة بتقييم المشاريع المشتركة والاستثمارات في خارج تجارة سلع النفط والغاز بشكل خاص إذ أنّها تتماشى وتركيزها على التنويع الاقتصادي. ويشمل ذلك الاستثمار في الأمونيا/الهيدروجين في عمليّات التزويد بالوقود والفولاذ، توطين قطع بناء السفن أو الوحدات الشمسيّة في منطقة الخليج، والتعاون في مجال الفضاء، من بين مجالات أخرى.

الهوامش

1. Organization of the Petroleum Exporting Countries, "Annual Statistical Bulletin, 2022," https://asb.opec.org/ASB_PDFDownload.php.

2. "Infographic: Where do Qatar's LNG exports go?," S&P Global, https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/market-insights/latest-news/lng/041222-infographic-where-do-qatar-liquefied-natural-gas-exports-go-europe-asia.

3. Chatham House, "resourcetrade.earth," 2020, https://resourcetrade.earth/.

4. U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Executive Summary: China, Analysis Paper, (Washington DC: U.S. Energy Information Administration, 2022), https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/China/china.pdf.

5. Andreas Goldthau and Simone Tagliapietra, "Energy Crisis: Five Questions That Must Be Answered in 2023", Nature 612, (December 2022): 627–630, https://doi.org/10.1038/d41586-022-04467-w.

6. Vortexa, "Asia's Appetite for Russian Fuel Oil Continues to Swell but LSFO Outlook Remains Tight," October 27, 2022, https://www.vortexa.com/insights/products/asias-appetite-for-russian-fuel-oil-continues-to-swell-but-lsfo-outlook-remains-tight/.

7. Jamie Ingram, "Oil Markets Brace for Russia Embargo," Middle East Economic Survey 65, no. 46, November 18, 2022, https://www.mees.com/2022/11/18/opec/oil-markets-brace-for-russia-embargo/e3161a60-673a-11ed-b35a-0f0965d90d58.

8. Julian Lee, "Flood of Russian Crude Heads to Asia after EU Ban Kicks In," Bloomberg, December 12, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-12-12/flood-of-russian-crude-heads-to-asia-after-eu-ban-kicks-in?leadSource=uverify%20wall&sref=bw0lgMUo.

9. James Henderson and Ekaterina Grushevenko, "The Future of Russian Oil Production in the Short, Medium, and Long Term," Energy Insights, Oxford Institute of Energy Studies, Spetember 2019, https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2019/09/The-Future-of-Russian-Oil-Production-in-the-Short-Medium-and-Long-Term-Insight-57.pdf.

10. Ibid.

11. Agency for Natural Resources and Energy, "The 6th Strategic Energy Plan (Outline)," Ministry of Economy, Trade and Industry, October 2021, https://www.enecho.meti.go.jp/en/category/others/basic_plan/pdf/6th_outline.pdf.

12. Li-Chen Sim, "The Gulf States: Beneficiaries of the Russia-Europe Energy War?," Middle East Institute, January 12, 2023, https://www.mei.edu/publications/gulf-states-beneficiaries-russia-europe-energy-war.

13. International Energy Agency, "Gas Market Report, Q3-2022," Report, (Paris: International Energy Agency, July 2022), https://iea.blob.core.windows.net/assets/c7e74868-30fd-440c-a616-488215894356/GasMarketReport%2CQ3-2022.pdf.

14. APICORP, "MENA Energy Investment Outlook 2022-2026: Energy Invesvestments GrowDespite Global Volatility," Report, (Dammam, KSA: APICORP, June 2022), https://www.apicorp.org/wp-content/uploads/APICORP-Annual-MENA-Energy-Investment-Outlook-2022-26_EN.pdf.

15. Sim, "The Gulf States: Beneficiaries of the Russia-Europe Energy War?."

16. See Benoit Faucon and Summer Said, "OPEC Weighs Suspending Russia from Oil-Production Deal," Wall Street Journal, May 31, 2022, https://www.wsj.com/articles/opec-weighs-suspending-russia-from-oil-production-deal-11654019943#:~:text=Some%20OPEC%20members%20are%20exploring,pump%20more%2C%20OPEC%20delegates%20said.

17. IRENA, "Renewable Power Generation Costs in 2020," Report, (Abu Dhabi, UAE: International Renewable Energy Agency, June 2021), https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2021/Jun/IRENA_Power_Generation_Costs_2020.pdf?rev=c9e8dfcd1b2048e2b4d30fef671a5b84.

التنافس بين دول شرق آسيا في منطقتي الخليج والمحيط الهندي والهادئ: حالة اليابان والصين

كازوتو ماتسودا

مركز دراسات الخليج، جامعة قطر | قطر

كازوتو ماتسودا هو باحث ومستشار في سفارة اليابان في قطر، وطالب دراسات عليا في مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. تركّز بحوثه على العلاقات اليابانية الخليجية، وتغطّي توجهات السياسة الخارجية والتصورات المتغيرة للنخب السياسية. شغل عدداً من المناصب في مجالات البحث والدبلوماسية، بما في ذلك باحث مساعد متخرج في مركز دراسات الخليج، في جامعة قطر وأخصائي بحث وتحليل مسؤول عن منطقة الخليج في دائرة الاستخبارات والتحليل في وزارة الخارجية اليابانية. ماتسودا حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية من كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة إدنبرة. تشمل منشوراته الأخيرة ورقة حول العلاقات اليابانية الخليجية بعنوان: "Japan-Gulf Relations: Discussing the Major Analytical Tendencies," Gulf Studies Center Working Paper Series 4 (الدوحة، جامعة قطر، سبتمبر 2022).

المقدّمة

على مدار العقد الماضي، بحث الكثيرون في التحوّل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من الغرب نحو آسيا، والذي ظهر في المناقشات حول سياسات "التطلع إلى الشرق" و"التحوّل نحو آسيا".[1] وفيما تساهم العلاقات الاقتصادية المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، ولا سيّما شرق آسيا، في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ركّزت الدراسات الحالية حتى الآن على منظور دول مجلس التعاون الخليجي، من دون أن تنظر إلى حدّ كبير في الديناميات بين الدول الآسيوية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.[2] على سبيل المثال، قليلةٌ هي المناقشات التي تتناول كيفية تأثير التنافس بين دول شرق آسيا في السياسات الخارجية لدول شرق آسيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، عند مناقشة العلاقات بين دول شرق آسيا والدول الخليجيّة، غالباً ما يتمّ تصوير الديناميّات السياسية داخل شرق آسيا على أنها متجانسة.

يوضّح هذا الفصل أنّ التنافسَ بين دول شرق آسيا قائمٌ ومعقّد في منطقة الخليج ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال دراسة حالة التنافس بين اليابان والصين على الطاقة. كما ويركّز هذا الفصل على السؤال التالي: كيف أثّر التحدي الصيني لأمن طاقة اليابان في سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على مدار العقد الماضي؟

يناقش هذا الفصل بأنّ الحكومة اليابانية قد عملت على إدراج العلاقات اليابانية الخليجية ضمن أطر سياستها الخارجية الأقاليميّة الأوسع للحفاظ على أمنها للطاقة، استجابةً منها للتحدّي الصيني لأمن طاقة اليابان. وتشمل هذه الأطر تحديد مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة (FOIP)، وهو مفهوم يهدف في المقام الأول إلى حماية الوضع الراهن على طول الممرّ البحري الياباني لاستيراد النفط، والذي يمتدّ بين اليابان ومنطقة الخليج.

أمن طاقة اليابان والتحدي الصيني

يرتبط أمن طاقة اليابان ارتباطاً وثيقاً بدول مجلس التعاون الخليجي وبالممر البحري لاستيراد النفط الذي يمتدّ بين الطّرفين. على مدى العقود الماضية، اعتمدت اليابان بشكلٍ كبير على منطقة الخليج لاستيراد النفط. فالتدفق المستقرّ لنفط الدول الخليجيّة مكّن اليابان من التمتع بنموّ اقتصادي كبير، بما في ذلك الازدهار الاقتصادي الذي شهدته في الستينيات.

ومع ذلك، في أعقاب الصدمة النفطيّة العالمية بين العامين 1973–1974، سعت الحكومة اليابانية جاهدةً لتعزيز أمنها في مجال الطاقة. وشملت هذه الجهود، أولاً وبالدرجة الأولى، التنويع الجغرافي لواردات البلاد من النفط.[3] على سبيل المثال، عملت الدولة على تعزيز العلاقات مع منتجي النفط من خارج منطقة الخليج مثل الصين وإندونيسيا والمكسيك، وإن جاء ذلك بنجاح محدود في الربع الأخير من القرن العشرين. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي اليوم من أكبر مزوّدي النفط لليابان. يُظهر تقرير الطاقة السنوي لعام 2022 الصادر عن وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانيّة (ANRE)—وهي هيئة حكومية تدير سياسة الطاقة في البلاد—أنّه في العام 2020، اعتمدت اليابان على دول مجلس التعاون الخليجي لتستورد 90,2 في المئة من وارداتها النفطية، وفق النسب التالية: المملكة العربية السعودية (42,5 في المئة)، الإمارات العربية المتحدة (29,9 في المئة)، الكويت (8,6 في المئة)، قطر (8,3 في المئة)، البحرين (1,5 في المئة)، وعمان (0,4 في المئة).[4]

تشير هذه الأرقام إلى اعتماد اليابان الدائم على نفط الدول الخليجية، وأهمية المسار البحري الممتدّ من منطقة الخليج إلى اليابان، مروراً بمضيق هرمز ومضيق ملقا. وبالتالي، يتأثّر أمن طاقة اليابان بشدّة بالتغيّرات التي يشهدها الوضع الراهن على طول المنطقة التي يقع المسار ضمنها.

تواجه اليابان المخاطر الأعلى التي يمكن التعرّض لها في نقاط الاختناق التي تمرّ عبرها وارداتها من النفط مقارنةً مع دول شرق آسيا الكبرى والقوى الغربيّة الأخرى. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في تقرير

الطاقة السنويّ الرسميّ للعام 2022 (Energy Whitepaper 2022) الصادر عن وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانيّة.[5] وتفترض المخاطر التي يمكن التعرّض لها في الممرّات الرئيسيّة أنّ شحنات النفط التي تمرّ عبر المضائق الضيقة قد تخضع لمخاطر اقتصادية وسياسية، بما في ذلك التعرّض للحصار وتعطّل حركة المرور المتعمّدة. بناءً على هذا الافتراض، قامت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانيّة باحتساب الخطر التي قد تتعرّض له واردات النفط الخاصّة بالدول الكبرى في نقطة الاختناق (الجدول 1).

الجدول 1: نسبة الخطر في نقاط الاختناق

	2000	2015	2019
اليابان	177,2	167,6	180,2
كوريا الجنوبية	163,6	175,8	171,4
الصين	141,8	149,6	151,2
فرنسا	71,8	66,3	62,7
ألمانيا	45	58,4	55,6
الولايات المتحدة الأمريكية	50	42,5	29,3
المملكة المتحدة	8,5	11,1	11,1

المصدر: [Agency for Natural Resources and Energy of Japan, Enerugii Hakusho 2022 [Energy Whitepaper 2022] (Agency for Natural Resources and Energy of Japan, 2022), 120, edited by author https://www.enecho.meti.go.jp/about/whitepaper/2022/.

تمّ إجراء العمليّة الحسابيّة على أساس النسبة المئوية للنفط المستورد الذي يمرّ عبر المضائق الثمانية الكبرى في العالم—أي مضيق هرمز، ومضيق ملقا، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، والمضائق التركية، وقناة بنما، ومضيق الدنمارك، وطريق رأس الرجاء الصالح.[6] في حال عبرت شحنات النفط عبر مضائق متعدّدة، في طريقها إلى الوجهة النهائية، تشمل العمليّة الحسابية كلّ مضيق/قناة، ممّا يعني أنّه يمكن للرقم أن يتجاوز المئة في المئة. وبالتالي، فكلّما ارتفعت نسبة الخطر في نقطة الاختناق، زاد الخطر على استيراد النفط. يسلّط الجدول 1 الضوء على أنّ اليابان تسجّل نسبة الخطر الأعلى عند مقارنتها بدول شرق آسيا والدول الغربية، على الأقل منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تفاقم ضعف اليابان بسبب نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي المتزايد في منطقة الخليج والمناطق الواقعة على طول الممرّ البحري الياباني لاستيراد النفط. ويمكن ملاحظة تأثير الصين المتزايد من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي تمّ الإعلان عنها في العام 2013، ومعادلة التعاون العربي الصينيّ "1 + 2 + 3" التي تمّ تشكيلها في العام 2014، ووثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية.[7] وفي سياق مبادرة الحزام والطريق، على سبيل المثال، "تربط المبادرة بشكل أوثق ما بين الأسواق العربية وإمدادات النفط من منطقة الخليج وشبكة التجارة الصينية الموسعة... وبناءً على ذلك، ركّزت الاستثمارات بمعظمها في إطار مبادرة الحزام والطريق على إنتاج النفط في الدول الخليجية والموانئ البحرية الرئيسية".[8] وتشمل الأمثلة على ذلك استثمار الصين في تطوير ميناء الدقم في سلطنة عمان وتوسيع ميناء خليفة في الإمارات العربية المتحدة.[9]

وفي الآونة الأخيرة، يسلّط عددٌ من العوامل الضوء على انخراط الصين المتزايد في منطقة الخليج ومن بينها انعقاد القمة العربية الصينية الأولى في الرياض في ديسمبر 2022، ومشاركة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عمان) في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين كشركاء في الحوار، والاتفاق

بين السعوديّة وإيران التي توسّطت الصين بتحقيقه في مارس 2023. تهدف هذه المبادرات الدبلوماسية والاقتصادية إلى تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، في مختلف المجالات، مثل الطاقة والتجارة.

من وجهة نظر الحكومة اليابانية، يفرض تأثير الصين المرتقب في منطقة الخليج تحدّياً على الممرّ البحري الذي يعتبر حيوياً لأمن الطاقة في اليابان.[10] ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنّ بروز الوجود الصيني لا يمثّل التحدّي الوحيد لمشهد أمن الطاقة في اليابان. وتشمل العوامل الأخرى التي تنطوي على التحديات خسارة اليابان امتيازات النفط من الجانب السعودي المتعلّقة بحقل نفط الخفجي في العام 2000، و"صدمة أبو ظبي" في العام 2009—في إشارة إلى هزيمة الائتلاف الياباني الأمريكي أمام ائتلاف كوريا الجنوبية لبناء محطة للطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة—وإغلاق 54 محطة للطاقة النووية في أعقاب حادثة محطة فوكوشيما النووية في العام 2011.[11]

ومع ذلك، يفسّر المسؤولون في طوكيو بشكلٍ مطّرد دور الصين المتوسّع في منطقة الخليج على أنّه تحدّ خارجيّ لا يمكن تجاهله. يذكر الكتاب الأزرق الدبلوماسي 2023 الذي نشرته وزارة الخارجية مؤخراً بشكل واضح أنّ "التحدي الإستراتيجي الأكبر" لسلام اليابان وأمنها يتمثّل في نفوذ الصين المتزايد على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري.[12] والأهمّ من ذلك، لطالما أدّى هذا التحدي الملحوظ دوراً في حثّ الحكومة اليابانية على إعادة النّظر في سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

اليابان تعيد النّظر في سياساتها الخارجية بشأن علاقاتها مع الدول الخليجيّة

لطالما أدركت الحكومة اليابانية أهميّة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط بالنّسبة لأمنها في مجال الطاقة، نظراً لاعتمادها التاريخي على واردات النفط. ويبدو ذلك صحيحاً بشكلٍ خاصّ منذ صدمة النفط في 1973–1974.[13] ومع ذلك، اقتصر تصوّر طوكيو للعلاقات اليابانية الخليجية إلى حدّ كبير على إطار العلاقات الثنائية التي تتمحور حول الهيدروكربونات والقطاعات الاقتصادية.[14]

ومع ذلك، أثّر طرح الصّين للمبادرات الدبلوماسية المذكورة أعلاه، بما فيها مبادرة الحزام والطريق في العام 2013، في قرار الحكومة اليابانية بإعادة النّظر في نهج سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. شملت هذه العمليّة إدراج العلاقات الثنائية بين اليابان والدول الخليجية ضمن أطر سياسة اليابان الخارجية الأقاليميّة الأوسع، وتحديداً منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة (FOIP)، لتعزيز أمن طاقة اليابان في مواجهة التحدي المتمثل في نفوذ الصين المتنامي في منطقة الخليج ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.[15]

وقبل تأسيس منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة بشكلٍ رسميّ، شدّد رئيس الوزراء شينزو آبي على أهميّة منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالنسبة لأمن اليابان في كلمة ألقاها بعنوان "ملتقى البحرين". وفي خطاب توجّه فيه الرئيس آبي للبرلمان الهندي في العام 2007، شدّد على حيوية الحفاظ على أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ.[16]

ومع ذلك، سرعان ما تلاشى زخم السياسة الخارجية بين الأقاليم ومرجعيّاتها الجديدة في وقت لاحق من ذلك العام، بعد استقالة آبي من منصب رئيس الوزراء لأسباب صحيّة. ومع ذلك، استعاد هذا النهج زخمه إثر عودته إلى رئاسة الوزراء في العام 2012. في أعقاب طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق في العام 2013، أعلن آبي رسمياً عن مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة في مؤتمر طوكيو الدولي السادس حول التنمية الأفريقية (TICAD VI) في العام 2016. وشدّد من جديد على أهمية منطقة المحيطين الهندي والهادئ على المستوى الإستراتيجيّ، قائلاً: "تعتبر اليابان أنّ مفتاح الاستقرار وازدهار المجتمع الدولي يتمثّلان... بإثنين من البحار الحرة والمفتوحة—المحيط الهادئ والمحيط الهندي".[17] تمحور الهدف من المفهوم الجديد—الذي يسعى إلى تعزيز السلام والازدهار بين آسيا، بما في

ذلك الدول الخليجية، وأفريقيا من خلال توطيد الترابط عبر المحيطين الهندي والهادئ[18]—حول مواجهة مبادرة الصين الدبلوماسية الجديدة.[19]

وفي سياق منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة، تدرك الحكومة اليابانية الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط ككلّ، كمركز للموارد الهيدروكربونية. على سبيل المثال، في العام 2017، صرّح وزير الخارجية السابق تارو كونو قائلاً: "إنّ الشرق الأوسط نقطة حيويّة لإستراتيجيّة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة [بصفته] مركزاً لموارد الطاقة والمعاملات المالية وتوزيع السلع، فضلاً عن احتوائه لعددٍ من الممرّات البحريّة الأساسيّة".[20]

وفي العام 2021، شدّد خلفه توشيميتسو موتيجي بدوره على أهمية المنطقة في تحقيق مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة في خلال الحوار السياسي الياباني العربي الثاني.[21] علاوة على ذلك، أكّد مسؤول عن شؤون منطقة الخليج في وزارة الخارجية اليابانية أنّ الحكومة اليابانية تعمل على إدراج العلاقات اليابانية الخليجية ضمن تكوينات سياستها الخارجية الأقاليمية الأوسع. وأوضح أنّ "منطقة الخليج مهمة بالنسبة لليابان على المستوى الإستراتيجيّ لأنّها تشكل جزءاً من الممرّ البحري الياباني لاستيراد النفط. وبالتالي، يشكّل تعزيز الأمن في منطقة الخليج من خلال منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة ضرورة ملحّة من جهة اليابان".[22]

وكان هذا السياق الذي عزّزت فيه وزارة الدفاع اليابانية تعاونها الدفاعيّ مع دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة. وقد حضر مسؤولون من الوزارة عدداً من المؤتمرات الأمنيّة المتعددة الأطراف في منطقة الخليج، مثل حوار المنامة ومنتدى الدوحة، كما زارت قوات الدفاع الذاتي اليابانية (JSDF) موانئ ومطارات في الدول الخليجيّة (على سبيل المثال، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، والبحرين) لتعزيز استقرار المنطقة وسلامتها بمواجهة نفوذ الصين ووجودها المتزايد، من بين أمور أخرى.[23] وبالتالي، أدّى تركيز الحكومة اليابانية على حماية أمن طاقة اليابان إلى إعادة النّظر في مقارباتها التقليدية لسياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، ممّا سرّع عمليّة إدراج العلاقات اليابانية الخليجية ضمن مفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة.

الخلاصة وتوصيات السياسات: حماية أمن طاقة اليابان

لقد أوضح هذا الفصل أنّ التنافس بين دول شرق آسيا على الطاقة في منطقة الخليج، وبشكلٍ أوسع منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قائم ومعقّد. تشير النتائج بشكلٍ خاص، إلى أنّه على الرغم من الافتراضات السائدة بأنّ تفاعلات دول شرق آسيا مع دول مجلس التعاون الخليجي متجانسة، إلّا أنّ حالة اليابان والصين تثبت خلاف ذلك.

وقد كشف هذا الفصل أيضاً عن تصورات طوكيو المتغيّرة لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي. وسط التحدي الصيني للممرّ البحري الياباني لاستيراد النفط، والمتمثّل في مبادرة الحزام والطريق، تجاوزت طوكيو على نحو متزايد نظرتها التقليدية للعلاقات اليابانية الخليجية. وشمل ذلك تجاوز نطاق العلاقات الثنائية من خلال إدراج السياسات اليابانية الخليجية ضمن مرجعيات السياسة الخارجية الأقاليمية الأوسع، وخاصة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، لتعزيز أمنها في مجال الطاقة.

وعلى النحو الذي أعيد تأكيده، أصبحت جهود الصين الدبلوماسية والاقتصادية لتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي معلنةً بشكل واضح في العقد الماضي، بدءاً من إطلاق مبادرة الحزام والطريق في العام 2013 وصولاً إلى الاتفاق السعودي الإيراني الذي توسّطت الصين في تحقيقه في مارس 2023. في ضوء ذلك، قد تستمر الحكومة اليابانية في البحث عن طرق لموازنة نفوذ الصين المرتقب في منطقة الخليج ومنطقة المحيطين الهندي الهادئ.

وقد تشكّل منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة أداةً مفيدة لجهود مماثلة. في الواقع، أعلن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في 20 مارس 2023، عن "خطة جديدة تكون فيها منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة"، مشدّداً على أهميّة منطقة الخليج ومنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ الدائمة لأمن طاقة اليابان.[24]

وعلى الرغم من ملاءمة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة وأهميّتها المتنامية، إلّا أنّه لا ينبغي أن تشكّل النهج الوحيد للسياسة الخارجية اليابانيّة لضمان مصالحها الوطنية. ونظراً لارتفاع عدد المبادرات المصغّرة في العالم،[i] بما في ذلك في الدول الخليجيّة ومنطقة المحيطين الهندي[25] (على سبيل المثال، الحوار الأمني الرباعي (كواد)[ii] ومجموعة (I2U2)[iii] لا بدّ من أن تأخذ الحكومة اليابانية بعين الاعتبار إنشاء المبادرات المصغّرة مع دول مجلس التعاون الخليجي كوسيلة لتحقيق المزيد من أمن الطاقة.[26] لا يجب أن تتضمن هذه الترتيبات عناصر أمنية، والتي، في حال تمّ إدراجها، من شأنها أن تحفّز الصّين، منافستها في شرق آسيا. بدلاً من ذلك، يمكن أن تشكّل المبادرات المصغّرة وأطر التعاون الاقتصادي البحتة مع دول مجلس التعاون الخليجي، مثل مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2)، نهجاً جديداً للسياسة الخارجية يمكنه مواءمة مصالح أمن طاقة اليابان وسياسة دول مجلس التعاون الخليجي "التطلع إلى الشرق" أو "التمحور نحو آسيا".

مع ذلك، يتطلّب إدراك اليابان لهذا الأمر مناقشات دقيقة بشأن السياسة الداخلية بين الهيئات الحكومية المختلفة المسؤولة عن سياسات الدّولة بشأن منطقة الخليج أو الطاقة أو السياسات الاقتصادية—على سبيل المثال، مكتب مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، ووكالة الموارد الطبيعية والطاقة. علاوة على ذلك، يتعيّن على طوكيو أن تحدّد الدول الشريكة المحتملة من بين دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها. سواء قررت طوكيو اتخاذ هذه الخطوات أم لا، يبقى أمر واحد جليّ: يشير التوجه الأخير لسياسة اليابان الخارجية وجهود الصين المستمرّة لزيادة نفوذها في منطقة الخليج ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي ستبقى شريكاً إستراتيجياً هاماً لليابان في المستقبل المنظور.

i. يتمّ تعريفها هنا على أنها "ترتيبات محدّدة ومرنة وغير رسميّة تشمل ثلاث دول أو أكثر ويتم إنشاؤها لمعالجة تهديدات أو قضايا أو إمكانات محدّدة."
ii. كواد هو إطار أمني إقليمي بين اليابان والهند وأستراليا والولايات المتحدة لمواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.
iii. تمّ إطلاق مجموعة I2U2 كإطار للتعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة في العام 2021.

إخلاء المسؤوليّة

تمثّل وجهات النظر والآراء الواردة في هذا الفصل رأي المؤلف ولا تعكس الموقف الرسمي للمؤسسات التي يتبع لها.

الهوامش

1. See, for example, Anoushiravan Ehteshami and Yukiko Miyagi, eds., The Emerging Middle East-East Asia Nexus (London: Routledge, 2015); Narayanappa Janardhan, ed., The Arab Gulf's Pivot to Asia: From Transactional to Strategic Partnerships (New York: Gerlach Press, 2020), https://doi.org/10.2307/j.ctv15r56r3.4; Tim Niblock and Monica Malik, eds., Asia-Gulf Economic Relations in the 21st Century: The Local to Global Transformation (New York: Gerlach Press: 2013), https://doi.org/10.2307/j.ctt1df4hn2.

2. يسلّط عدد محدود من الدراسات الضوء على الديناميات بين دول شرق آسيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، الاطلاع على: Only a limited body of literature sheds light on the intra-East Asian dynamics vis-à-vis the GCC states. See, for example, Namie Tsujigami, and Koji Horinuki, "Japan in the Gulf: Between Intra-bureaucratic Politics and Inter-Asian Rivalry," in The Emerging Middle East-East Asia Nexus, eds. Anoushiravan Ehteshami and Yukiko Miyagi (London: Routledge, 2015).

3. Yoshikazu Kobayashi and Yukiko Miyagi, "Japan's Energy Policy and Energy Diplomacy in the Gulf," in The Emerging Middle East-East Asia Nexus, eds. Anoushiravan Ehteshami and Yukiko Miyagi (London: Routledge, 2015), 64–84.

4. Agency for Natural Resources and Energy of Japan, Enerugii Hakusho 2022 [Energy Whitepaper 2022], (Agency for Natural Resources and Energy of Japan, 2022), https://www.enecho.meti.go.jp/about/white-paper/2022/.

5. Ibid.

6. Ibid.

7. For detailed analyses, see Jonathan Fulton, "China-Saudi Arabia Relations Through the '1+2+3' Cooperation Pattern," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 14, no. 4 (2020): 516–527, https://doi.org/10.1080/25765949.2020.1841991; Xuming Qian and Jonathan Fulton, "China-Gulf Economic Relationship under the 'Belt and Road' Initiative," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 11, no. 3 (2017): 12–21, https://doi.org/10.1080/25765949.2017.12023306.

8. Adel Abdel Ghafar, "Not Only Oil: Japan's Soft Power and Engagement with the Middle East," in Looking West: The Rise of Asia in the Middle East, eds. Valeria Talbot and Ugo Tramballi, (Milan: Italian Institute for Political Studies, ISPI, July 29, 2020), 63, https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/report_ispi_looking.west_2020_1.pdf.

9. Eleonora Ardemagni, Gulf Powers: Maritime Rivalry in the Western Indian Ocean, Analysis, (Milan: Italian Institute for Political Studies, ISPI, April 18, 2018), https://www.ispionline.it/en/publication/gulf-powers-maritime-rivalry-western-indian-ocean-20212.

10. Hirotake Ishiguro, "Wangan Oyobi Indoyou Chiiki no Anzenhoshou to Nihon [Japan's Commitment for the Regional Security in the Indian Ocean and the Gulf]," Chuutou Review 1, (2014): 85, https://doi.org/10.24765/merev.Vol.1_76.

11. Kazuto Matsuda, "Japan-GCC States Relations: Discussing the Japanese Government Perspective Through the Lens of Energy Diplomacy" (Conference Session, Ninth Annual Gulf Studies Forum of the Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, October 22–23, 2022), https://www.dohainstitute.org/en/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/gulf-forum-round9-booklet-en.pdf.

12. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Gaikou Seisho 2023 [Diplomatic Bluebook 2023], (Ministry of Foreign Affairs of Japan, 2023), 43, https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/100488910.pdf.

13. Kobayashi and Miyagi, "Japan's Energy Policy," Matsuda, "Japan-GCC States Relations"; 84–64.

14. تميل الدراسات حول العلاقات بين اليابان والخليج إلى التركيز على الهيدروكربون وتحليل التجارة على حدّ سواء، The literature on Japan-Gulf ties also tend to focus on hydrocarbon and trade analysis, see Kazuto Matsuda, Japan-Gulf Relations: Discussing the Major Analytical Tendencies, Gulf Studies Center Working Paper Series 4, (Doha: Qatar University, September 2022), https://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/documents/Working%20paper%204%20-%20Kazuto%20Matsuda.pdf.

15. Japan's Ministry of Foreign Affairs official, online interview by author, November 23, 2022.

16. "Confluence of the Two Seas" (Speech, Parliament of the Republic of India, August 22, 2007), https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/pmv0708/speech-2.html.

17. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2017, (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs of Japan, June 2017), 26, https://www.mofa.go.jp/files/000290287.pdf.

18. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Free and Open Indo-Pacific, (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs of Japan, 2021), https://www.mofa.go.jp/files/000430632.pdf.

19. ينظر خبراء مثل ساتاكي وناجي إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (FOIP) على أنّها سياسة اليابان المضادة ضدّ مبادرة الحزام والطريق الصينيّة.
Such scholars as Satake and Nagy view FOIP as Japan's counter policy against China's BRI. Tomohiko Satake, "Japan's 'Free and Open Indo-Pacific Strategy' and Its Implications for ASEAN," in Southeast Asian Affairs 2019, eds. Daljit Singh and Malcolm Cook (ISEAS–Yusof Ishak Institute, 2019), 69–82; Stephen Nagy, "Sino-Japanese Reactive Diplomacy as Seen Through the Interplay of the Belt Road Initiative (BRI) and the Free and Open Indo-Pacific Vision (FOIP)," China Report 57, no. 1 (2021): 7–21. https://doi.org/10.1177/0009445520984735.

20. Taro Kono, "IISS Manama Dialogue" (Speech, December 9, 2017), 10, https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000315610.pdf.

21. "Press Releases: The Second Japan-Arab Political Dialogue," Ministry of Foreign Affairs of Japan, April 1, 2021, https://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_002991.html.

22. Japan's Ministry of Foreign Affairs official, online interview by author, November 23, 2022.

23. Ministry of Defense of Japan, "Jiyuu de hirakareta Indo-Taiheiyou" bijon ni okeru boueishou no torikumi [Achieving the "Free and Open Indo-Pacific (FOIP)" vision: Japan Ministry of Defense's approach], (Ministry of Defense of Japan, 2020), https://www.mod.go.jp/j/publication/book/pamphlet/pdf/indo_pacific_j.pdf.

24. "Foreign Policy: New Plan for a 'Free and Open Indo-Pacific (FOIP)'," Ministry of Foreign Policy of Japan, March 20, 2023, https://www.mofa.go.jp/fp/pc/page3e_001336.html.

25. Matthew Gray, Gulf Security and Minilateralism: The Potential, the Problems, and the Prospects, Gulf Studies Center Monographic Series 10, (Doha: Qatar University, February 2022), 5, https://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/documents/Monograph%20N.10.pdf.

26. See Gray, Gulf Security and Minilateralism, for a detailed discussion on the prospects of minilateralism in the Gulf region.

الصين والدول الخليجيّة: من علاقات اقتصادية إلى تعاون إستراتيجي؟

محجوب الزويري وفرح القواسمي

مركز دراسات الخليج، جامعة قطر | قطر

محجوب الزويري هو مدير مركز دراسات الخليج. وهو أيضاً أستاذ في السياسة المعاصرة وتاريخ الشرق الأوسط (مع التركيز على إيران ومنطقة الخليج) في جامعة قطر، حيث شغل منصب رئيس قسم العلوم الإنسانيّة بين العامين 2011 و2016. كان الزويري في السابق باحثاً أولاً في سياسات الشرق الأوسط وإيران في مركز الدراسات الإستراتيجيّة في الجامعة الأردنية، وأستاذاً زائراً في كلية الشؤون الحكوميّة والدوليّة في جامعة دورهام، وزميلاً باحثاً ومدير مركز الدراسات الإيرانيّة في معهد دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلاميّة في جامعة دورهام. نشر الزويري أكثر من 85 ورقة حول إيران وتاريخ الشرق الأوسط المعاصر وسياسته.

فرح القواسمي هي باحثة في مركز دراسات الخليج. حصلت على شهادتها الجامعية من كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورجتاون في الدوحة بدرجة البكالوريوس في السياسة الدولية. واصلت دراستها في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، في جامعة لندن، حيث حصلت على درجة الماجستير في العلوم في عولمة الشركات والتنمية. تشمل اهتماماتها البحثية المياه والأمن الغذائي، والسياسة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المقدّمة

في مارس من العام 2023، وقّعت المملكة العربية السعودية وإيران اتفاق سلام تاريخيّ توسّطت الصين بتحقيقه. جاء الاتفاق في أعقاب الدورة الأولى للقمة الصينيّة الخليجية التي استضافتها المملكة العربيّة السعوديّة في الرياض في ديسمبر 2022. وفي خلال القمة، اقترحت الصين إطارها الأمني المشترك بهدف استعادة السلام في المنطقة والحفاظ عليه.[1]

على الرّغم من أهميّة هذه المبادرة، إلّا أنّ قدرتها على إحداث وجود صينيّ جوهريّ في أمن الدول الخليجية لا تزال غير واضحة. تأتي القمة واتفاق السلام بين إيران والسعوديّة في وقتٍ تشهد فيه المنطقة تغيراً كبيراً. فقد عزّز انسحاب الولايات المتحدة التدريجيّ من المنطقة العلاقات الصينية الإيرانيّة وساهم في توسيع نطاق العلاقات الاقتصاديّة بين الصين والدول الخليجيّة. يسعى هذا الفصل إلى توفير خلفيّة يمكن على أساسها تحديد سياق الاتفاق المبرم مؤخّراً، وتسليط الضوء على القيود المحتملة لانخراط الصين الإستراتيجي المتزايد في المنطقة. أخيراً، يناقش هذا الفصل بأنّه على الرّغم من المكاسب الاقتصاديّة الكبيرة التي حققتها العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجيّ، إلّا أنّه يبقى على بكين أن تدرس خطواتها في المنطقة لأنّ تكثيف الانخراط السياسيّ قد يكون مكلفاً.

صعود العلاقات الصينيّة الخليجيّة

تتخطّى العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي حدود التعامل الاقتصادي والمصالح الجيوسياسيّة في المنطقة. فلطالما كانت مشاركة الصّين ضئيلة تاريخياً مقارنةً بوضعها الحالي. على الصعيد الدبلوماسيّ، لم تتعامل جمهورية الصين الشعبية مع الدول الخليجية حتى العام 1990، على الرغم من أنّ بكين كانت من بين شركاء الاقتصاديين الأساسيين.[2] وفي خلال فترة التسعينيات، نجحت الصّين باحراز تقدّم في عددٍ من الدول الخليجيّة، حيث أثبتت مكانتها كمستثمر بارزٍ ومستوردٍ كبير للطاقة.

على المستوى الاقتصاديّ، تطوّرت العلاقات بين الصّين والدول الخليجية بشكلٍ ملحوظ منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية. على وجه التحديد، تكتسي العلاقات الصينيّة السعوديّة أهميّة خاصّة وتشمل المشاركة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. برزت المملكة العربيّة السعوديّة كأهمّ حليف تجاريّ للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكأكبر مورّد عالمي لها للنفط الخام، حتّى العام 2023، حيث حلّت روسيا مكان المملكة العربية السعوديّة كأكبر مورّد نفط للصين.[3] وعلى نحوٍ مماثل، تعدّ الصين من بين الشركاء التجاريين الأبرز للمملكة العربية السعودية.[4]

في الوقت الذي ظهر فيه انخراط الصين في منطقة الخليج على المستوى الاقتصاديّ بشكلٍ أساسيّ، يشير عدد من الديناميّات الناشئة إلى أنّ العلاقات الصينيّة الخليجيّة يمكن أن تتطوّر لتشمل على نحو متزايد عناصر أمنيّة. وقد دفعت أهداف الولايات المتحدة المبهمة نوعاً ما في المنطقة حلفائها الخليجيين وإيران إلى إعادة تشكيل سياساتها الخارجية. فلطالما أدرك المسؤولون الخليجيون أنّ تحالفهم مع الولايات المتحدة يقوم على مصالح مشتركة، وليس مثل عليا مشتركة. ومع تحويل تركيز الولايات المتحدة إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ—للحدّ من دور الصين في المنطقة—تدرك الدول الخليجيّة أنّ هذا التحول يمكن أن يتمّ على حساب مساهمة الولايات المتحدة في أمن منطقة الخليج.

ومع ذلك، يواصل قادة الدول الخليجيّة إعطاء الأولوية لتعزيز انخراط الولايات المتحدة في المنطقة والحفاظ عليه. تشير عوامل متعدّدة إلى أنّ انسحاب الولايات المتحدة المفاجئ من المنطقة مبالغ فيه. فقد مدّدت الولايات المتحدة اتفاقية التعاون الدفاعي مع الإمارات العربية المتحدة لمدّة 15 عاماً إضافياً في العام 2017.[5] ومع ذلك، فقد مهّد تحوّل أولويات السياسة الأمريكية الخارجية، من دون أدنى شكّ، الطريق أمام الدّول الخليجيّة لتوسيع علاقاتها ومشاركتها مع القوى الآسيوية، وتحديداً الصين.

الصين والدول الخليجية: تاريخ من العلاقات الاقتصادية

استطاعت منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً الدول الخليجيّة، أن تستحوذ على أهميّة متزايدة لدى الصّين. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل متعدّدة، أهمّها الموارد الطبيعية في المنطقة—ولا سيما الطاقة—التي تساهم في نمو الاقتصاد الصينيّ. علاوةً على ذلك، توفّر منطقة الخليج إمكانية الوصول إلى أهمّ شبكات الطّرق البريّة والبحريّة العالميّة التي تربط الصين بالأسواق الأفريقية والأوروبية. كما شكّل موقعها الإستراتيجيّ عاملاً أساسياً في زيادة الترابط الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الانخراط في عددٍ من المجالات المتنوعة، بما في ذلك الطاقة والتجارة والاستثمار. وبالتالي، فقد ساهمت العلاقات الاقتصادية المتوسّعة في الارتقاء بعلاقات الدول الخليجيّة مع الصين إلى مستوى التعاون الإستراتيجي.[6]

استدعى النمو الاقتصاديّ المتسارع الذي شهدته الصين في أواخر القرن العشرين سعيها وراء منافذ طاقة متنوعة لتلبية الطلب المتزايد على النفط والغاز الطبيعي. وبالتالي، تطوّرت منطقة الخليج لتصبح شريكاً بارزاً نظراً لوفرة مواردها وسهولة الوصول البحري إلى الموانئ الصينية. يشير طلب الصين المتزايد على النفط والذي قد يصل إلى استهلاك 780 مليون طن في اليوم بحلول العام 2030، إلى أنّ الطّاقة ستشكّل دوماً أساس العلاقة الصينيّة الخليجية.[7]

وقد وسّعت الصين كذلك استثماراتها في اقتصادات الدول الخليجيّة. فاستناداً إلى برنامج تعقب الاستثمار الصيني العالميّ (CGIT) التابع للمعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة بين العامين 2005 و2021، بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية ومشاريع البناء في منطقة الخليج 47,43 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، و36,16 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، و11,75 مليار دولار في الكويت، و7,8 مليار دولار في قطر، و6,62 مليار دولار في عمان و1,42 مليار دولار في البحرين.[8]

الصين وإيران: علاقة مصلحة

في العام 2021، تمّ توقيع اتفاقية تعاون مدّتها 25 عاماً بين الصين وإيران.[9] عزّزت هذه الاتفاقية الإستراتيجية العلاقات السياسية، حيث تعهّد الطرفان تعزيز التعاون الثنائي، وتحديداً التعاون الاقتصادي، على مدى 25 عاماً.[10] ولهذه الغاية، وفي خلال زيارة الرئيس رئيسي إلى بكين في فبراير 2023، أبرمت الصين وإيران 20 اتفاقية شملت مجالات مختلفة لتعزيز التزامهما بتوثيق العلاقات بينهما وتوسيعها.[11]

في غضون السنوات الـ25 المقبلة ومن خلال الأطر التي حدّدتها اتفاقية التعاون، تعهّدت الصين بضخّ استثمارات بقيمة 400 مليار دولار في قطاعات النفط والمصارف والبنية التحتية الإيرانية.[12] كما وتنطوي الاتفاقية على زيادة التعاون على المستوى النووي من حيث الطاقة، والتكنولوجيا والدّفاع. ومع ذلك، ستطرح العقوبات المفروضة على إيران تحديات كبيرة أمام تنفيذ هذه المشاريع، مما سيعقّد عمليّة تخصيص هذه الأموال البالغة قيمتها 400 مليار دولار.

فيما يعتبر معظم الإيرانيين أنّ الوجود الصيني في إيران أمر إيجابي، لا يزال جزء منهم متخوّفين من الوجود الصيني المتزايد. فاختراق المنتجات الصينية السوق الإيرانية يقلق الكثير من الإيرانيين.[13] تمتد التجارة الثنائيّة بين الصين وإيران إلى أسواق وسلع متعدّدة؛ ومع ذلك، تستورد إيران بشكل أساسي المركبات والمحرّكات الصناعية من الصين، بينما واردات الصين من إيران هي سلع تعتمد على النفط.[14]

ينظر المسؤولون الإيرانيون إلى اتفاقيّة التعاون مع الصين على أنها اتفاقية واعدة؛ ومع ذلك، يخشى الكثيرون من أن تكون الاتفاقية نتيجة اليأس الاقتصادي بسبب الخسائر التي تكبّدها الاقتصاد الايرانيّ جرّاء العقوبات الغربيّة، والتي من شأنها أن تؤدّي إلى "فخ الديون". أعلنت صحيفة فايننشال تريبيون الإيرانية أنّ إيران ستحصل على قرضٍ من الصين بقيمة 15,3 مليار يوان، على أن تعيد تسديده بما

يوازي 21,88 مليار يوان.[15] ممّا أثار المخاوف حول القروض الصينية التي يمكن أن تزيد من تدهور الاقتصاد الإيراني، إذ قد تواجه الحكومة الإيرانية صعوبات في إعادة سداد ديونها.

ويمكن أن يُعزى التحالف القوي بين الصين وإيران إلى أوجه التشابه بين الدولتين على المستويات السياسيّة والأيديولوجيّة والثقافيّة. تفتخر كلّ من إيران والصين بتراثها الوطني ومساهمتها التاريخيّة في العلوم والأدب. علاوة على ذلك، شهدت الدولتان صراعات متعدّدة مع الغرب، ممّا سمح بزيادة التعاون على المستويات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

مهّدت عوامل متعدّدة الطريق لانخراط الصين المتنامي في منطقة الخليج، ومع زيادة التعاون بين الصين وإيران وتعزيز العلاقات بينهما، يثار عدد من المسائل المهمّة المتعلّقة بعلاقة الصين مع الدول الخليجية: وأهمّها، انعكاس تطوّر علاقة الصين مع الدول الخليجيّة على العلاقات الصينية الإيرانية. فضلاً عن ذلك، كيف ستنظر القوى العالميّة الأخرى، مثل الولايات الأمريكية المتحدة، إلى وجود الصين المتزايد في المنطقة؟ يدفع عدد من العوامل الدول الخليجيّة إلى توسيع تحالفاتها وشراكاتها مع أطراف أخرى غير الولايات المتحدة. ومن أهم هذه العوامل تحوّل الولايات المتحدة الحديث نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والذي قد يأتي على حساب وجودها الأمني الراسخ في منطقة الخليج.

ظهر انخراط الصين حتى الآن في المنطقة بشكل أساسيّ من خلال عملية بناء العلاقات بدلاً من إنشاء تحالفات. حرصت بكين، مع تطوّر علاقاتها مع الدول الخليجيّة، على تحقيق توازن بين توثيق العلاقات مع الدول الخليجيّة والحفاظ على علاقاتها مع الدول المجاورة الأخرى. على سبيل المثال، تمكّنت الصين من الحفاظ على علاقة متينة مع إسرائيل، فيما طوّرت في الوقت عينه علاقتها مع إيران ومنطقة الخليج.[16] توسّطت بتحقيق اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، منافسَين إقليميين، لتجنّب تشابكها في أبرز الصراعات الدينية والعرقية في المنطقة. تبنّت الدول الخليجية نهجاً مشابهاً، في قرارها بتجنب الصراع، من خلال تعزيز العلاقة الاقتصادية مع الصين وتهميش الاتهامات ضدّ بكين في ما يتعلّق بالأويغور.

العلاقة بين الصين والدول الخليجية تتخطّى الاقتصاد: بكين تلعب دور الوسيط

فيما أدّت الصين دور الشريك الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الخليجيّة بشكل أساسي، إلّا أنّها زادت مؤخراً من مشاركتها في جهود الوساطة العالميّة والإقليميّة. وقد ثبت ذلك من خلال الوساطة الصينية في الحرب المستمرّة بين روسيا وأوكرانيا. تستفيد الصين من موقعها كحليف أساسي لروسيا وتدعو إلى حلّ الصراع بين الطرفين. وفي اتصال هاتفي بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أبريل من هذا العام، شدّد جين بينغ على أهمية التوصّل إلى تسوية تفاوضيّة، وتعهّد بالتزام الصين بتيسير هذه التسوية من خلال إرسال ممثلها الخاص المعنيّ بالشؤون الأوروبيّة الآسيويّة إلى أوكرانيا.[17]

وعلى صعيد المنطقة، يسّرت الصين اتفاق السلام غير المسبوق بين السعودية وإيران. وعلى الرغم من أنّ الاتفاق لا يزال في مراحله الأولى، إلاّ أنه حثّ المنطقة على إعادة النظر في تحالفاتها السابقة. تاريخيّاً، توسّطت الولايات المتحدة في جزء كبير من اتفاقات السلام التي أبرمتها الدول العربيّة. أمّا اليوم، فقد رسّخت الصين مكانتها كجهة بارزة في المنطقة، بين دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيّما المملكة العربيّة السعوديّة وإيران.

بالنسبة للصين، يتيح التوسط في تحقيق اتفاقات السلام وجهود الوساطة، سواء في آسيا أو منطقة الخليج، خمس فرص حاسمة: إكتساب النفوذ، وتنفيذ إطارها الأمني الجماعي الذي يدعو إلى التكامل الإقليمي، والتعاون دون الإقليمي، واتفاقيّات التجارة الديناميّة، والأهمّ من ذلك حلّ الصراعات التي تهدّد الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ أو الحدّ منها. وبذلك، تتمكّن بكين من تقديم نفسها كجهة فاعلة دوليّة هامة، فضلاً عن ضمان مصالحها في المنطقة.

الخلاصة وتوصيات السياسات

ساهمت تطلّعات الصين إلى ضمّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مبادرة الحزام والطريق في تحفيز انخراط الصين في شؤون الإقليم السياسيّة والاقتصاديّة. ستستمرّ الدولتان الأقوى من بين دول مجلس التعاون الخليجي—المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة—في تشكيل أركان سياسة الصين الاقتصاديّة في الشرق الأوسط بسبب طلب الصين المُطرد على موارد الطاقة.

ستتيح التحوّلات الكبيرة في الديناميّات الإقليميّة الفرصة أمام الصين لزيادة انخراطها الإستراتيجيّ في منطقة الخليج. ومع ذلك، ستبقى المصالح الاقتصاديّة أساس هذه العلاقة. بالنسبة لعلاقات الصين مع إيران، يمثّل اتفاق السلام الأخير بين السعودية وإيران قدرة الصين على التوفيق بين المنافسين الإقليميين، ومن المرجّح أن يوطّد العلاقات القائمة بين بكين وطهران؛ أو حتّى يعزّز علاقة ثلاثيّة أكبر بين بكين وطهران والرياض. تتمثّل الأطر الرئيسيّة التي من شأنها أن تعزّز انخراط الصين في المنطقة، وتحديداً الدول الخليجية وإيران، في مبادرة الحزام والطريق وإطارها الأمني الجماعي.

ومع ذلك، لن يعوّض اتفاق السلام عن عقود من العلاقات العدائيّة بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران. وبالتالي، ستشكّل استمراريّة الاتفاق اختباراً حقيقياً لقدرة الصين على العمل كوسيط وجهة فاعلة في السياسات الإقليميّة. لتأدية هذا الدور، يجب على الصين أن تحدّ من تدخّلها في السياسات الخليجيّة المحليّة المعقّدة والجدليّة. ويمكن لتدخّل الصين الإضافي، والذي يتجاوز دورها كوسيط، أن يورّطها في صراعات مثل الصّراع القائم مع إسرائيل. كما قد يؤدّي تدخّل الصين المباشر الإضافيّ في السياسة الإقليميّة إلى زيادة خطر المواجهة مع الولايات المتحدة. لذلك لا بدّ من صقل دور الصين وحصره ليقتصر على تأمين مصالحها في المنطقة، لا سيما الاقتصادية منها.

الهوامش

1. AFP, "China's Xi Promotes Mideast Security, Energy Ties at Saudi Summits," Voice Of America (VOA), December 10, 2022, https://www.voanews.com/a/china-s-xi-promotes-mideast-security-energy-ties-at-saudi-summits-/6870507.html.

2. Mahmood Muhammad Abdul Ghaffar, "Strategic Development of Sino-GCC Relations: Visions of Arabian Gulf Economic Development and the Belt and Road Initiative," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 12, no. 4 (2018): 517–32, https://doi.org/10.1080/25765949.2018.1562595.

3. "Russia overtakes Saudi Arabia as China's Top Oil Supplier," Al Jazeera, March 20, 2023, https://www.aljazeera.com/economy/2023/3/20/russia-overtakes-saudi-arabia-as-chinas-top-oil-supplier.

4. Reuters, "Saudi Arabia Is Top Oil Supplier to China in 2021," Arab News, January 20, 2022, https://www.arabnews.com/node/2008206/business-economy.

5. Jonathan Fulton, "The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm?," Middle East Institute, October 17, 2017, https://www.mei.edu/publications/gcc-countries-and-chinas-belt-and-road-initiative-bri-curbing-their-enthusiasm.

6. ISPI MED This Week, "MED this Week: The Gulf and China: A Broadening Partnership?," ISPI, January 14, 2022, https://med.ispionline.it/publication/ispi-med-this-week-the-gulf-and-china-a-broadening-partnership/.

7. "China Oil Demand to Peak by 2030 on Petrochemical Use – CNPC Research," Reuters, December 27, 2021, https://www.reuters.com/markets/commodities/china-oil-demand-peak-by-2030-petrochemical-use-cnpc-research-2021-12-27/.

8. Robert Mogielnicki, "Growing China-Gulf Economic Relations Have Limits," AGSIW (blog), February 16, 2022, https://agsiw.org/growing-china-gulf-economic-relations-have-limits/.

9. Ghazal Vaisi, "The 25-Year Iran-China Agreement, Endangering 2,500 Years of Heritage," Middle East Institute, March 1, 2022, https://www.mei.edu/publications/25-year-iran-china-agreement-endangering-2500-years-heritage.

10. Ibid.

11. Syed Zafar Mehdi, "Iran, China Sign Series of Cooperation Agreements during Raisi's Visit," Anadolu Ajansi, February 15, 2023, https://www.aa.com.tr/en/politics/iran-china-sign-series-of-cooperation-agreements-during-raisis-visit/2820209.

12. Ariel Cohen, "China's Giant $400 Billion Iran Investment Complicates U.S. Options," Forbes, September 19, 2019, https://www.forbes.com/sites/arielcohen/2019/09/19/chinas-giant-400-billion-iran-investment-snubs-trump/?sh=475b61184d1e.

13. Wang Xiyue, "China Won't Rescue Iran," Foreign Policy, December 18, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/12/18/china-wont-rescue-iran/.

14. Chris Devonshire-Ellis, "China's 2023 Trade and Investment with Iran: Development Trends," Silk Road Briefing, February 12, 2023, https://www.silkroadbriefing.com/news/2023/02/08/chinas-2023-trade-and-investment-with-iran-development-trends/.

15. "Warning Against 'Chinese Debt Trap,'" Financial Tribune, July 5, 2022, https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/114259/warning-against-chinese-debt-trap.

16. Amin Saikal, "Are Israel and Iran on a Collision Course?," ASPI The Strategist, February 15, 2023, https://www.aspistrategist.org.au/are-israel-and-iran-on-a-collision-course/.

17. "EU Welcomes China's 'First Step' Towards Mediation between Ukraine, Russia," RFI, April 27, 2023, https://www.rfi.fr/en/international/20230427-eu-welcomes-china-s-first-step-towards-mediation-between-ukraine-russia.

الجزء الثاني
الاقتصاد الاجتماعي

ألواح شمسية في مشروع محطة الطاقة الشمسية في الخرسعة، قطر، 18 أكتوبر 2022. رويترز/عماد كريدي

واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة إلى القوى الآسيوية: التعامل مع سوق الطاقة العالميّة والتحديات الجيوسياسيّة[1]

ستيفن رايت

جامعة حمد بن خليفة | قطر

ستيفن رايت هو أستاذ مشارك وعميد مشارك في جامعة حمد بن خليفة في قطر. تركّز بحوثه على العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي للدول الخليجية، فضلاً عن الجغرافيا السياسيّة للطاقة العالميّة. كان رايت المتحدّث الرسمي في الأحداث التي استضافتها منظمات مثل البنك الدولي وحلف شمال الأطلسي، وقدّم استشاراته لعدد من الحكومات والشركات المتعدّدة الجنسيّات. حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدوليّة من جامعة دورهام.

المقدّمة

تتّسم السوق الآسيوية بأهميّة حاسمة بالنسبة لحسابات دول مجلس التعاون الخليجي لتصدير الطاقة المستقبليّة، حيث تشكّل منطقتا شرق آسيا وجنوبها وجهتي التصدير الرئيسيتين لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة وتتميّزان بالإمكانات الأكبر للتطوّر. تعتبر تجارة الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الآسيوية أمراً محورياً لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي السياسي، إلّا أنّه ينبغي على هذه العلاقة التكيّف مع التحولات الجيوسياسيّة الرئيسيّة التي تحدث حالياً. يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لواردات دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة وتحديد الاستنتاجات ذات الصلة بالسياسات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظلّ توجّهات سوق الطاقة العالمية الرئيسية وتحدياتها في ما يتعلّق بالقوى الآسيويّة.

الطبيعة المتغيّرة لجيوسياسيات الطاقة

لقد تطوّرت الشراكة بين روسيا والدول الرئيسيّة المستهلكة للطاقة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولطالما شكّلت روسيا تاريخياً المزود الرئيسي[ii] للطاقة والغاز الطبيعي لأوروبا وآسيا،[1] ومع ذلك، تصاعدت العدائية بين روسيا والاتحاد الأوروبي بعد فرض عقوبات ردّاً على استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم في العام 2014.[2] وقد ساهم الهجوم على أوكرانيا في العام 2022 في تغيير مسار هذه الشراكة بشكل جذري. قبل صراع العام 2022، أنتجت روسيا 10,1 مليون برميل من النفط والغاز في اليوم في العام 2021، وتمّ شحن 4,7 مليون برميل في اليوم منها (45 في المئة)؛ حصلت الصين على 1,4 مليون برميل في اليوم، وحصلت هولندا وألمانيا، مجتمعتين، على 1,1 مليون برميل في اليوم.[3] في ما يتعلّق بالغاز الطبيعي، أنتجت روسيا 24,8 تريليون قدم مكعب وشحنت 8,9 تريليون قدم مكعب في العام 2021، نقل 84 في المئة منها عبر الأنابيب والباقي كغاز طبيعي مسال مضغوط. اعتبرت أوروبا الغربيّة أكبر مستهلك إقليمي إذ استحوذت على ما يقارب 75 في المئة من إجمالي شحنات الغاز الطبيعي من روسيا؛ وحصلت ألمانيا وتركيا وإيطاليا وبيلاروسيا وفرنسا على الجزء الأكبر من شحنات الغاز الطبيعي. تعدّ الصين واليابان من بين المواقع العشرة الأولى، حيث استحوذتا على ما يقارب 10 في المئة من شحنات الغاز الطبيعي الروسية، أو 882 مليار قدم مكعب.[4]

أجبرت الحرب على أوكرانيا في العام 2022 الإتحاد الأوروبي على قطع هذه العلاقة، ممّا دفع روسيا إلى البحث عن أسواق تصدير بديلة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة التنافس على حصة السوق بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، في سوق الطاقة الآسيويّة، ممّا قلّل من حاجة الدول الآسيويّة إلى الإعتماد على النفط والغاز من دول مجلس التعاون الخليجي. يزيد هذا الأمر من حدّة التنافس بين أستراليا والولايات المتّحدة على حصة السوق في منطقة آسيا.

وقد أصبحت روسيا كذلك منخرطة بشكل متزايد في قطاع الطاقة في مناطق جغرافية أخرى نتيجة لانهيار التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة بسبب العقوبات. ويمتدّ ذلك إلى وسط آسيا وجنوبها. يعود توجّه روسيا نحو الصين إلى ما قبل الحرب على أوكرانيا في العام 2022، حيث جمعت الدولتان علاقة تعاونية متزايدة، وخاصة بعد افتتاح خط أنابيب النفط شرق سيبيريا والمحيط الهادئ، وصفقات الطاقة الموقّعة في العامين 2013 و2014.[5] وقد أدرّت هذه العلاقة بالفائدة على البلدين، إذ تمكّنت الصين من الحصول على موارد الطاقة التي تحتاجها بشدة وتمكّنت روسيا من الوصول إلى سوق كبيرة ومتنامية. ينعكس التعاون المتزايد في مجال الطاقة بين روسيا والصين على سوق الطاقة العالميّة والمشهد الجيوسياسي بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك، وسّعت روسيا صادراتها من الطاقة إلى دول أخرى في منطقة آسيا، بما في ذلك الهند ودول جنوب شرق آسيا. تتمتّع روسيا بعلاقة راسخة في مجال الطاقة مع الهند، وقد شهد حجم التجارة الثنائيّة في مجال الطاقة نمواً هائلاً منذ الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022.[6] ووسّعت صادراتها من الطاقة إلى دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى تركيا،[7] مع الإعلان عن إنشاء خط أنابيب جديد، قوة سيبيريا 2، الذي سيمرّ عبر منغوليا وصولاً إلى الصين، ويوفّر ما يصل إلى 50 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.[8]

i. ملاحظة المؤلّف: أُنجز هذا الفصل بفضل منحة الدورة الثانية عشرة رقم NPRP12S-0210-190067 لبرنامج الأولويات الوطنية للبحث العلمي (NPRP-S) من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (عضو في مؤسسة قطر). تمثّل النتائج الواردة هنا رأي المؤلّف وهي على مسؤوليته الخاصة.

ii. قبل الحرب الروسية الأوكرانية، تمّ تصدير حوالي 75 في المئة من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وحوالي 25 في المئة من النفط الخام والمكثفات. وشكل ذلك حوالي 27 في المئة من إجمالي واردات دول الاتحاد الأوروبي الـ27 من النفط و45 في المئة من احتياجات الغاز الطبيعي في العام 2019.

من المحتمل أن يكون لصادرات روسيا المتزايدة من الطاقة إلى القوى الآسيويّة تداعيات كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تُعدّ كذلك مصدّراً رئيسياً للطاقة إلى هذه الأسواق. قد تشكّل روسيا خياراً أكثر جاذبية لهذه الدول نظراً لحساباتها الخاصة بأمن الطاقة وإمكانية الحصول على أسعار مخفّضة، ممّا يزيد من منافسة دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا. للتصدّي لهذا التوجّه، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تبحث عن سبل لتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من الطاقة، مثل الاستثمار في التقنيات المبتكرة أو تنويع مزيج صادراتها من الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تجد سبلاً لتعزيز علاقاتها مع الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة في آسيا للحفاظ على حصتها في سوق الطاقة العالمية، والتخفيف من آثار التنافس المتزايد مع روسيا.[9] قد يشمل ذلك قطاع الطاقة الزرقاء، لتجذب الدول التي تبحث بشكل متزايد عن خيارات للطاقة المستدامة والنظيفة، مما سيسمح لها بتنويع وارداتها من روسيا.

وبشكل عام، تفاقم صادرات روسيا المتزايدة من الطاقة، إلى القوى الآسيويّة، التحدي الطويل الأجل الذي تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على حصتها في السوق في سياق التنافس وتغيّر مزيج الطاقة من الهيدروكربونات إلى مصادر الطاقة المتجدّدة.[10] للتصدي لهذا التحدي، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي اعتماد نهج متعدّد الأوجه ينطوي على تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من الطاقة، وتوطيد العلاقات مع الدول الرئيسيّة المستهلكة للطاقة، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجدّدة. فمن خلال إتخاذ هذه الخطوات، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي المساعدة على التخفيف من تأثير المنافسة المتزايدة بين روسيا وأستراليا والولايات المتحدة والحفاظ على مكانتها في سوق الطاقة الآسيويّة.

التحوّل العالمي في مجال الطاقة

يطرح التحوّل العالمي في مجال الطاقة تحدياً متعدّد الأوجه أمام دول مجلس التعاون الخليجي، وينعكس بشكلٍ كبير على علاقاتها التجاريّة مع القوى الآسيويّة العظمى. بينما يتّجه العالم نحو مستقبل يتّسم بزيادة استخدام الطاقة المتجدّدة والالتزام بحياد الكربون، إلّا أنّه من الضروري النظر في السابقة التاريخيّة التي أرستها التحولات السابقة في مجال الطاقة. فقد أدّى التحوّل من الخشب إلى الفحم ومن النفط إلى الغاز، على سبيل المثال، إلى حدوث اضطرابات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة كبيرة.[11] من المرجّح أن يتمتّع التحوّل المستمر إلى الطاقة المتجدّدة بتأثير تحولي على قاعدة دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصاديّة وعلاقاتها المتعدّدة الأطراف،[12] ممّا يطرح فرصاً وتحديات على حد سواء.

وقد حقّقت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات ملحوظة في جهودها نحو التنويع الاقتصادي، ومع ذلك فهي لا تزال تعتمد بشكل كبير على صادراتها من الطاقة كمصدر أساسي للإيرادات والنمو الاقتصادي وتخفيف أوجه القصور الهيكلي.[13] يطرح التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة تحديات وفرصاً كبيرة أمام هذه الدول في ما يتعلّق بتسييل احتياطها الحالي من النفط وتنويع اقتصاداتها.[14] يعتبر الهيدروجين/الأمونيا الزرقاء لكونه بديلاً قابلاً للتطبيق وأقلّ تكلفة من الهيدروجين/الأمونيا الخضراء تطوراً هاماً في هذا السياق. يُعدّ إنتاج الهيدروجين الأزرق، المشتقّ جزئياً من الهيدروكربونات، أقلّ تكلفة من إنتاج الهيدروجين الأخضر، المشتقّ بالكامل من مصادر الطاقة المتجدّدة. تتمتّع قطر، وبدرجة أقل المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وسلطنة عمان والكويت، بمكانة جيّدة لدخول سوق الهيدروجين الأزرق كمورد لدول مثل ألمانيا[15] وكوريا الجنوبية واليابان بسبب قدرتها على الوصول إلى الغاز الطبيعي غير المكلف. يتمتّع الهيدروجين الأزرق بالقدرة على أن يكون "وقوداً انتقالياً ممتازاً" في غياب الطاقة المتجدّدة الخضراء بأسعار معقولة.[16] على الرغم من ذلك، يجب الاعتراف بوجود فروق شاسعة بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث أطر السياسات وإستراتيجياتها—في ما يتعلق بقطاعي الهيدروجين الأزرق والأخضر—وقدراتها على تصدير الأمونيا الزرقاء/الخضراء عبر الطرق البحريّة.[17]

تحظى دول مجلس التعاون الخليجي بفرصة الاستفادة من البنية التحتية القائمة للطاقة لتسهيل التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة. وتمتلك هذه الدول الموارد والمعرفة في قطاع الطاقة للاستثمار في إجراء البحوث

حول التقنيات الجديدة وتطويرها والتي يمكن استخدامها لزيادة كفاءة الطاقة المتجدّدة وقابليتها للتوسّع. ومع ذلك، من الضروري إجراء تقييم نقدي لإمكانيات هذه الفرص، إذ لا تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات في تسييل احتياطها الحالي من النفط فحسب، كما هو مبيّن أعلاه،[18] بل التحديات التي تفرضها وتيرة التنويع البطيئة لاقتصاداتها على حدّ سواء، ممّا يجعل التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة أكثر صعوبة.[19]

علاوة على ذلك، فيما تتعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع هذا التحول، عليها أن تراعي آثاره الاجتماعية والسياسية في ضوء اقتصادها السياسي.[20] في حالة قطر، من المتوقّع أن تزداد أهميّتها من منظور الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي، نظراً لمكانتها الرائدة في قطاع الغاز. وستجني الدول الإقليميّة الأخرى، التي تتمتّع بالقدرة على تطوير قطاع طاقة خضراء/زرقاء مربح، فوائد اقتصاديّة أيضاً. ما لم يتم إعادة تحديد موقع قطاعات الطاقة بنجاح في سياق التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة، فمن المحتمل أن يطرح ذلك تحديات لهياكل الطاقة الحالية ويعيد توزيع الثروة بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإخلال بعقد اجتماعي راسخ. على صانعي السياسات النظر في هذه الانعكاسات ووضع سياسات عادلة تتكيف مع هذا السياق الجديد، مع تنويع مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة بشكل خاص من خلال إعادة تخصيص قطاع الطاقة وتطوير سلاسل قيمة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى النظر في الآثار البيئية ومن حيث الاستدامة لسياساتها حول الطاقة، والتي لا تقتصر فقط على الحدّ من انبعاثات الكربون، بل تشمل استخدام المياه والأراضي أيضاً، فضلاً عن تأثيرها على التنوع البيولوجي.[21]

في تحليل نهائي، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عقبات وفرصاً على حدّ سواء نتيجة للتحوّل العالمي في مجال الطاقة. ولإدارة هذا التحول بشكل فعّال، تحتاج هذه الدول إلى إستراتيجية واضحة وخطّة إستراتيجية تتضمن خططاً لتسييل إمدادات الهيدروكربون الحالية، والاستفادة من الهيدروجين الأزرق/الأمونيا، وإعادة توجيه قطاع الطاقة الخاص بها.[22]

الإمكانات الإستراتيجيّة لقطاع الطاقة الزرقاء في دول مجلس التعاون الخليجي

يعدّ قطاع الطاقة الزرقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يشمل الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق، قطاعاً فرعياً سريع الظهور في صناعة الطاقة جذب اهتماماً متزايداً بسبب قدرته على تنويع صادرات الطاقة في سياق التحوّل العالمي في مجال الطاقة. يمكن أن تعمل الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق كبدائل للوقود الأحفوري في استخدامات متنوّعة، بما في ذلك توليد الطاقة، والنقل، والعمليّات الصناعيّة.

تمتلك منطقة الخليج إمكانات كبيرة في الهيدروجين/الأمونيا والطاقة الشمسية، وبالتالي فهي موقع مثالي لإنتاج الطاقة الزرقاء نظراً لمواردها الهيدروكربونيّة الحالية.[23] بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ المنطقة موطناً لعدد من شركات الطاقة الكبرى، مثل قطر للطاقة،[24] التي قامت باستثمارات كبيرة في تطوير الطاقة الزرقاء، وخاصة الأمونيا الزرقاء.[25] أعلنت قطر للطاقة في العام 2022 اعتزامها بناء أكبر منشأة لإنتاج الأمونيا الزرقاء في العالم، الأمونيا-7، والتي ستستخدم مرافق احتجاز الكربون وتخزينه لاحتجاز ما يقرب من 1,5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً وعزله.[26] سيتم تشغيل مصنع الأمونيا-7 بأكثر من 35 ميجاوات من الطاقة المتجدّدة من محطة طاقة شمسيّة كهروضوئيّة. ممّا يتيح فرصاً للتعاون مع الصين، نظراً لمكانتها الرائدة في قطاع الطاقة الشمسيّة. يتماشى هذا الأمر مع التوجّه الإقليمي في الطلب على مصادر الطاقة الأنظف في المنطقة والتي تمّ تناولها بشكل أوسع في فصول أخرى من هذا الملف، إذ تسعى الدول جاهدة للحدّ من الانبعاثات وتحقيق الأهداف المناخيّة الدوليّة.

ستؤدّي منطقة مجلس التعاون الخليجي حتماً دوراً حاسماً في تلبية الاحتياجات الهيدروكربونية المستمرّة للدول الآسيوية الرئيسيّة مثل الصين واليابان والهند.[27] وذلك سيتمّ بالإضافة إلى الاعتماد على العلاقات القائمة، خاصة مع الصين، حيث أظهرت العلاقات الثنائيّة نمواً تدريجياً ومتعدّد الأوجه.[28] مع اكتساب التحوّل العالمي للطاقة الزخم وزيادة الطلب على مصادر الطاقة المتجدّدة، ستحتاج دول مجلس التعاون

الخليجي إلى تكييف إستراتيجيتها لتصدير الطاقة لتلبية احتياجات القوى الآسيوية المتنامية من الطاقة. يمكن أن يساعد استخدام الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق القوى الآسيوية على تقليل انبعاثات الكربون وتلبية احتياجاتها من الطاقة بطريقة أكثر استدامة وصديقة للبيئة. لذلك، تحظى دول مجلس التعاون الخليجي بفرصة لتحديد أولويات إنتاجها وتصديرها من الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق كاستجابة لهذا التحول المتوقّع في الطلب.

للاستفادة من الفرص التي يوفّرها التوسّع في قطاع الطاقة الزرقاء، على دول مجلس التعاون الخليجي مواصلة الاستثمار في تطوير مشاريع الطاقة المتجدّدة والبنية التحتيّة اللازمة لدعم إنتاج الأمونيا الزرقاء/الهيدروجين الأزرق وتصديرهما.[29] ومن المحتمل أن يستلزم ذلك تطوير مرافق جديدة للطاقة المتجدّدة، وخاصة الطاقة الشمسية واحتجاز الكربون وتخزينه، فضلاً عن البنية التحتيّة للنقل والتصدير اللازمة لمصادر الطاقة هذه.[30] ستتّسم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة هذه التحديات والاستفادة من الفرص التي يوفّرها التحوّل العالمي في مجال الطاقة بأهميّة حاسمة لنجاحها في قطاع الطاقة الزرقاء.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي النظر في تنفيذ السياسات والحوكمة والقوانين التي تحثّ على نمو قطاعي الطاقة الخضراء والزرقاء وتطويرهما.[31] ويبدو واضحاً سعي الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة لأخذ زمام المبادرة في هذين القطاعين، بينما تركّز قطر بشكل أكبر على الأمونيا الزرقاء.[32] قد يشمل ذلك حوافز مالية للشركات المستثمرة في القطاع وقوانين لتعزيز استخدام الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق في مجموعة متنوعة من الصناعات. علاوة على ذلك، على دول مجلس التعاون الخليجي إيجاد فرص للتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى وإقامة الشراكات معها من أجل تبادل المعرفة والخبرة وتعزيز تنمية قطاع الطاقة الزرقاء.

في تحليل نهائي، توفّر صناعة الطاقة الزرقاء في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانات كبيرة لها لتنويع اقتصاداتها، وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتأدية دور حيوي في التحوّل العالمي في مجال الطاقة.[33] كما ستستفيد من الطلب المحدّد على الطاقة الزرقاء في الدول الآسيويّة العظمى.[34] يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من هذه الفرصة ودعم مستقبل طاقة أكثر استدامة وصديقة للبيئة على المستوى العالمي من خلال الاستثمارات الإستراتيجية والإجراءات السياسيّة.

الخلاصة وتوصيات السياسات

في الختام، حلّل هذا الفصل واردات القوى الآسيويّة من الطاقة من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على الديناميات المتطوّرة للتحوّل العالمي في مجال الطاقة، وبروز الطاقة الزرقاء، والموقف المتغيّر لروسيا في الجغرافيا السياسيّة للطاقة. تُظهِر النتائج أنّ الحرب الروسية الأوكرانية خلّفت تأثيراً كبيراً على علاقات روسيا مع الدول الرئيسيّة المستهلكة للطاقة، ممّا أدّى إلى تنافس أكبر على حصة السوق بين روسيا والدول الخليجيّة. كما يشدّد الفصل على إمكانات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الكبيرة بالنسبة لشركاتها الوطنيّة للطاقة لزيادة الانخراط في تطوّر قطاعي الطاقة الزرقاء والخضراء. في ضوء هذه النتائج الرئيسيّة، تمّ تحديد ثلاث توصيات سياسيّة محدّدة:

أولاً، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي البحث عن فرص لتنويع القدرة التنافسية لصادراتها من الطاقة وتعزيزها. سيتم تحقيق ذلك بشكل خاص في قطاع الطاقة الزرقاء، من خلال تطوير مرافق جديدة لإنتاج الطاقة المتجدّدة، وفي المقام الأول من خلال الطاقة الشمسية واحتجاز الكربون وتخزينه، والبنية التحتيّة للنقل والتصدير. ويتطلّب ذلك استثمارات في تطوير مشاريع الطاقة المتجدّدة والبنية التحتية المطلوبة لدعم إنتاج الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق وتصديرهما.

ثانياً، يتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي النظر في تنويع إستراتيجيتها لتصدير الطاقة لتلبية احتياجات القوى الآسيويّة المتنامية من الطاقة من أجل الحفاظ على حصتها في السوق. ويجب عليها

البحث عن فرص للتعاون مع الدول الآسيويّة الرئيسيّة وإقامة الشراكات معها، ولا سيما اليابان وكوريا الجنوبيّة، لتطوير سلاسل القيمة للخدمات اللوجستيّة من أجل دعم قطاعي الطاقة الزرقاء والخضراء.

أخيراً، ينبغي أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق السياسات والأنظمة التي تحثّ على نمو قطاعي الطاقة الزرقاء والخضراء وتطويرهما. قد يشمل ذلك حوافز مالية للمستثمرين ودعم البحث والتطوير. كما يمكن سنّ القوانين لتعزيز استخدام الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق في مجموعة متنوّعة من الصناعات لتقليل الانبعاثات ودعم الطلب من القطاع.

الهوامش

1. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة:
For further information, see: Steven Wright, "Navigating the New Era: Energy and Environmental Considerations in EU-GCC Relations," in The European Union and the Gulf Cooperation Council, Contemporary Gulf Studies Series, eds. Adel Abdel Ghafar and Silvia Colombo (Singapore: Palgrave Macmillan, 2021) 105–123, https://doi.org/10.1007/978-981-16-0279-5_6.

2. Edward Hunter Christie, "The Design and Impact of Western Economic Sanctions against Russia," The RUSI Journal 161, no. 3 (June 2016): 52–64, https://doi.org/10.1080/03071847.2016.1193359.

3. Hilary Hooper, Justine Barden, and Tejasvi Raghuveer, "Europe is a Key Destination for Russia's Energy Exports," U.S. Energy Information Administration (EIA), March 14, 2022, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=51618.

4. Ibid.

5. Keun-Wook Paik, Sino-Russian Gas and Oil Cooperation: Entering into a New Era of Strategic Partnership?, Working Paper WPM 59, (Oxford: The Oxford Institute for Energy Studies, April 2015), 5, https://doi.org/10.26889/9781784670290.

6. James Cockayne, "Russia's Key Crude Customers MEES, ('000 b/d)," December 9, 2022.

7. Levent Kenez, "Ukraine War Anniversary: Turkish-Russian Trade Skyrocketed Despite Sanctions," Nordic Monitor, February 28, 2023, https://nordicmonitor.com/2023/02/ukraine-war-anniversary-turkish-russian-trade-skyrocketed-despite-sanctions/.

8. David Sheppard, Neil Hume, and Tom Mitchell, "Mongolia Says Russia-China Gas Pipeline Will Break Ground in 2024," Financial Times, July 18, 2022, https://www.ft.com/content/f0080bf6-5e7d-44be-871f-a5d44dccf5c5.

9. Nikolay Kozhanov, "Russia's Energy Ambitions in the Middle East," in The Great Power Competition Volume 2, eds. Abid Farhadi and Anthony Masys (Cham, Switzerland: Springer, February 2022), 151–166, https://doi.org/10.1007/978-3-030-90390-9.

10. Nikolay Kozhanov, "The Drivers of Russia-GCC Relations," in Russian Foreign Policy Towards the Middle East: New Trends, Old Traditions, ed. Nikolay Kozhanov (Oxford: Oxford University Press, 2022), https://doi.org/10.1093/oso/9780197656556.003.0006.

11. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power (New York: Simon & Schuster, 1992).

12. Manfred Hafner and Simone Tagliapietra, eds., The Geopolitics of the Global Energy Transition, Lecture Notes in Energy 73 (Cham, Switzerland: Springer, 2020), https://doi.org/10.1007/978-3-030-39066-2.

13. Makio Yamada and Steffen Hertog, "Introduction: Revisiting Rentierism—with a Short Note by Giacomo Luciani," British Journal of Middle Eastern Studies 47, no. 1 (2020): 1–5, https://doi.org/10.1080/13530194.2020.1714267.

14. Jim Krane and Karen E. Young, "A Net-Zero Saudi Arabia? Not So Fast," Al-Monitor, October 25, 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/10/net-zero-saudi-arabia-not-so-fast.

15. Wright, "Navigating the New Era".

16. Michel Noussan et al., "The Role of Green and Blue Hydrogen in the Energy Transition—A Technological and Geopolitical Perspective," Sustainability 13, no. 1 (2021): 298, https://doi.org/10.3390/su13010298.

17. Muhammad Imran Khan and Sami G. Al-Ghamdi, "Hydrogen Economy for Sustainable Development in GCC Countries: A SWOT Analysis Considering Current Situation, Challenges, and Prospects," International Journal of Hydrogen Energy 48, no. 28 (April 2022): 10315–10344, https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2022.12.033.

18. Jim Krane, The Bottom of the Barrel: Saudi Aramco and Global Climate Action, Working Paper, (Houston, TX: Rice University's Baker Institute for Public Policy, 2021), https://www.bakerinstitute.org/research/bottom-barrel-saudi-aramco-and-global-climate-action.

19. Bassam Fattouh and Anupama Sen, "Economic Diversification in Arab Oil-Exporting Countries in the Context of Peak Oil and the Energy Transition," in When Can Oil Economies Be Deemed Sustainable?, The Political Economy of the Middle East (Series), ed. Giacomo Luciani and Tom Moerenhout (Singapore: Palgrave Macmillan, 2021), 73–97, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-15-5728-6_5.

20. Steven Wright, "Conceptualising Qatar's Political Economy as a Developmental State," in Contemporary Qatar: Examining State and Society, Gulf Studies 4, eds. Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi (Singapore: Springer, 2021), 153–170, https://doi.org/10.1007/978-981-16-1391-3_10.

21. Bo Yang et al., "The Dynamic Linkage between Globalization, Financial Development, Energy Utilization, and Environmental Sustainability in GCC Countries," Environmental Science and Pollution Research 28, no. 13 (April 2021): 16568–16588, https://doi.org/10.1007/s11356-020-11576-4.

22. As an example, see: Logan Cochrane and Reem Al-Hababi, eds., "Sustainable Qatar," in Sustainable Qatar, Gulf Studies 9 (Singapore: Springer, 2023), 1–15, https://doi.org/10.1007/978-981-19-7398-7_20.

23. Christoph Heinemann et al., Hydrogen Fact Sheet–Gulf Cooperation Countries (GCC), Report, (Freiburg, Germany: Institute for Applied Ecology, February 28, 2022), https://www.oeko.de/fileadmin/oekodoc/GIZ-SPIPA-hydrogen-factsheet-GCC.pdf.

24. Steven Wright, "Qatar's Energy Policy and the Transition Towards a Renewable and Carbon–Neutral Future," in Sustainable Qatar: Social, Political and Environmental Perspectives, Gulf Studies 9, eds. Logan Cochrane and Reem Al-Hababi (Singapore: Springer, 2023), https://doi.org/10.1007/978-981-19-7398-7_6.

25. Eric C. Okonkwo et al., "Sustainable Hydrogen Roadmap: A Holistic Review and Decision-Making Methodology for Production, Utilisation and Exportation using Qatar as a Case Study," International Journal of Hydrogen Energy 46, no. 72 (October 2021): 35525–35549, https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2021.08.111.

26. Jamie Ingram, "Qatar Launches 'World's Largest' Blue Ammonia Project," MEES, September 2, 2022.

27. Anoushiravan Ehteshami, "The GCC and Changing Global Energy Environment," Journal of Arabian Studies 10, no. 1 (February 2020): 175–189, https://doi.org/10.1080/21534764.2020.1794286.

28. Jonathan Fulton, China's relations with the Gulf Monarchies (London: Routledge, 2018); Steven Wright, "Advancement of Environmental Sustainability Through LNG: The Case of Qatar-China Relations," in Green Finance, Sustainable Development and the Belt and Road Initiative, eds. Fanny M. Cheung and Ying-yi Hong (London: Routledge, December 2020), 159–176, https://doi.org/10.4324/9781003021667.

29. Suleman Sarwar, "Impact of Energy Intensity, Green Economy and Blue Economy to Achieve Sustainable Economic Growth in GCC Countries: Does Saudi Vision 2030 Matters to GCC countries," Renewable Energy 191 (May 2022): 30–46, https://doi.org/10.1016/j.renene.2022.03.122.

30. Yuan Xu et al., "International Chains of CO2 Capture, Utilization and Storage (CCUS) in a Carbon-Neutral World," Resources, Conservation and Recycling 167 April 2021): 105433, https://doi.org/10.1016/j.)resconrec.2021.105433.

31. Flávia Guerra and Yasemin Atalay, "The Energy Transition and the Changing Nature of Governance: Analyzing Evidence from the European Union and the Gulf Cooperation Council," Development 65, (July 2022): 54–58, https://doi.org/10.1057/s41301-021-00295-z.

32. Khan and Al-Ghamdi, "Hydrogen Economy for Sustainable Development".

33. Dawood Hjeij, Yusuf Biçer, and Muammer Koç, "Hydrogen Strategy as an Energy Transition and Economic Transformation Avenue for Natural Gas Exporting Countries: Qatar as a Case Study," International Journal of Hydrogen Energy 47, no. 8 (January 2022): 4977–5009, https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2021.11.151.

34. H.B. Aditiya and Muhammad Aziz, "Prospect of Hydrogen Energy in Asia-Pacific: A Perspective Review on Techno-Socio-Economy Nexus," International Journal of Hydrogen Energy 46, no. 71 (October 2021): 35027–35056, https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2021.08.070.

انعكاسات التحوّل في مجال الطاقة على القوى الآسيويّة ودول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر اليابان والمملكة العربية السعودية

شيجيتو كوندو

مركز JIME، معهد اقتصاديّات الطاقة | اليابان

شيجيتو كوندو هو باحث أول في مركز المعهد الياباني لاقتصاديّات الشرق الأوسط، معهد اقتصاديّات الطاقة، اليابان. وهو خبير في الاقتصاد السياسي للمملكة العربيّة السعوديّة والدول الخليجية. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كيو في طوكيو مع التركيز على السياسات الخارجيّة للمملكة العربيّة السعوديّة والكويت. ومنذ انضمام كوندو إلى معهد اقتصاديّات الطاقة، أجرى بحوثاً في الشؤون الدبلوماسيّة والاقتصاد في المملكة العربيّة السعوديّة. كما قام بتغطية التعاون في مجال تغير المناخ بين المملكة العربيّة السعوديّة واليابان في خلال فترة وجوده في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في المملكة العربيّة السعوديّة في العام 2022. وقد شارك كعضو في اللجان البحثيّة حول الشرق الأوسط في عدد من المنظّمات في اليابان وأعطى دروساً حول شؤون الشرق الأوسط في جامعات متعدّدة. كما نشر مقالات مختلفة.

المقدّمة

لقد شهد زخم التحوّل في مجال الطاقة في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً في أنحاء العالم كافة. وشكّل أكتوبر 2018 نقطة تحوّل رئيسية عندما نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريراً يؤكّد على أهمية تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول العام 2050 للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئويّة فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.[1] ناشد مؤتمر الأمم المتّحدة لتغيّر المناخ للعام 2021 في غلاسكو (مؤتمر الأطراف السادس والعشرين) بضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ. على الصعيد العالمي، التزم عدد من البلدان بصافي الانبعاثات الصفريّة، بما في ذلك الدول الآسيوية الكبرى ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي.[i]

تركّز الدول الآسيويّة الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي على زيادة قدرتها على تطوير الطاقة النظيفة من أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة وتسهيل التحوّل في مجال الطاقة. كيف سيؤثّر ذلك في اقتصاد آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي؟ علاوة على ذلك، كيف سينعكس ذلك على العلاقات بين الدول الآسيويّة الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تؤدّيه الدول الآسيوية الكبرى في التحوّل في مجال الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي؟ يسعى هذا الفصل للإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التركيز على اليابان والمملكة العربيّة السعوديّة.

آثار التحوّل في مجال الطاقة على القوى الآسيويّة ودول مجلس التعاون الخليجي

الأثر على القوى الآسيويّة

يضفي التوجّه العالمي نحو إزالة الكربون أثراً كبيراً على بنية الطاقة في اليابان. في العام 2021، استحوذ الفحم على ثاني أكبر حصة (31 في المئة) من مصادر توليد الطاقة بعد الغاز الطبيعي.[2] يستدعي اعتماد اليابان الكبير على الوقود، والذي ينبعث منه غازات الدفيئة، بذل جهود متزايدة لتقليل استخدام البلاد لأنواع الوقود المسبّبة للاحتباس الحراري. وقد طوّرت اليابان بالفعل واحداً من أنظمة توليد الطاقة التي تعمل بالفحم الأكثر فعاليّة في العالم،[3] إلّا أنّه ينبغي بذل جهود إضافيّة للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة.

لمعالجة هذه المسألة، اقترحت اليابان الحرق المشترك للأمونيا مع الفحم لتوليد الطاقة. يستخدم الحرق المشترك الفحم والكتلة الحيوية لتقليل الانبعاثات. وفي حين أنّ الأمونيا تشكّل مصدراً للطاقة النظيفة، لا تسمح التكنولوجيا القائمة حالياً باستخدامها بمفردها كوقود لتوليد الطاقة. لمعالجة هذه الفجوة، تخطّط اليابان لاستخدام 20 في المئة من الأمونيا في محطّة طاقة فحميّة، وتتوقع أن يصل الطلب على الأمونيا إلى 3 ملايين طن سنوياً بحلول العام 2030.[4] كما تحاول زيادة إمدادات الهيدروجين لاستخدامه في الحرق المشترك بنسبة 30 في المئة في محطات الطاقة التي تعمل بالغاز وحرق الهيدروجين المخصص.[5]

الأثر على دول مجلس التعاون الخليجي

نظراً لأنّ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تعتمد إلى حدّ كبير على عائدات تصدير الوقود الأحفوري، فمن المتوقّع أن تتأثّر اقتصادات المنطقة بالتحوّل في مجال الطاقة. إلّا أنّه من المحتمل أن يكون ذلك غير صحيح بسبب عاملين رئيسيين. أولاً، إنّ التوقّعات بحدوث انخفاض حاد في الطلب على النفط في العقود المقبلة، مثل سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة بحلول العام 2050، مبالغٌ فيها. بحسب سيناريو منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، سيستمر الطلب على النفط في الارتفاع حتى العام 2045،[6] وبحسب السيناريو المرجعي لمعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان (IEEJ)، فسيستمر في الارتفاع حتى العام 2050.[7]

ثانياً، تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحوّلاً حديثاً إلى مصادر طاقة جديدة، وتحديداً المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة. وقد استخدمت المملكة العربيّة السعوديّة عبر السنين

i. تسعى الحكومة اليابانية إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050، مع خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 46 في المئة بحلول العام 2030. في آسيا، تعتزم كوريا الجنوبيّة تحقيق الأمر نفسه بحلول العام 2050، فيما تعتزم الصين والهند تحقيقه بحلول العام 2060 والعام 2070 على التوالي. في دول مجلس التعاون الخليجي، تهدف المملكة العربيّة السعوديّة إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060، مع خفض غازات الاحتباس الحراري بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول العام 2030. وتهدف الكويت والبحرين إلى تحقيق الحياد الكربوني عل حدّ سواء بحلول العام 2060، بينما تهدف الإمارات العربيّة المتّحدة وسلطنة عمان إلى تحقيقه بحلول العام 2050.

نسبة مرتفعة نسبياً من النفط كوقود لتوليد الطاقة—ممّا حدّ من قدرتها على تصدير النفط—غير أنّها تهدف إلى توليد أكثر من نصف طاقتها من مصادر الطاقة المتجدّدة بحلول العام 2030، ممّا سيؤدي على الأرجح إلى زيادة قدرة المملكة على تصدير النفط.[8] بالإضافة إلى ذلك، يتمّ تطوير عدد من المشاريع الرامية إلى زيادة إنتاج الهيدروجين في الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عمان. وستتمكّن هذه الدول من الاعتماد على عائدات التصدير من الهيدروجين إلى حدّ ما، اعتباراً من العام 2030 فصاعداً.[9]

الأثر على العلاقة بين القوى الآسيوية ودول مجلس التعاون الخليجي

نظراً للعوامل والظروف المذكورة أعلاه، من المتوقّع أن تبقى العلاقة بين الدول الآسيوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي قويّة في العقود القادمة. وكما أشرنا سابقاً، من المتوقّع أن يصل طلب اليابان على كلّ من الأمونيا والهيدروجين[ii] في العام 2030 إلى 3 ملايين طن سنوياً، فيما تخطّط أرامكو السعوديّة—شركة النفط الوطنية السعوديّة—لإنتاج ما يصل إلى 11 مليون طن من الأمونيا الزرقاء سنوياً بحلول العام 2030.[10] بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة السعوديّة عن خططها لإنتاج 4 ملايين طن من الهيدروجين النظيف سنوياً.[11] وبالتالي، سيسمح إنتاج الأمونيا والهيدروجين في المملكة العربيّة السعوديّة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بتلبية[iii] الطلب الآسيوي جزئياً في العقود القادمة.[12]

من ناحية أخرى، حتى وإن انخفضت واردات اليابان والدول الآسيوية الكبرى الأخرى من الوقود الأحفوري إلى حد ما بحلول العام 2050، فمن غير المرجّح أن تنخفض بشكل كبير. بينما التزم الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بتصنيع مركبات عديمة الانبعاثات بحلول العام 2035، لم تحاول أي من الدول الآسيوية الكبرى القيام بمثل هذا التحوّل السريع. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال البترول يشكّل مادة خام مهمة للبتروكيماويات. من بين أنواع الوقود الأحفوري كافة، يتمتّع الغاز الطبيعي بالنسبة الأدنى لانبعاثات غازات الدفيئة. إن كان من الممكن دمج الغاز الطبيعي مع تقنيّات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، فيمكن مواصلة استخدامه كمصدر وقود خالٍ من الكربون. تشير كل هذه العوامل إلى أنّ أهمية الطاقة في العلاقات الاقتصادية بين القوى الآسيوية ودول مجلس التعاون الخليجي لن تتغير بشكل كبير حتى العام 2050 على الأقل.

دور القوى الآسيويّة في تحوّل دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة

التعاون في مجال الهيدروجين والأمونيا

تتعدّد الطرق التي يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيويّة أن تتعاون من خلالها في التحوّل في مجال الطاقة، ويتمثّل أحدها في إنشاء سلاسل توريد الهيدروجين والأمونيا الزرقاء. في سبتمبر 2020، وفي خلال اجتماع وزراء الطاقة للدول الأعضاء في مجموعة العشرين في المملكة العربية السعوديّة، أعلنت أرامكو السعوديّة ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان (IEEJ) عن إنتاج أول شحنة من الأمونيا الزرقاء في العالم، وتصديرها من المملكة العربيّة السعودية إلى اليابان.[13] نُفّذت العمليات كافة، بما في ذلك إنتاج الأمونيا واحتجاز ثاني أكسيد الكربون، في المرافق القائمة لشركة أرامكو السعودية وشركة البتروكيماويات التابعة لها، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). واستُخدمَت الأمونيا الزرقاء المنقولة في "توليد طاقة خالية من الكربون".[14]

أظهر نجاح الشحنة لشركة أرامكو السعودية أنّ توسيع إنتاج الأمونيا الزرقاء كان خياراً قابلاً للتطبيق. وبعد هذا الإنجاز، تعمل شركة الكيماويات الكورية لوت فاين كيميكال (LOTTE Fine Chemicals) الآن مع أرامكو السعودية وغيرها لزيادة حجم الشحنات التجارية من الأمونيا الزرقاء. في ديسمبر من العام 2022، قامت شركة سابك وأرامكو بتسهيل أول شحنة معتمدة من شركة "TÜV Rheinland" الألمانية من الأمونيا الزرقاء.[15] وتسلّمت شركة لوت فاين كيميكال الكورية الشحنة البالغ حجمها 25 ألف طن متري من الأمونيا الزرقاء.

ii. تتكون الأمونيا الزرقاء من النيتروجين والهيدروجين الأزرق ويتم إنتاجها عن طريق إصلاح الغاز الطبيعي إلى جانب تقنية احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه—حيث يتم التقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه تحت الأرض. تعتبر الأمونيا الزرقاء أسهل في النقل من الهيدروجين الأزرق.

iii. لن تتغيّر أهمية العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط في العام 2050 في ظل سيناريو الاقتصاد الدائري للكربون/4R، والذي يستند إلى مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون الذي اقترحته المملكة العربيّة السعوديّة وأيدته قمة مجموعة العشرين في العام 2020، ويتألّف من أربعة مكونات رئيسية: التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والإزالة (4R). وضع معهد اقتصاديات الطاقة في اليابان (IEEJ) هذا السيناريو ويفترض استخدام تقنيّات إزالة الكربون إلى أقصى حد.

كما ارتفعت كمية الأمونيا المنقولة بشكل كبير من 40 طناً في العام 2020 إلى 25 ألف طن متري في العام 2022. من المهم أن نشير إلى أنّه في اليابان يتم استيراد الأمونيا بشكل أساسي من شركات الكهرباء لتوليد الطاقة؛ ومع ذلك، تشير شركة لوت فاين كيميكال الكوريّة الجنوبيّة، وهي شركة كيميائيّة، إلى أنّه يمكن لشركات الكيماويات اليابانية استكشاف فرص استيراد الأمونيا الزرقاء من المملكة العربيّة السعوديّة.

التعاون في مجال الطاقة المتجدّدة

تعدّ الطاقة المتجدّدة بلا شك من المكونات الرئيسية للتحول في مجال الطاقة، وتركّز كلّ من دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الآسيويّة على زيادة استخدامها للطاقة النظيفة. وبشكل خاص، توفّر المملكة العربيّة السعوديّة الطاقة المتجدّدة—لا سيما الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح—على نطاق واسع لتعزيز صادراتها النفطيّة، غير أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة تتفوّق على المملكة العربيّة السعوديّة في هذا المجال. وقد أصبحت شركتي المرافق العامة الكبيرتين أكوا باور (ACWA Power) في السعوديّة ومصدر (MASDAR) في الإمارات العربيّة المتّحدة، رائدتين في تطوير الطاقة المتجدّدة.

كما أبدت الشركات الأجنبية اهتماماً متزايداً بطرح المناقصات في منطقة الخليج. على سبيل المثال، تعمل شركة ماروبيني (Marubeni) اليابانيّة التجاريّة وشركة الجميح للطاقة والمياه السعوديّة على إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 300 ميجاوات في مدينة رابغ في المملكة العربيّة السعوديّة.[16] ستقوم الشركة المصنّعة الصينية LONGi بتوفير الألواح الشمسيّة الخاصة بالمشروع.[17]

التعاون في مجال احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه

تُعتبر المملكة العربيّة السعوديّة واحدة من أنسب المواقع لاحتجاز الكربون وتخزينه في العالم. في وقت مبكر من العام 2015، كلّفت الحكومة اليابانيّة معهداً يابانياً للبحوث للتحقيق في إمكانيّة احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في الدولة. افترضت هذه الدراسة أنّ شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة (Mitsubishi Heavy Industries)—وهي شركة يابانية تتمتّع بتكنولوجيا متقدّمة في احتجاز ثاني أكسيد الكربون—ستزوّد المشروع بالمعدّات. ويتمّ استخدام ثاني أكسيد الكربون الذي تمّ احتجازه، بدوره، في الاستخلاص المعزّز للنفط (Enhanced Oil Recovery) في حقول النفط السعوديّة، مثل الغوار وعين دار وبقيق.[18] وعلى الرغم من أنّ المشروع لم يتحقّق، إلّا أنّه أكّد على إمكانات احتجاز الكربون وتخزينه في المملكة العربيّة السعوديّة.

بعد فترة وجيزة من زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة العربيّة السعوديّة في ديسمبر 2022، نظّم مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC)—وهو مركز استشارات بحثي رائد في اقتصاديات الطاقة والاستدامة العالمية في المملكة العربيّة السعوديّة—ندوة عبر الإنترنت لدراسة فرص التعاون بين البلدين في مجال احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.[19] لا يزال التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الآسيويّة في مجال احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في المرحلة المفاهيميّة، إلّا إنّه مجال من المتوقّع أن يتكثّف فيه التعاون في العقود القادمة.

المخططات الثنائيّة لائتمان الكربون

اتّفقت اليابان والمملكة العربيّة السعوديّة، في العام 2015، على إنشاء آلية ائتمان مشتركة (JCM) وهي إطار للحدّ من غازات الدفيئة حيث تحصل اليابان على ائتمانات لخفض انبعاثات غازات الدفيئة مقابل المساعدة التقنية والمالية لمشاريع محدّدة. وحتى الآن، تمّ تنفيذ مشروع واحد لكفاءة الطاقة بين البلدين، ومن المتوقّع الموافقة على مشروع آخر للطاقة المتجدّدة في الوقت المناسب.[20] وتتطلّع اليابان إلى توسيع هذا الإطار مع الإمارات العربيّة المتحدّة ودول أخرى. كما أطلقت كوريا الجنوبيّة مؤخّراً إطاراً ثنائياً مماثلاً في العام 2022.[21]

يمكن للمملكة العربيّة السعوديّة، من خلال استخدام إطار عمل آلية الائتمان المشتركة، أن تسهّل اعتماد التقنيّات اليابانيّة منخفضة الكربون. سيتعيّن على المملكة العربيّة السعوديّة توفير قدر محدّد من تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة كائتمانات لصالح اليابان مقابل توفير اليابان لتكنولوجيا منخفضة الكربون. سيسمح إنشاء آليات تنظيميّة لضمان توزيع هذه الائتمانات للمملكة العربيّة السعوديّة بالحصول على موطئ قدم رئيسي في الوصول إلى التكنولوجيا اليابانيّة.

الخلاصة وتوصيات السياسات

في حين يمكن للتحوّل في مجال الطاقة أن يؤثّر في العلاقات الاقتصاديّة بين القوى الآسيويّة ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن التحوّل عن الوقود الأحفوري من المرجّح أن يدفع كلّ من المنطقتين لتعزيز التعاون في مجال الطاقة في مجالات جديدة مثل تطوير الهيدروجين والأمونيا وتبادلهما. وقد أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيويّة بالفعل أمثلة ملحوظة على التعاون في مجالات الهيدروجين الأزرق والأمونيا الزرقاء، ومن المتوقّع أن يزداد التعاون في المستقبل ليشمل المجالات التي يتوقّع أن تشهد مزيداً من التطور التكنولوجي، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه وائتمان الكربون.

تخطّط المملكة العربيّة السعوديّة، على سبيل المثال، لإنشاء مركز لاحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في منطقتها الشرقيّة.[22] ومن شأن الشركات اليابانيّة التي تتمتّع بميزة تنافسيّة في مجال احتجاز الكربون، على سبيل المثال، المساهمة في تطوير هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال آلية الائتمان المشتركة اليابانيّة غير معروفة من معظم دول مجلس التعاون الخليجي. فمع توسّع المبادرات القائمة على آلية الائتمان المشتركة، ستكون الشراكات بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي مفيدة للطرفين. ولهذه الغاية، يجب على الحكومة اليابانيّة العمل على زيادة عدد الدول الشريكة لآلية الائتمان المشتركة من خارج المملكة العربيّة السعوديّة في المنطقة. بشكل عام، سيخلق التحوّل في مجال الطاقة فرصاً جديدة للتعاون بين القوى الآسيويّة ودول مجلس التعاون الخليجي ممّا سيعزّز العلاقات بين الطّرفين.

الهوامش

1. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Global Warming of 1.5°C, Special Report, (Cambridge, UK and New York, NY: Cambridge University Press, 2018), https://doi.org/10.1017/9781009157940.

2. International Energy Agency (IEA) Statistical Database, "World Energy Balances 2022: Extended Energy Balances," August 2022, https://www.iea.org/data-and-statistics/data-product/world-energy-balances.

3. Malgorzata Wiatros-Motyka, An Overview of HELE Technology Deployment in the Coal Power Plant Fleets of China, EU, Japan and USA, Report CCC/273, (London: IEA Clean Coal Centre, December 2016), 67, https://usea.org/sites/default/files/An%20Overview%20of%20HELE%20technology%20deployment%20in%20the%20coal%20power%20plant%20fleets%20of%20China,%20EU,%20Japan%20and%20USA%20-%20ccc273.pdf.

4. The Ministry of Economy, Trade and Industry of Japan (METI), "Enerugi Kihon Keikaku [Energy Basic Plan]," Report, (Tokyo: METI, October 2021), 77, https://www.meti.go.jp/press/2021/10/20211022005/20211022005-1.pdf. 77?.

5. Ibid.

6. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), World Oil Outlook 2045, Report, (Vienna: OPEC, October 2022), 66, https://woo.opec.org/pdf-download/index.php.

7. The Institute of Energy Economics, Japan, IEEJ Outlook 2023: Challenges for Achieving both Energy Security and Carbon Neutrality, Report, (Tokyo: IEEJ, March 2023), 26, https://eneken.ieej.or.jp/data/10974.pdf.

8. "Saudi Pledges 50% of Electricity to Come From Renewables," The Independent, November 8, 2022, https://www.independent.co.uk/climate-change/sgi/renewables-energy-cop27-b2217736.html.

9. Matt Smith, "GCC States, Egypt Vie to Become Global Leaders in Green Hydrogen," Zawya, May 22, 2023, https://www.zawya.com/en/business/energy/gcc-states-egypt-vie-to-become-global-leaders-in-green-hydrogen-hw71tm9k.

10. Saudi Aramco, Saudi Aramco Sustainability Report 2021: Energy Security for a Sustainable World, (Dhahran, KSA: Saudi Aramco, 2012), 41, https://www.aramco.com/en/sustainability/sustainability-report.

11. "SGI Initiatives," Saudi & Middle East Green Initiatives, https://www.greeninitiatives.gov.sa/sgi-initiatives/.

12. Institute of Energy Economics, Japan, "IEEJ Outlook 2022, Overview: Challenges Towards Carbon Neutrality: Voyage in Uncharted Territory" (The 439th Forum on Research Work, Tokyo, October 15, 2021), 2, 13, https://eneken.ieej.or.jp/data/9868.pdf.

13. "World's First Blue Ammonia Shipment Opens New Route to a Sustainable Future," Saudi Aramco, September 27, 2020, https://www.aramco.com/en/news-media/news/2020/first-blue-ammonia-shipment.

14. Ibid.

15. "Saudi Arabia Sends World's First Certified Blue Ammonia Cargo to S. Korea," Saudi Gazette, December 14, 2022, https://saudigazette.com.sa/article/627993.

16. "Marubeni Signs a Power Purchase Agreement, Project Finance Agreement and Commences EPC Work for the Rabigh Solar PV IPP Project in the Kingdom of Saudi Arabia," Marubeni Corporation, April 9, 2021, https://www.marubeni.com/en/news/2021/release/00034.html.

17. "Longi wins 400MW PV Solar Contract in Saudi Arabia," Energy & Utilities, May 23, 2022, https://energy-utilities.com/longi-wins-400mw-pv-solar-contract-in-saudi-arabia-news117635.html.

18. Nihon Sogo Kenkyujo, "Heisei 27 Nendo – Heisei 28 Nendo Seika Hokokusho, Chikyu Ondanka Taisaku Gijutsu Fukyu to Suishin Jigyo, JCM Purojekuto Jitsugen Kanosei Chosa, Sauji Arabia Okoku niokeru Nisanka Tanso no Kaisyu Choryu Riyo (CCUS) Purojekuto no Anken Chosa [Fiscal Year 2015–2016 Report, Global Warming Mitigation Technology Dissemination and Promotion Project, JCM Project Feasibility Study, The Project to Study the Feasibility of a 'JCM Project' of Carbon Dioxide Capture and Utilization and Storage (CCUS) in the Kingdom of Saudi Arabia]," New Energy and Industrial Technology Development Organization (NEDO) and Japan Research Institute, Limited, 2, https://www.nedo.go.jp/content/100870079.pdf.

19. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), "Saudi-China Collaboration Under the CCE: Priorities and Opportunities in CCUS" (Online Workshop at KAPSARC, Riyadh, KSA, December 15, 2022), https://www.kapsarc.org/events/saudi-china-collaboration-under-the-cce-priorities-and-opportunities-in-ccus/.

20. Shigeto Kondo, "The Joint Crediting Mechanism in the Paris Agreement Era: Challenges and Potential for Future Saudi-Japan Cooperation," KAPSARC Discussion Paper (forthcoming).

21. "South Korea Lines Up Potential Partners for Article 6.2 Carbon Trade," Carbon Pulse, August 23, 2022, https://carbon-pulse.com/170069/.

22. Ruth Michaelson and Patrick Greenfield, "False Solutions: Scepticism over Saudi Carbon Capture Plan," The Guardian, November 19, 2022, https://www.theguardian.com/environment/2022/nov/19/false-solutions-scepticism-over-saudi-carbon-capture-plan.

العلاقات المتمحورة حول الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين في حقبة ما بعد إتفاق باريس

عائشة السريحي

معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورة الوطنية | سنغافورة

عائشة السريحي هي زميلة بحوث في معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، وزميلة غير مقيمة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. تشمل مجالات خبرتها واهتماماتها البحثية سياسة الطاقة النظيفة، واقتصادات المناخ، والحوكمة والسياسات المتعلّقة به، مع التركيز على المنطقة العربية. كانت السريحي مسؤولة بحوث في مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. كما كانت باحثة زائرة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون، وعملت كباحثة مشاركة في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه من مركز السياسة البيئية في إمبريال كوليدج لندن.

المقدّمة

لقد تمحورت العلاقات بين الدول الآسيوية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي، على مدى عقود، حول الطاقة وتحديداً تجارة النفط والغاز. وقد شكّلت الصين، على وجه الخصوص—وهي أكبر مستهلك للطاقة في العالم[1]—الوجهة الأولى للصادرات الهيدروكاربونية من دول مجلس التعاون الخليجي.[2] ومع مرور الوقت، توسّعت هذه العلاقة لتشمل الاستثمار في البنية التحتية، والسّلع والخدمات، والتكنولوجيا الرقمية، والدفاع، إلّا أنّ الهيدروكربونات لا تزال تهيمن على هذه العلاقة.[3] ومع دخول إتفاق باريس للمناخ حيّز التنفيذ في العام 2016،[4] وما تلاه من الزخم العالمي المتسارع لإزالة الكربون وتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن، يناقش هذا الفصل إمكانيّة تطوّر العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة إلى أبعد من الهيدروكربونات.

هل ستتخطّى العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نطاق الهيدروكربونات؟

لطالما شكّلت الصين الوجهة الأولى لصادرات الهيدروكربونات من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استوردت ما يقارب 40 في المئة من نفطها الخام من دول مجلس التعاون الخليجي (الجدول 1 والرسم البياني 1). وقد وفّر ذلك مجالاً للنموّ يتجاوز الهيدروكربونات.

وقد شكّل طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق في العام 2013[5] حافزاً لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من الفرص الناشئة عن خطط التنويع الاقتصادي في مختلف البلدان. وتوطّدت العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي أكثر بعد أن اقترح الرئيس شي جين بينغ معادلة التعاون 1 + 2 + 3 في العام 2014—وهي خطة رسمية لتعزيز التعاون الصيني العربي.[6] تمثّل الطّاقة، والبنية التحتية، والتجارة والتمويل الركائز الثلاثة لهذه المعادلة.[7] أصبحت الصين اليوم شريكاً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي في عدد من المجالات الصناعية غير النفطية. في الفترة الممتدّة ما بين العامين 2005 و2022، بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية ومشاريع البناء 52,12 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، و39,23 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، و12,96 مليار دولار في الكويت، و8,61 مليار دولار في قطر، و7,42 مليار دولار في عمان، و1,42 مليار دولار في البحرين.[8] يتناسب توزيع الاستثمارات الصينية عبر المنطقة تقريباً مع الناتج المحلي الإجمالي لكلّ بلد.[9] حتى الآن، يتمّ التركيز على الطاقة، والنقل، والمرافق، والمواد الكيميائية، والعقارات. تنمو الاستثمارات المتفرقة ببطء في مجالات الصحة، والتمويل، والسياحة، والترفيه، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا (الرسم البياني 2).

الجدول 1: الوجهات الستّة الأهمّ لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الوقود، 2020

صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام بحسب الوجهة (نسبة مئوية من إجمالي صادرات الوقود)، 2020

ترتيب الوجهة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1	اليابان (100 في المئة)	الصين (28,7 في المئة)	الصين (85,2 في المئة)	اليابان (32,6 في المئة)	الصين (25,3 في المئة)	اليابان (28,7 في المئة)
2		كوريا الجنوبية (17,3 في المئة)	الهند (6,3 في المئة)	سنغافورة (19,1 في المئة)	اليابان (15,5 في المئة)	الصين (20,8 في المئة)
3		اليابان (12,3 في المئة)	تايبيه الصينية (3,5 في المئة)	كوريا الجنوبية (15,8 في المئة)	كوريا الجنوبية (13,1في المئة)	الهند (14,8في المئة)
4		الهند (10,7 في المئة)	اليابان (2,1 في المئة)	الصين (14,3 في المئة)	الهند (11,4 في المئة)	تايلند (9,1 في المئة)
5		فيتنام (9,9 في المئة)	كوريا الجنوبية (1,3 في المئة)	الهند (10,8 في المئة)	تايبيه الصينية (3,7 في المئة)	كوريا الجنوبية (7,5 في المئة)
6		تايبيه الصينية (7,6 في المئة)	ماليزيا (1 في المئة)	تايبيه الصينية (4,3 في المئة)	تايلند (2,7 في المئة)	سنغافورة (7,2 في المئة)

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي.[10]

الرسم البياني 1: واردات الصين من النفط الخام بحسب المصدر، 2021.

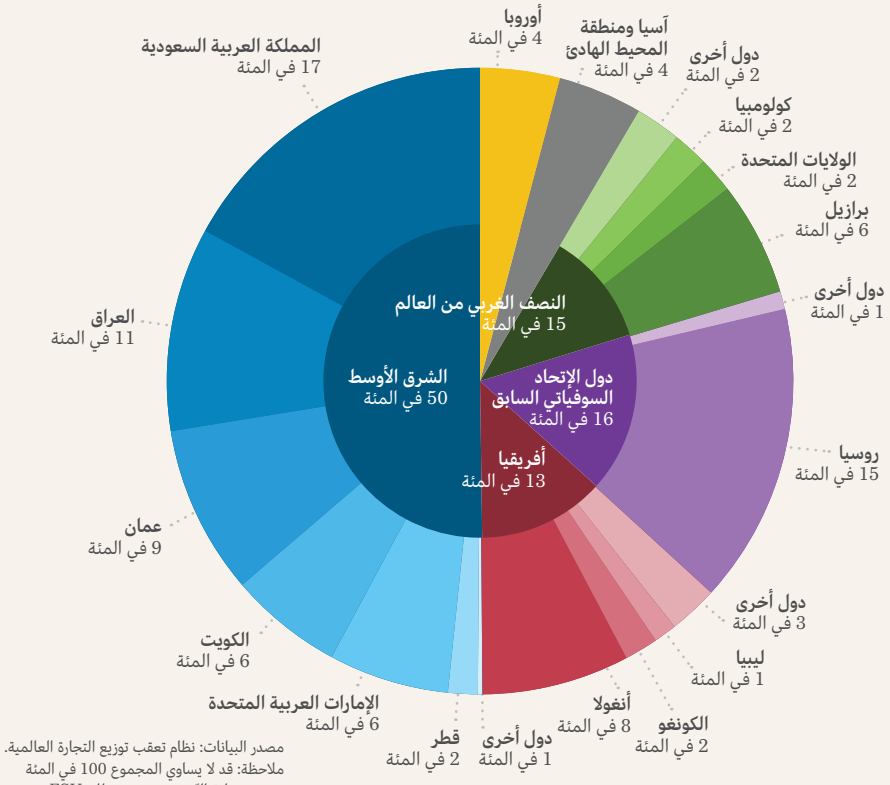

مصدر البيانات: نظام تعقب توزيع التجارة العالمية.
ملاحظة: قد لا يساوي المجموع 100 في المئة بسبب عمليّة التّدوير. يشير مصطلح FSU إلى الدول التي شكّلت سابقاً الإتحاد السوفياتي.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.[11]

الرسم البياني 2: الاستثمارات الصينية في دول مجلس التعاون الخليجي بحسب القطاع، بين العامين 2017 و2022

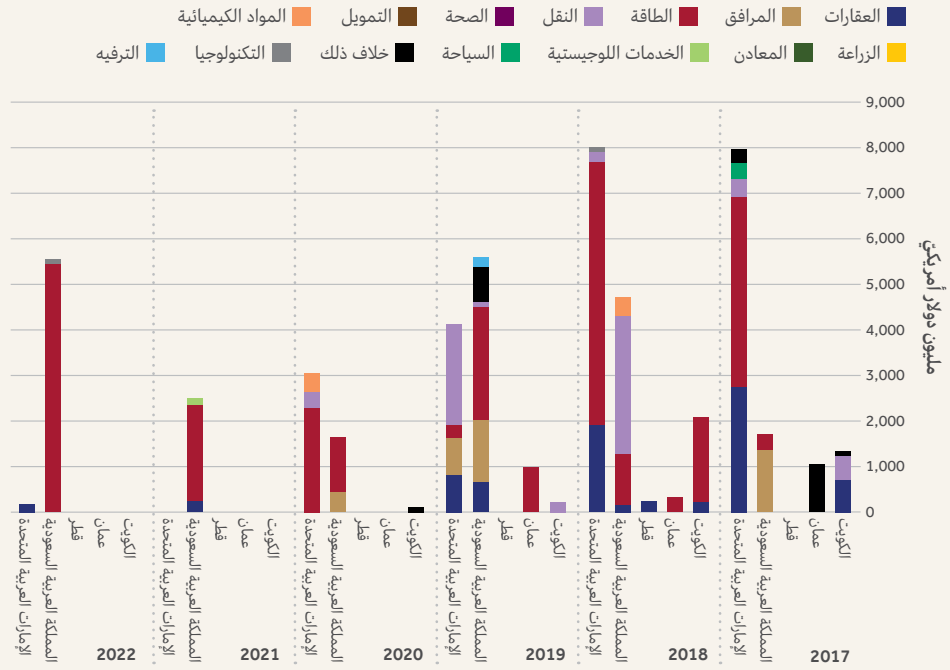

المصدر: قاعدة بيانات معهد إنتربرايز الأمريكيّ (AEI).[12]

مشهد تحوّل الصين في مجال الطاقة

لقد تعهّدت الصين بإزالة الكربون من اقتصادها وتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول العام 2060. إلتزمت الصين، في مساهماتها المحدّدة وطنياً، بتحقيق عددٍ من الأهداف الطموحة بحلول العام 2030: بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحقيق حياد الكربون قبل العام 2060؛ خفض كثافة الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 65 في المئة من مستويات العام 2005؛ زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك الأولي إلى حوالي 25 في المئة؛ وزيادة قدرتها المركبة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى حوالي 1,2 مليار كيلوواط.[13] وقد رسّخت الصين مكانتها في طليعة سباق الطاقة النظيفة، سواء من حيث إجمالي الاستثمار في الطاقة النظيفة، أو السعة المركبة، أو الابتكار (الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3: إجمالي السعة المركبة للطاقة المتجددة في الصين مقارنة بالهند، واليابان، ودول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين، وأمريكا الشمالية، بين العامين 2012 و2021

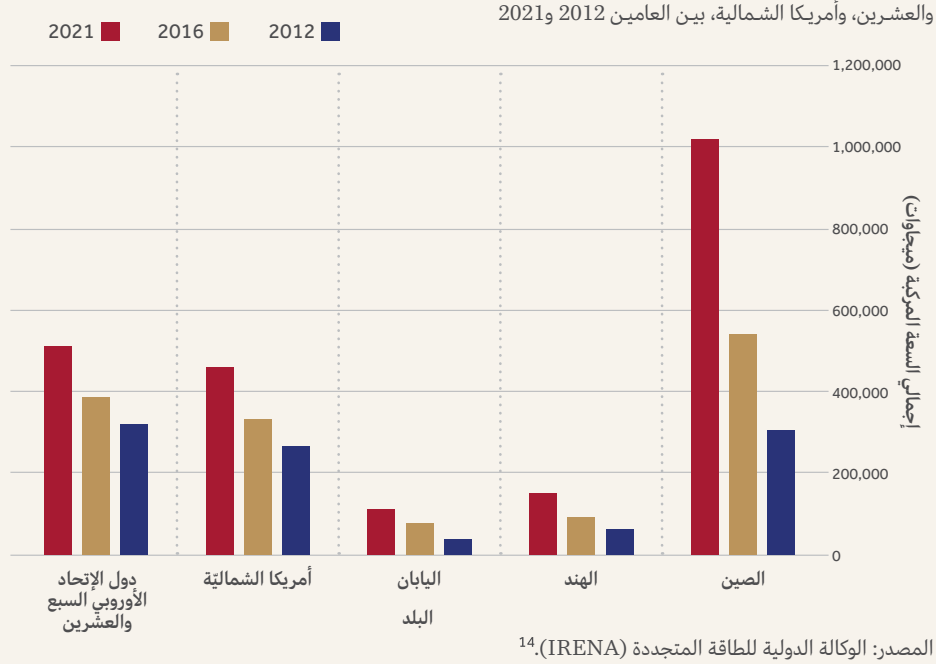

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).[14]

وبحسب التقرير الأخير الصادر عن بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة (BNEF) الأخير، بلغ إجمالي الاستثمارات العالمية في التحوّل في مجال الطاقة 1,1 تريليون دولار في العام 2022—بزيادة قدرها 31 في المئة عن العام 2021—حيث استحوذت آسيا على نصفها تقريباً.[15] تبقى الطاقة المتجددة—الرياح، والطاقة الشمسية، ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى—قطاع الاستثمار الأكبر، حيث سجّلت رقماً قياسياً جديداً بلغ 495 مليار دولار في العام 2022، بزيادة قدرها 17 في المئة عن العام 2021.[16] شكّلت الصين أكبر مستثمر في التحول في مجال الطاقة، حيث خصّصت 546 مليار دولار في العام 2022، "ما يقارب نصف الإجمالي العالمي... بما في ذلك الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، واستخدام الكهرباء في قطاع النقل، واستخدام الكهرباء في التدفئة، واحتجاز الكربون وتخزينه، والهيدروجين والمواد المستدامة".[17]

صحيح أنّ الصين تحتلّ المرتبة الرابعة بعد أوروبا والولايات المتحدة واليابان من حيث ابتكار الطاقة منخفضة الكربون (LCE)،[18] إلّا أنّها تهيمن على إنتاج التقنيات والمكونات المصنعة بكميات كبيرة—بفضل تكاليف التصنيع المنخفضة، والقاعدة القوية في إنتاج المواد، ودعم السياسات المستمر في قطاعات الصناعة هذه.[19] فهي تتحكّم على الأقل في نصف الناتج لمعظم التقنيات الرئيسية، ولا سيما الطاقة الشمسية الكهروضوئية وبطاريات السيارات الكهربائية،[20] ممّا يوفّر فرصاً جديدة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان المستوردة للتكنولوجيا، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

مشهد تحول الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد حقّقت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات هامّة لإتمام إستراتيجياتها المتعلّقة بتغير المناخ. فقد أطلقت كلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجي مبادرات وقوانين وبرامج تهدف إلى معالجة مسألة تغير المناخ وتحقيق الأهداف المحدّدة في إستراتيجياتها التنموية الوطنية، بالإضافة إلى بنية الحوكمة المطوّرة حديثاً والتي تساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ وعلى التكيّف مع البيئة المتغيّرة. تعهّدت دول مجلس التعاون الخليجي كافّة، باستثناء قطر، بتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن أو في فترة قريبة من ذلك، لتستكملها بإستراتيجيات مناخية وطنية شاملة (الجدول 2). بينما لا تزال مصادر الهيدروكربونات تهيمن على إنتاج واستهلاك الطاقة اليوم، وخاصة النفط والغاز، فقد وضعت دول مجلس التعاون الخليجي أهدافاً ومبادرات لتوسيع نطاق الاستثمارات في مصادر وتقنيات تعتمد على موارد نظيفة وبديلة، مثل مصادر الطاقة المتجدّدة، وكفاءة استخدام الطاقة، والهيدروجين، واحتجاز الكربون وتخزينه، والطاقة النووية.

بالإضافة إلى ذلك، إنضمت دول مجلس التعاون الخليجي إلى عددٍ من المبادرات الدولية المتعلّقة بالمناخ. وتشمل منتدى قيادة عزل الكربون، الذي تمّ إنشاؤه لتحسين الكفاءة وخفض تكلفة تقنية احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS)؛[21] المنتدى الوزاري للطاقة النظيفة وبعثة الابتكار؛[22] ومبادرة شركات النفط والغاز بشأن المناخ—وهي مجموعة تطوعية من الرؤساء التنفيذيين الذين يمثّلون 30 في المئة من إنتاج النفط والغاز العالمي ويتعاونون لإيجاد حلول مناخية للبلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك تحقيق انبعاثات الميثان شبه الصفرية لما دون 0,2 في المئة بحلول العام 2025.[23] في أبريل 2021، إنضمت المملكة العربية السعودية وقطر إلى أربع دول أخرى في إنشاء منتدى المنتجين الكبار لتصفير صافي انبعاثات الكربون، الذي يجمع بين كندا والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، والتي تمثل مجتمعة 40 في المئة من إنتاج النفط والغاز في العالم.[24] علاوة على ذلك، تشارك دول مجلس التعاون الخليجي كافة في التعهد العالمي بشأن الميثان، والذي يسعى إلى خفض انبعاثات الميثان بشكل جماعي بنسبة 30 في المئة بحلول العام 2030، مقارنة بمستويات العام 2020.[25]

الجدول 2: الإستراتيجيات والسياسات والأهداف والمبادرات المتعلّقة بالمناخ في دول مجلس التعاون الخليجي الستة

البلد	تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية	الأهداف المتعلّقة بالطاقة المتجددة	خفض الانبعاثات	الإستراتيجيّة الوطنية لتغيّر المناخ	المبادرات المناخية/كيانات الحوكمة
البحرين	نعم، بحلول العام 2060	5 في المئة بحلول العام 2025 10 في المئة بحلول العام 2035	خفض الانبعاثات بنسبة 30 في المئة بحلول العام 2035 وتحقيق صافي الانبعاثات الصفريّة بحلول العام 2060	كلا	اللجنة الوطنية المشتركة لتغير المناخ (2007)
الكويت	نعم، بحلول العام 2060	15 في المئة بحلول العام 2030	تجنب 7,4 في المئة من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول العام 2035 مقارنة بمستويات العمل المعتادة	كلا	اللجنة الوطنية الكويتية لتغيّر المناخ
عمان	نعم، بحلول العام 2050	10 في المئة بحلول العام 2025 30 في المئة بحلول العام 2030	خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7 في المئة مقارنة بسيناريو العمل المعتاد بحلول العام 2030	الإستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من تغير المناخ (2020–2040) الإستراتيجية الوطنية للحياد الكربوني	لائحة إدارة الشؤون المناخية (2016) الإستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ مركز عمان للحوكمة والاستدامة
قطر	كلا	20 في المئة بحلول العام 2030	خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25 في المئة بحلول العام 2030	نعم	لجنة التغير المناخي والتنمية النظيفة (برئاسة وزارة البيئة)
المملكة العربية السعودية	نعم، بحلول العام 2060	50 في المئة بحلول العام 2030	خفض غازات الدفيئة وتجنبها وإزالتها بمقدار 278 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول العام 2030	نعم (البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون) مبادرة السعودية الخضراء	اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة/السلطة الوطنية المعينة (2009) المنتدى السعودي للأبنية الخضراء (2010) المركز السعودي لكفاءة الطاقة (2012) شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة
الإمارات العربية المتحدة	نعم، بحلول العام 2050	طاقة نظيفة بنسبة 50 في المئة (44 في المئة طاقة متجددة، و6 في المئة طاقة نووية) بحلول العام 2050	خفض الانبعاثات بنسبة 31 في المئة مقارنة بسيناريو العمل المعتاد للعام 2030	نعم (2017: إستراتيجية التنمية الخضراء/الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015–2030)	إستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030 بورصة أبوظبي لتداول أرصدة الكربون وغرفة المقاصة

تتّسم إمكانات الطاقة المتجدّدة، وتحديداً الطاقة الشمسية، بالأهميّة—وتحديداً بالنسبة للبلدان الواقعة في حزام الشمس في شبه الجزيرة العربية. واستجابة لديناميات سوق الطاقة المتغيرة، تتطوّر سوق الطاقة المتجدّدة في دول مجلس التعاون الخليجي الستة، والتي حدّدت جميعها أهدافاً للطاقة المتجددة لعامي 2025 و2030، بالإضافة إلى أهداف طموحة طويلة الأجل لعام 2050 (الجدول 2).

ارتفع إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجدّدة في المنطقة من 56 ميجاوات في العام 2011 إلى 3,261 ميجاوات في العام 2020.[26] وفي نهاية ذلك العام، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تملك 146 جيجاوات من سعة الطاقة المركبة، والتي استحوذت الطاقة المتجددة على 3,721 ميجاوات منها (الرسم البياني 4). من حيث مصادر الطاقة المتجددة، تبقى تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الأكثر انتشاراً (71 في المئة)، تليها الطاقة الشمسية المركّزة بنسبة 23 في المئة، الكتلة الحيوية والنفايات (4 في المئة)، والرياح (2 في المئة).[27] كانت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة إقليمياً في تبنيها للطاقة المتجددة، حيث تمثل 68 في المئة من إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجددة على المستوى الإقليميّ، تليها المملكة العربية السعودية (16 في المئة) وسلطنة عمان (9 في المئة) (الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4: القدرة المركبة للطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، بين العامين 2011 و2021

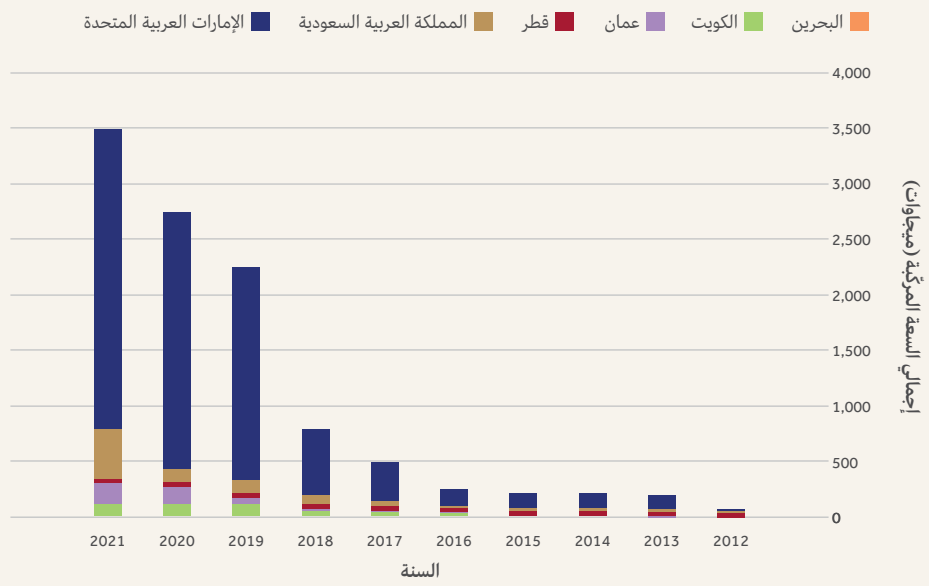

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة، " إحصاءات قدرة الطاقة المتجددة 2021".[28]

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين المتعلّقة بالتحوّل في مجال الطاقة

التحوّل في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجدّدة

لقد استخدمت الصين خبرتها في مجال التكنولوجيا المتجدّدة للحصول على موطئ قدم كبير في سوق دول مجلس التعاون الخليجي. يختلف اختراق بكين بحسب الجهة المستوردة، ونوع الاستيراد، والمدّة الزمنية. إذ يعتبر اختراقها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأعلى بالنسبة لمنتجات الطاقة الشمسية مقارنة بمنتجات طاقة الرياح (الرسمان البيانيان 5 و6).

الرسم البياني 5: واردات دول مجلس التعاون الخليجي من مكوّنات الطاقة الشمسية بحسب البلد المورّد، بين العامين 2018 و2020

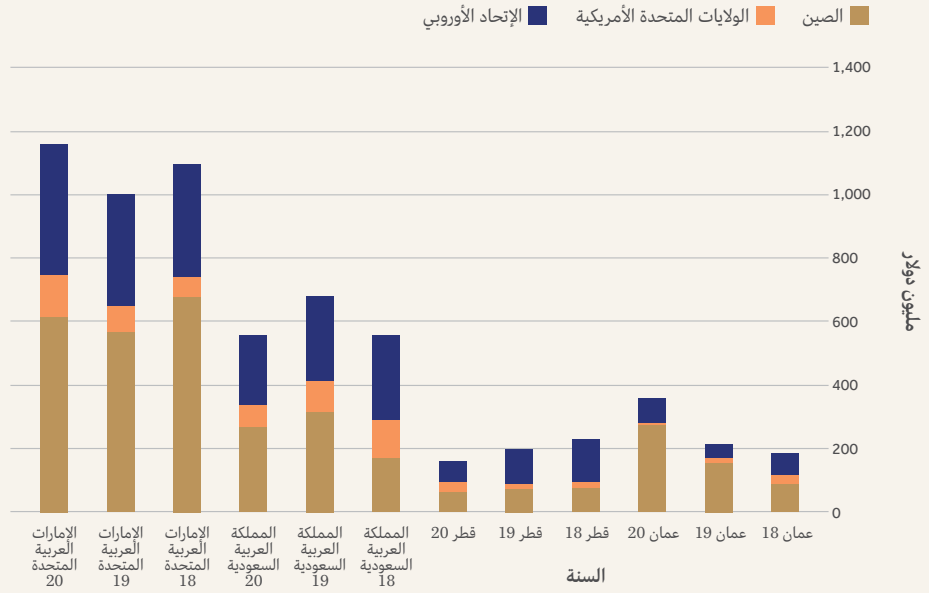

المصدر: Emre Hatipoglu, Aisha Al-Sarihi, and Brian Efird. "Geopolitical Challenges of Renewable Energy Adoption in MENA." In Handbook on the Geopolitics of the Energy Transition, ed. Daniel Scholten. Elgar Handbooks in Energy, the Environment and Climate Change. Surrey, UK: Edward Elgar Publishing, forthcoming.

الرسم البياني 6: واردات دول مجلس التعاون الخليجي من مكوّنات طاقة الرياح بحسب البلد المورّد، بين العامين 2018و2020

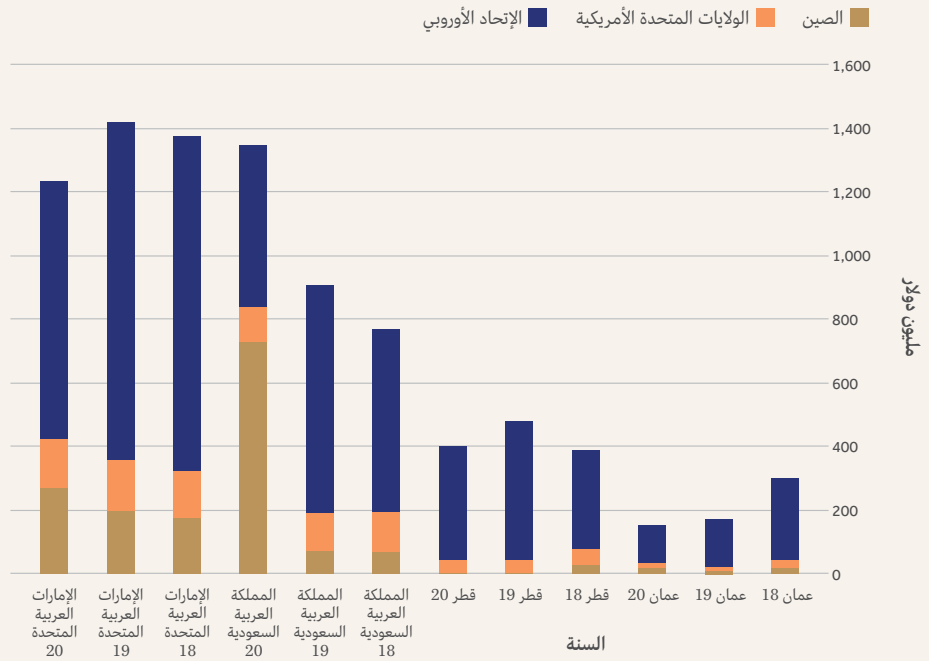

المصدر: "Hatipoglu, Al-Sarihi, and Efird, "Geopolitcal Challenges of Renewable Energy.

ارتفعت حصة الصين من الطاقة الشمسية في عمان من 47 في المئة في العام 2018 إلى 76 في المئة في العام 2020. شهدت قطر والمملكة العربية السعودية زيادات أقلّ، حيث وصلت إلى 41 في المئة و48 في المئة على التوالي في العام 2020. بخلاف ذلك، انخفضت حصتها في الإمارات العربية المتحدة من 62 في المئة إلى 53 في المئة في الفترة نفسها.[29] واعتمدت المملكة العربية السعودية على الصين من أجل المعدات المتعلّقة بطاقة الرياح في العام 2020 واستوردت أكثر من نصف احتياجاتها. وشهدت الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان نمواً واضحاً ولو بنطاق أصغر، حيث استحوذت الصين على 22 في المئة و13 في المئة، على التوالي، من واردات مكوّنات طاقة الرياح.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة

تشهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة بين المنطقتين تطوراً أيضاً. في العام 2019، تعاونت شركتا أكوا باور (ACWA Power) وهواوي (Huawei) على تطوير محطة سكاكا للطاقة الشمسية، وهي أول محطة للطاقة المتجدّدة على مستوى المرافق في السعودية.[30] شهد منتدى الحزام والطريق الثاني في مايو من العام 2019 على حدّ سواء صفقات رسمية أبرمتها أكوا باور مع باور تشاينا (Power China) وشركة مجموعة جيزوبا الصينية (China Gezhouba Group Company) وبنك الصين (Bank of China).[31]

تنشط الصين أيضاً في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، يقوم إئتلاف شركات مؤلف من هيئة كهرباء ومياه دبي، وأكوا باور، وصندوق طريق الحرير بتطوير المرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية.[32] تضمّ عملية تطوير محطة نور أبو ظبي للطاقة الشمسية، والتي تبلغ قيمتها 871,1 مليون دولار، شركة "جينكو سولار" الصينية لتصنيع الألواح الشمسية (Jinko Solar Holding) كشركة مطوّرة مشاركة. بمجرد الانتهاء من المشروع، ستمتلك المحطة قدرة إنتاج توازي 1,2 جيجاوات من الطاقة.[33] علاوة على ذلك، تهدف شركة "مصدر" الإماراتية إلى توسيع شراكتها مع مشاريع مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك شراكتها في رأس المال مع مجموعة الموارد الصينية (China Resources Group).[34] تمتلك شركة "جينكو سولار" الصينية 20 في المئة من الأسهم في محطة سويحان للطاقة الشمسية الكهروضوئية في أبوظبي والتي تبلغ سعتها الإنتاجيّة 1,2 جيجاوات، وتتطلب استثمارات إجمالية قدرها 872 مليون دولار.[35] وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على إقراض 60 مليون دولار لمحطة الطاقة الشمسية عبري 2 بقدرة إنتاجيّة تصل إلى 500 ميجاوات في عمان.[36] تمثّل المحطّة أوّل استثمار يقوم به البنك في مشروع للطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشراكة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الهيدروجين

بينما تسعى كلّ من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير اقتصادات الهيدروجين، تهيمن، في الوقت الحالي، العلاقات مع الشركاء الغربيين، وخاصة الدول الأوروبية (الرسم البياني 7)، على الصفقات والإتفاقيات الثنائية لدول مجلس التعاون الخليجي لبناء البنية التحتية للهيدروجين وتشغيلها، وتسهيل تجارة الهيدروجين عبر الحدود. بدأت الشراكة في مجال الهيدروجين بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي مؤخّراً في خلال زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى الرياض في ديسمبر 2023، حين وقّعت شركات سعودية وصينية 34 إتفاقية استثمار تشمل قطاعات متعدّدة، مثل الطاقة الخضراء، والهيدروجين الأخضر، والطاقة الكهروضوئية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات السحابية، والنقل، والخدمات اللوجستية والصناعات الطبية، والإسكان، ومصانع البناء.[37]

الرسم البياني 7: التحالفات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم في مجال الهيدروجين—الدول التي أبرمت مذكرات تفاهم أو شراكات أو إتفاقيات

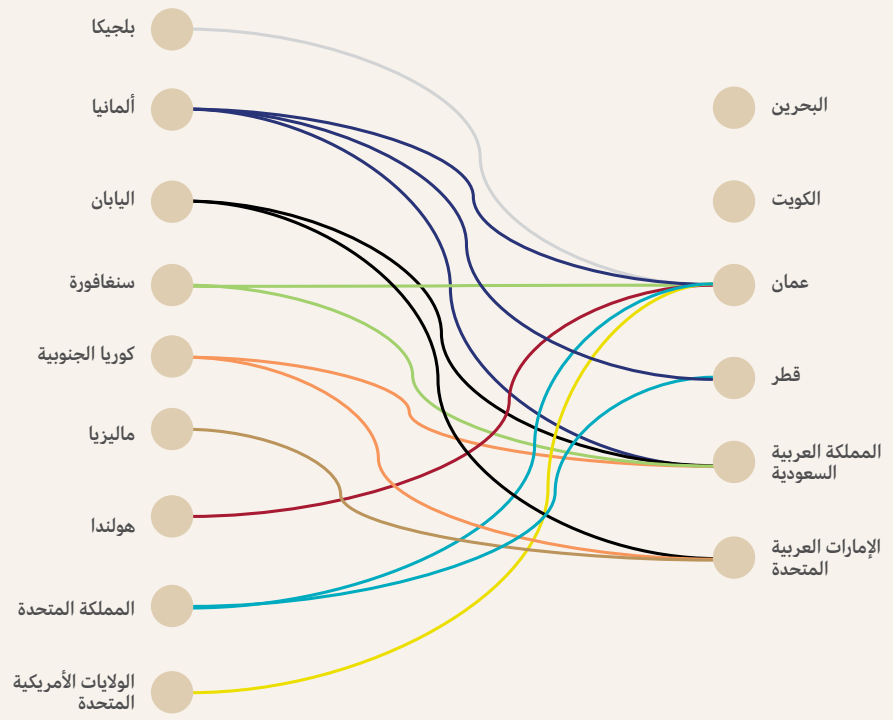

المصدر: مقتبس من عائشة السريحي "Gulf States Hedge Against Global Energy Transition, Now With Hydrogen," The Arab Gulf States Institute in Washington (blog), June 21, 2022, https://agsiw.org/gulf-states-hedge-against-global-energy-transition-now-with-hydrogen/.

الخلاصة وتوصيات السياسات: الطريق نحو الأمام

لا تـزال الشـراكات بيـن الصيـن والـدول الخليجيّـة تتمحـور بشـكلٍ أساسـيّ حـول تلبيـة احتياجـات الصيـن مـن الطاقـة. وفيمـا كانـت الاسـتثمارات الصينيـة تنمـو فـي أنحـاء المنطقـة كافـة لتشـمل مجـالات متنوعـة مـن الاسـتثمارات فـي السـنوات القليلـة الماضيـة، إلّا أنّهـا لا تـزال تركّـز علـى قطـاع الطاقـة، بمـا فـي ذلـك المرافـق والصناعـات البتروكيماويـة. وقـد اسـتخدمت الصيـن خبرتهـا فـي مجـال التكنولوجيـا المتجـددة للحصـول علـى موطـئ قـدم كبيـر فـي سـوق الطاقـة النظيفـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي.

تهيمـن الصيـن، باعتبارهـا المنتـج الرئيسـيّ للتقنيـات والمكونـات المصنّعـة بكميّـات كبيـرة، علـى واردات دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن مكوّنـات الطاقـة الشمسـية، فضـلاً عـن تعامـل متزايـد فـي قطاعـات أخـرى، مثـل طاقـة الريـاح، والهيدروجيـن، واحتجـاز الكربـون وتخزينـه. وإذ تسـعى دول مجلـس التعـاون الخليجـي بمعظمهـا والصيـن جاهـدةً لتحقيـق صافـي الانبعاثـات الصفريـة بحلـول منتصـف القـرن أو فـي فتـرة قريبـة مـن ذلـك، يمكـن للمنطقتيـن توسـيع علاقاتهمـا لتتخطّـى حـدود تجـارة النفـط والغـاز وتوطيـد شـراكاتهما وتعاونهمـا ذات المنفعـة المتبادلـة فـي تقنيـات الطاقـة منخفضـة الكربـون واسـتثماراتها. حتـى فـي سـيناريو صافـي الانبعاثـات الصفريـة، سـتسـتمر الهيدروكربونـات فـي تأديـة دور فـي تلبيـة احتياجـات الطاقـة المسـتقبلية، لا سـيما فـي القطاعـات التـي يصعـب تخفيفهـا. تـرى كلّ مـن الصيـن ودول مجلـس التعـاون الخليجـي أنّ الهيدروكربونـات سـتسـتمرّ فـي تلبيـة احتياجـات الطاقـة العالميـة، وإن تراجـع دورهـا، فـي عالـم خالٍ مـن الانبعاثـات الكربونيّـة.

بالتالـي، ينبغـي علـى الطرفيـن إعطـاء الأولويـة للقطاعـات ذات النفـع المشـترك الأعلـى. يُعـد السـعي إلـى تخضيـر إمـدادات الهيدروكربـون المُصـدرة فرصـة مربحـة للطّرفيـن لتحقيـق أهدافهمـا الاقتصاديـة فـي إزالـة الكربـون. وينبغـي علـى الحكومـات والقطـاع الخـاص النظـر فـي ربـط الشـراكات الهيدروكربونيـة باسـتثمارات الطاقـة النظيفـة وتوسـيع نطـاق الاسـتثمارات التـي تعمـل علـى إزالـة الكربـون مـن القطـاع الحالـي، وتوسـيع قطـاع الهيدروكربونـات، بمـا فـي ذلـك التوسّـع فـي تقنيـات احتجـاز الكربـون واسـتخدامه وتخزينـه، وكفـاءة الطاقـة، والهيدروجيـن.

علـاوة علـى ذلـك، يمكـن للمنطقتيـن الاسـتفادة مـن ريـادة الصيـن الصاعـدة فـي الطاقـة النظيفـة مـن خـلال تعزيـز الشـراكة فـي ابتـكارات الطاقـة النظيفـة. بينمـا تؤدّي الصيـن دوراً رائـداً فـي الابتـكارات منخفضـة الكربـون، لا تـزال أنظمـة ابتـكار الطاقـة النظيفـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي مراحلهـا الأولـى. يمكـن لزيـادة التعـاون فـي مجـال البحـث وتبـادل الطـلاب والباحثيـن أن يسـهّل تبـادل المعرفـة بشـكل أوسـع ويدعـم تكامـل الابتـكارات الجديـدة بيـن المنطقتيـن.

ينبغـي علـى الحكومـات أن تسـهّل تبـادل المعرفـة والخبـرة الفنيـة فـي مجـال تكنولوجيـا الطاقـة النظيفـة ومجـالات السياسـة العامـة. ويمكـن تحقيـق ذلـك بطـرق مختلفـة، مثـل تنظيـم المنتديـات والمؤتمـرات وورش العمـل. كمـا يمكـن للمنطقتيـن الاسـتفادة مـن تدفـق التمويـل المتنامـي مـن خـلال تعزيـز الشّـراكات بيـن الصيـن والمؤسسـات القائمـة فـي منطقـة الخليـج.

الهوامش

1. "International Rankings: Total energy consumption U.S. Energy Information Administration, "2021 accessed May 23, 2023, https://www.eia.gov/international/rankings/world?pa=44&u=2&f=A&v=none&y=01%2F01%2F2021.

2. Joseph Webster and Joze Pelayo, "China is getting comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West must pragmatically adapt to its growing regional influence," MENASource (blog), Atlantic Council, April 5, 2023, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/china-is-getting-comfortable-with-the-gulf-cooperation-council-the-west-must-pragmatically-adapt-to-its-growing-regional-influence/.

3. Giulia Interesse, "China and the GCC: Bilateral Trade and Economic Engagement," China Briefing, August 25, 2022, https://www.china-briefing.com/news/china-and-the-gcc-bilateral-trade-and-economic-engagement/.

4. "NDC Information: The Paris Agreement," United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), accessed May 23, 2022, https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement.

5. James McBride, Noah Berman, and Andrew Chatzky, "China's Massive Belt and Road Initiative," Council on Foreign Relations, updated February 2, 2023, accessed May 23, 2023, https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative#:~:text=Launched%20in%202013%20by%20President,and%20Europe%20through%20physical%20infrastructure.

6. "Xi Jinping Delivers Important Speech at Headquarters of the League of Arab States, Stressing to Jointly Create a Bright Future for Development of China-Arab Relations and Promote National Rejuvenation of China and Arab States to Form More Convergence," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Press Release, January 22, 2016, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/2016zt/xjpdstajyljxgsfw/201601/t20160125_704485.html.

7. Dongmei Chen and Wenke Han, Deepening Cooperation between Saudi Arabia and China, Discussion Paper, (Riyadh, KSA: The King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), March 2019), https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP53.

8. American Enterprise Institute (AEI) Database, "China Global Investment Tracker," 2022, https://www.aei.org/china-global-investment-tracker/.

9. Robert Mogielnicki, "Growing China-Gulf Economic Relations Have Limits," The Arab Gulf States Institute in Washington (blog), February 16, 2022, https://agsiw.org/growing-china-gulf-economic-relations-have-limits/.

10. The Observatory of Economic Complexity (OEC) Database, "Crude Petroleum," 2020, accessed May 29, 2023, https://oec.world/en/profile/hs/crude-petroleum?yearSelector1=2020.

11. U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Executive Summary: China, Analysis Report, (Washington, D.C.: U.S. Energy Information Administration, August 8, 2022), https://www.eia.gov/international/analysis/country/CHN.

12. American Enterprise Institute (AEI) Database, "China Global Investment Tracker," 2022, accessed May 23, 2023, https://www.aei.org/china-global-investment-tracker/.

13. "Progress on the Implementation of China's Nationally Determined Contributions (2022)," The State Council of the People's Republic of China, November 12, 2022, https://www.gov.cn/xinwen/2022-11/12/5726372/files/b01ead68146e4dc293b1b4463be2eb20.pdf.

14. International Renewable Energy Agency (IRENA), "Renewable Energy Capacity Statistics 2021," April 2021, https://www.irena.org/publications/2021/March/Renewable-Capacity-Statistics-2021.

15. "Global Low-Carbon Energy Technology Investment Surges Past $1 Trillion for the First Time," BloombergNEF (blog), January 26, 2023, https://about.bnef.com/blog/global-low-carbon-energy-technology-investment-surges-past-1-trillion-for-the-first-time/.

16. Ibid.

17. Ibid.

18. Yann Ménière et al., Patents and the Energy Transition: Global Trends in Clean Energy Technology Innovation, Report, (Paris: Intranational Energy Agency, April 2021), https://www.iea.org/reports/patents-and-the-energy-transition.

19. Energy Technology Policy (ETP) Division and IEA, Energy Technology Perspectives 2023, Report, (Paris: Intranational Energy Agency, January 2023), https://www.iea.org/reports/energy-technology-perspectives-2023.

20. Ibid.

21. "About CSLF," Carbon Sequestration Leadership Forum, accessed May 24, 2023, https://www.cslforum.org/cslf/About-CSLF.

22. "Energy: Clean Energy Ministerial and Mission Innovation," European Commision, accessed May 24, 2023, https://energy.ec.europa.eu/topics/international-cooperation/international-organisations-and-initiatives/clean-energy-ministerial-and-mission-innovation_en.

23. "Reducing Methane Emissions," Oil and Gas Climate Initiative (OGCI), August 25, 2022, https://www.ogci.com/action-and-engagement/reducing-methane-emissions/.

24. "Joint Statement on Establishing a Net-Zero Producers Forum between the Energy Ministries of Canada, Norway, Qatar, Saudi Arabia, and the United States," Energy.gov, April 23, 2021, https://www.energy.gov/articles/joint-statement-establishing-net-zero-producers-forum-between-energy-ministries-canada.

25. "About the Global Methane Pledge," Global Methane Pledge, https://www.globalmethanepledge.org.

26. IRENA, "Renewable Energy Capacity Statistics 2021".

27. Ibid.

28. Ibid.

29. Emre Hatipoglu, Aisha Al-Sarihi, and Brian Efird, "Geopolitical Implications of Energy Transition in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries," in Handbook on the Geopolitics of the Energy Transition, ed. Daniel Scholten. (Surrey, UK: Edward Elgar Publishing) (forthcoming).

30. Robert Mogielnicki, "China Strengthens Its Presence in Gulf Renewable Energy," The Arab Gulf States Institute in Washington (blog), June 10, 2020, https://agsiw.org/china-strengthens-its-presence-in-gulf-renewable-energy/.

31. Ibid.

32. Ibid.

33. Ibid.

34. Ibid.

35. Ibid.

36. Ibid.

37. "Saudi, Chinese Companies Sign 34 Investment Agreements," Saudi Gazette, December 8, 2022, https://saudigazette.com.sa/article/627778.

سياسة "التطلّع غرباً" الهندية تتوافق مع سياسة "التطلّع إلى الشرق" الخليجية

نارايانابا جاناردهان

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية | الإمارات العربية المتحدة

نارايانابا جاناردهان هو خبير في الشؤون الإقليمية منذ أكثر من 25 عاماً. يركّز بحثه على تحليل الشراكات المتطوّرة بين منطقة الخليج وآسيا. وبصفته مدير البحث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسيّة، يقوم بتيسير عمليّة توجيه البرامج المختلفة لتحقيق أجندة سياسة المؤسّسة الإستراتيجية. يقدّم جونردهان للدبلوماسيين شهادات في الدراسات العليا وماجستير الآداب ودورات تدريبيّة تنفيذيّة حول السياسات الخارجيّة في منطقة الخليج وآسيا. من بين كتبه الأربعة، كان آخرها بعنوان: "The Arab Gulf's Pivot to Asia: From Transactional to Strategic Partnerships" (ed., Gerlach, 2020). حصل على درجة الدكتوراه من جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي، وهو زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربيّة في واشنطن ومدير تحرير مساعد لمجلة الدراسات العربية (روتليدج). ويشارك أيضاً في عدد من مبادرات المسار 2 والمسار 1.5 ويساهم في أنشطة مراكز الفكر والبحوث الدوليّة والمنشورات الأكاديميّة ووسائل الإعلام.

المقدّمة

تتخطّى العلاقة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجيّ حدود النفط والتبادل التجاريّ والعمّال الوافدين، وهي علاقة تتجذّر في حضارات تاريخيّة وروابط تكافليّة استمرّت لعقود. وتحوّل هذه السبل الجديدة العلاقةَ التقليدية بين البائع والمشتري إلى شراكة إستراتيجية تقوم على الاستثمار المتبادل، وتطوير البنية التحتية التي تربط أمن الطاقة بالأمن الغذائي، والطاقة المتجدّدة، وجسور الذكاء الاصطناعي، والتعاون في مجال الفضاء، وإنشاء المبادرات المصغّرة، والتعاون الدفاعي والأمني.

وقد جرت هذه التغييرات على أربعة نطاقات. أوّلاً، تدرك سياسة "التطلّع إلى الشّرق" التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي تحوّل مركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا، بما في ذلك الهند. ثانياً، نظراً لعلاقات الهند الودية مع إيران، تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز نفوذها ومصالحها. وبالمثل، فضّلت الدول الخليجيّة تعزيز علاقاتها مع الهند على علاقاتها مع باكستان إدراكاً منها لإمكانيات السوق. على سبيل المثال، استمرّت دول مجلس التعاون الخليجي بالمراوغة بعد التغييرات الدستورية التي شهدتها الهند في كشمير في العام 2019—واستثمرت في تنميتها في العام 2023—على الرغم من انزعاج باكستان.[1] ثالثاً، تقوم القوى الوسطى مثل الهند وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة ضبط مناهجها في عالم متعدّد الأقطاب بشكل متزايد. فهي تركّز أكثر على الديناميات الاقتصادية التعاونية بدلاً من سياسات المواجهة. وقد أدّى ذلك إلى تجمّعات جغرافية جديدة غير متجاورة مثل مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي التي تضمّ الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة (I2U2).

أخيراً، من المهم وضع هذه المسائل في إطار مناصرة غير متوقّعة لسياسات الهند الحديثة تجاه الدول الإسلامية—حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي اليمينية القومية الهندوسية. بينما كثّفت حكومة مودي الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة، إلّا أنّ انخراطها القوي في منطقة الخليج، والذي يتعارض مع سياساتها المحلية للاستقطاب القائم على الدين، يسلّط الضوء على سياسة الهند الخارجية غير الأيديولوجية. من ناحية أخرى، كما هو الحال بالنسبة للتنويع الاقتصادي، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي على حدّ سواء إلى تنويع سياستها الخارجية مع الهند وغيرها، وربط المصالح الاقتصادية بالمصالح الدبلوماسية والأمنية.

يركّز هذا الفصل على العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً ما بين العامين 2014 و2022، في الفترة التي تولّت فيها حكومة مودي السّلطة. يطرح هذا الفصل مسألة رئيسيّة: ما هي الديناميات التي تقود العلاقات الإستراتيجية بين الحكومة الهندية ذات التوجّه الهندوسي ودول مجلس التعاون الخليجي المسلمة؟

بالإجابة عن هذا السؤال، يتناول هذا الفصل كيفية استكشاف الهند ودول مجلس التعاون الخليجي لمجالات جديدة. كما ويحلّل كيف اتّخذت العلاقات الاقتصادية شكلاً إستراتيجياً وما هي آثار ذلك على الهند والمنطقة. ويشير هذا الفصل إلى أنّ عوامل متعدّدة—اتّساع مجال نفوذ الهند إلى ما بعد شبه القارة، وتأدية دول مجلس التعاون الخليجي أدوار تفوق حجمها، وتأثير القوى الغربيّة المتناقض—تشجّع على البحث عن قواعد بديلة للعلاقات، ممّا يطرح فرصاً وتحديات في المستقبل.

السياسة الخارجية غير الأيديولوجية

وإذ يقرّ النقّاد بأنّ "العلاقات الودّية مع اثنين من الخصوم الرئيسيين في المنطقة: إيران والمملكة العربية السعودية" لم تكن "إنجازاً بسيطاً" حقّقته "حكومة قومية هندوسية بلا خجل"، إلّا أنّهم يناقشون أنّ "الإساءة الصارخة للمجتمعات المسلمة في الهند تعرّض اليوم نهج نيودلهي الدبلوماسي المصمّم بعناية بشأن الشرق الأوسط للخطر".[2] ويسلّطون الضوء على حالات العنف المتزايدة ضدّ المسلمين منذ تولّي حكومة مودي السّلطة. وردت تلميحات مماثلة في العام 2019 عندما ألغت الهند وضع الحكم الذاتي لإقليمي جامو وكشمير، ووضعتهما تحت إشراف نيودلهي مباشرة.[3]

استخدمت الهند بالفعل دبلوماسية الطوارئ للتأكيد على مواقف نيودلهي، إلّا أنّه لم تقدّم أيّ حكومة من دول مجلس التعاون الخليجي اعتراضاً رسمياً حول أيّ من المسألتين؛ باستثناء استدعاء عدد من الدول لمبعوثين هنود، بعد السخط الدولي، بسبب قيام زملاء مودي في الحزب بتعليقات مهينة ضد النبي محمّد في العام 2022.[4]

ومن دون التقليل من أهميّة هذه الشواغل، لا بدّ من طرح السؤال التالي: هل أثرّت تصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ضد الإسلام قبل الانتخابات في علاقاته مع المنطقة بعد الانتخابات؟ هل أعادت المنطقة ضبط العلاقات مع الصين بناءً على معاملة بكين للأويغور؟

في الواقع، لقد استفادت العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي من نهج غير أيديولوجي. منحت كلّ من الإمارات والبحرين مودي أرفع الأوسمة المدنيّة لديها قبل انتخابات 2019 مباشرة. وقبلها بثلاث سنوات، قامت المملكة العربية السعودية بالأمر ذاته.[5] كما اتّبعت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً تدريجيّاً للترخيص ببناء أول معبد هندوسي في أبو ظبي. فيما بدأت المملكة العربية السعودية بعرض أفلام بوليوود في العام 2017.

وبالتالي، تمثّل الدول الخليجية واليابان والولايات المتحدة "الرموز الثلاثة" التي "فكّها الرئيس مودي لمنح الهند دفعة قوية في السياسة الخارجية".[6] تُظهر قدرة الرئيس مودي على تغيير العلاقات مع الدول الخليجيّة، "وتجنّب التورط في الخلافات الحالية بين الدول الخليجية في الوقت عينه والحفاظ على علاقات جيدة مع إيران، براعةً حيّرت حتى الولايات المتحدة".[7] يؤكّد التركيز على البراغماتية وإستراتيجيات التحوّط من الجانبين على متانة العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

تمثّل الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم. إذ تستورد 85 في المئة من احتياجاتها، ممّا يجعلها أكبر مستورد للطاقة في العالم من حيث نسبة الاعتماد المئوية.[8] بلغت فاتورتها لاستيراد النفط 119 مليار دولار في 2021–2022،[9] ومن المتوقّع أن تصبح الهند أكبر مستهلك للطاقة بحلول العام 2035.[10] فهي تستورد النفط الخام من 50 دولة تقريباً، إلّا أنّ حوالي 60 في المئة من وارداتها تأتي من العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. احتلّت روسيا المركز الثالث في العام 2022 وسط الحرب ضد أوكرانيا.[11] وعلى صعيد الغاز، تعدّ قطر المورّد الأكبر.[12]

قرّرت شركة أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في العام 2018 المساهمة بنسبة 50 في المئة في مصنع تكرير في الهند بقيمة 44 مليار دولار، لتتحوّل كلّ منها من مجرّد بائعٍ ومشترٍ إلى شريك إستراتيجيّ.[13] استثمرت الإمارات العربية المتحدة في اثنين من مرافق تخزين النفط في الهند في صفقة مربحة للطرفين. بالمقابل، حصل ائتلاف الشركات الهنديّة على نسبة 10 في المئة من حقل زاكوم السفلي، حقل نفطيّ بحريّ في دولة الإمارات العربية المتحدة، في العام 2018، ممّا جعله استثماراً مشتركاً.[14] وعلى نحو مماثل، إتّفقت شركة "ريلاينس إندستريز" (Reliance Industries) مع شركة بترول أبوظبي الوطنية في العام 2021 لتطوير منشأة للمواد الكيميائيّة في الرويس بقيمة 2 مليار دولار.[15]

بلغت فاتورة التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي 154 مليار دولار في 2021–2022، بعد أن كانت 7 مليارات دولار فحسب في 2000–2001.[16] واستحوذت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على معظم هذا الحجم التجاري لتحتلّا المرتبة الثالثة والرابعة من بين أكبر الشركاء التجاريين للهند. علاوة على ذلك، أعربت المملكة العربية السعودية عن اهتمامها طويل الأجل باستثمار 100 مليار دولار والإمارات باستثمار 75 مليار دولار في الهند.[17]

وقد تحقّق عدد من هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة كما أشرنا سابقاً. وتشمل شركة موانئ دبي العالمية، مشغّل موانئ دبي، والصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية (NIIF) اللذان تعاونا لاستثمار ما يصل إلى 3 مليارات دولار من الأسهم في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية في الهند في العام 2018.[18] جاء ذلك بعد توقيع الصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية صفقة بقيمة مليار دولار مع جهاز أبوظبي

للاستثمار في العام 2017.[19] استثمرت صناديق الثروة السيادية الخاصّة بالمملكة العربية السعودية وأبوظبي 3,5 مليار دولار في منصّات جيو (Jio Platforms) (الرقمية) التابعة لشركة ريلاينس إندستريز (Reliance Industries) في العام 2020.[20]

يتمثّل القاسم المشترك الآخر في القوى العاملة الوافدة. تعتبر الجالية الهنديّة أكبر جالية في المنطقة، حيث تشكّل 38,2 في المئة من عدد السكان.[21] فمن أصل 8,5 مليون هنديّ يعيشون هناك، أقام حوالي 3,5 مليون منهم في الإمارات العربية المتحدة في العام 2021.[22] جاءت نسبة حوالي 30 في المئة من التحويلات الهنديّة السنويّة—أي حوالي 100 مليار دولار أمريكي في العام 2022—دول مجلس التعاون الخليجي، وحلّت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على رأس اللائحة بعد الولايات المتحدة.[23]

تحوّلٌ إستراتيجيّ

بدأت العلاقة الإستراتيجيّة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي تتكوّن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عندما كانت دول مجلس التعاون الخليجي ضحية رهاب الإسلام في الغرب. وتزامن ذلك مع صعود الاقتصادات الآسيويّة، بما في ذلك الهند، ممّا حثّ دول مجلس التعاون الخليجي على تبنّي سياسة "التطلّع إلى الشرق". يشكّل مشروع "من الميناء إلى المزرعة" بين الإمارات العربيّة المتّحدة والهند مثالاً على ذلك. وهو عبارة عن منطقة زراعيّة مخصصة تزرع فيها المحاصيل لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة تحديداً، مع بنية تحتية لوجستيّة مخصّصة للميناء والتي سيتم تطويرها عن طريق الاستثمار الإماراتي.[24] في العام 2019، استثمرت 17 شركة إماراتيّة حوالي 7 مليارات دولار في هذا القطاع،[25] ممّا جعله تعاوناً إستراتيجياً في مجال "الأمن الغذائي لأمن الطاقة".

كما وضعت الدول الخليجيّة الأيديولوجيّة الدينيّة جانباً من خلال إصطفافها مع الهند أكثر منه مع باكستان، مشيرةً بذلك إلى أنّ "المنطق الاقتصادي هو المنطق السليم". وأبرمت الإمارات العربيّة المتّحدة والهند إتفاقيّة شراكة اقتصاديّة شاملة في العام 2022، من شأنها أن تزيد من حجم التجارة الثنائيّة السنوية والخدمات من 60 مليار دولار حالياً إلى 115 مليار دولار بحلول العام 2027.[26] بالإضافة إلى ذلك، ولّد إعلان الرياض 2010 وإتفاقيّة الشراكة الإستراتيجيّة الشاملة مع الإمارات العربيّة المتّحدة في العام 2017 زخماً تكتيكياً في المجال الأمني. وأشارت هذه الشراكات الأمنيّة إلى تحول إستراتيجي بعيداً عن شبكة الحماية المتمركزة حول الولايات المتحدة في المنطقة.

بالنظر إلى أبعد من العلاقات الثنائيّة، أصبحت الهند والإمارات العربيّة المتّحدة، إلى جانب إسرائيل والولايات المتّحدة، جزءاً من مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي (I2U2) وهي مبادرة مصغّرة تمّ تيسيرها بموجب إتفاقات أبراهام في العام 2020. تركّز هذه المجموعة على أوجه التآزر في مشاريع التكنولوجيا والبنية التحتية، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، والأمن البحري. في العام 2022، أعلنت المجموعة عن مشاريع للأمن الغذائي في الهند بقيمة 2,33 مليار دولار.[27]

تتماشى اليوم سياسة الهند الجديدة المتمثلة في "التطلّع غرباً" مع سياسة "التطلّع إلى الشرق" التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي. ممّا يشكّل أمراً إيجابياً لأنّه في حين أنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت في التطلّع إلى الشرق قبل عقدين من الزمن، قامت الهند بالمثل في وقت لاحق إذ كانت تعمل على تحسين علاقاتها مع الغرب. في العام 2015، أقرّت الهند أنّه: "في حال كانت الجبهة الشرقيّة تستند إلى سياسة طويلة الأمد، فالجبهة الغربيّة تُعتبر أكثر حداثة نسبياً من الناحية المفاهيميّة، على الرّغم من وجود الهند التاريخيّ في منطقة الخليج... قد تتطابق سياسة "التصرف شرقاً" (الآن) مع سياسة "التطلّع غرباً".[28]

ومنذ العام 2014، قام رئيس وزراء الهند مودي بزيارة إسرائيل—وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء هندي—وكافة دول الخليج من الجانبين، أقلّه مرّة واحدة، باستثناء الكويت. فقد زار

الإمارات العربيّة المتّحدة أربع مرات، آخرها في العام 2022—بعد انقطاع زيارات رؤساء وزراء الهند في الفترة الممتدة ما بين العامين 1982 و2015—كما زار المملكة العربيّة السعوديّة مرة ثانية في أواخر العام 2019.[29]

الديناميّات الأمنية

يستدعي نصيب الهند من الطاقة والتجارة والشتات على أن يشمل تعاملها مع منطقة الخليج التعاون الأمني. وتضمّ الإستراتيجيات الثنائيّة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وغسل الأموال، والأمن السيبراني، والجريمة المنظّمة، والإتجار بالبشر، ومكافحة القرصنة. تعتبر البيانات المشتركة بين الإمارات العربيّة المتّحدة والهند والصادرة بين العامين 2015 و2018 بمثابة أدوات إرشادية. وتُغيِّر مسارَ اللعبة نيّتُهما بتوسيع نطاق تفاعلهما ليشمل الأمن البحري، وتدريب الأفراد المسلّحين في منطقة الخليج، والمناورات المشتركة، والاستفادة من إنتاج المعدّات الدفاعية. واتّفقت الدولتان كذلك على تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية وترتيبات تسليم المجرمين. ولتيسير هذه المسائل، انخرطت الدولتان في حوار أمني استراتيجي منذ العام 2017، بمشاركة مجالس ومستشارين للأمن القومي. وتمّ تعيين ملحق الدفاع لدى البعثة الهندية في أبو ظبي منذ العام 2013.[30]

في العام 2018، منحت عُمان الهند إمكانيّة الوصول إلى ميناء الدقم الإستراتيجي في المحيط الهندي،[31] وتمّ التوقيع على مجلس الشراكة الإستراتيجية بين السعودية والهند في العام 2019.[32] علاوة على ذلك، بدأت الهند مناورات بحرية مشتركة مع الإمارات العربيّة المتّحدة في العام 2018 ومع المملكة العربيّة السعوديّة في العام 2019.[33] وفي خلال التقلّبات التي شهدتها المنطقة في العام 2019، حيث تعرّض عدد من الناقلات للهجوم، نشرت الهند سفينتين حربيتين وطائرة مراقبة من دون أن تكون جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة.[34]

أخيراً، وفي إطار عمل ثلاثي، عقدت الهند شراكة مع الإمارات العربيّة المتّحدة لإنشاء مركز للتعليم عن بُعد في إثيوبيا.[35] وفي العام 2002، وضعت الهند وفرنسا والإمارات العربيّة المتّحدة الصيغة النهائيّة لإستراتيجيّة ثلاثيّة بشأن الطاقة المتجدّدة والأمن البحري.[36] وهكذا، تنخرط الهند والإمارات العربيّة المتّحدة الآن بشكل متزامن في مبادرات ثنائيّة وثلاثية (فرنسا) ورباعيّة (مجموعة I2U2).

الخلاصة وتوصيات السياسات

إنّ العلاقات التي بنتها الهند مع دول الخليج كافة، بما فيها إيران والعراق، هي الأطول والأهمّ ومن دون انقطاع. وتنبع قوتها من سياستها الخارجيّة غير المهيمنة وغير الوصفيّة و"غير التطفليّة وغير الحكميّة" وغير المنحازة "في الصراعات داخل المنطقة".[37] وتمكّن هذه المقاربة الهند من بناء علاقات وثيقة مع دول الخليج من الجانبين، وبالتالي حماية مصالحها المتعدّدة الأوجه. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهند بدعم مبادرة الأمن والنمو للجميع في المنطقة (SAGAR أو "المحيط" باللغة الهنديّة) منذ العام 2015، ممّا يعزّز "الاقتصاد الأزرق" القائم على المحيطات، حيث ترتبط التنمية الاقتصاديّة المستدامة بالأمن.[38]

في الوقت نفسه، تدرك الهند والجهات الفاعلة الآسيويّة الأخرى ضرورة وضع حدّ لإتكالها على وجود القوات البحرية الأمريكية في المياه الإقليميّة وإيجاد وسائل أخرى لتأمين سلسلة التوريد. إلّا أنّ الهند تواجه العوائق في سعيها لتعزيز مصالحها الإستراتيجيّة في المنطقة. أولاً، وعلى الرغم من أنّ الهند قد أعربت عن اهتمامها بإبقاء خطوط الإتصالات البحريّة في المنطقة مفتوحة، إلّا أنّها لن تكون أبداً حامية لأمن منطقة الخليج على غرار الولايات المتحدة. ثانياً، ستبقى العلاقات المتضاربة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مصدر إزعاج في نهج التوازن التي تعتمده الهند. ثالثاً، لم يتمّ التوصّل إلى إجماع حول أيّ نظام أمني فعّال بديل في منطقة الخليج، لا سيما بسبب التنافس بين الهند وباكستان والتنافس بين الهند والصين، من بين أمور أخرى.

أخيراً، في حين يشكّل قرب الهند من الولايات المتحدة عاملاً داعماً في المنطقة من بعض النواحي، إلّا أنّ الخلاف الأمريكيّ الصينيّ يؤجّج حدّة التوترات بين الهند والصين، وقد تظهر آثارها في منطقة الخليج بشكلٍ من الأشكال. وبينما كانت تُعتبر منطقة المحيط الهندي على أنّها تقع إلى حدّ كبير ضمن نطاق نفوذ الهند، أظهر منتدى الصين والمحيط الهندي في العام 2022 إهتمام بكين بالمنطقة. وستسعى نيودلهي إلى الحدّ من ذلك قدر الإمكان بيد أنّها لم تستبعد إمكانيّة التعاون مع الصين من أجل مصلحتهما المشتركة. وفي الحالتين، تبرز علامات مشجعة لقيام بنية أمنيّة شاملة بديلة في منطقة الخليج، والتي تتضمن دوراً هندياً، لاقى رواجاً حتى بين أوساط الخبراء الأمريكيين.[39]

من الآن فصاعداً، يمكن للهند ودول مجلس التعاون الخليجي النظر في خيارات السياسات التالية لتعزيز العلاقات بينهما. أولاً، ونظراً لعدم تجانس مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كالسابق، على الهند والدول الإقليميّة البحث عن خيارات لتعزيز العلاقات الثنائيّة بدلاً من اتباع نهج جماعي. يمكنها القيام بذلك عن طريق احتضان شراكات اقتصادية مصغّرة مع شركاء يشاطرونها الرأي ذاته في أفريقيا لتعزيز مصالحها الاقتصاديّة ومواجهة تحديات النظام العالمي الجديد (غير المنتظم).

ثانياً، يمكنها استكشاف مجالات تعاونيّة جديدة مثل الاقتصاد الأزرق، وهو قطاع ناشئ يسخّر القدرات الاقتصاديّة للمحيطات بطرق مستدامة بيئياً. ويمكنه أن يعالج عدداً من الإهتمامات الإقليميّة والعالميّة الرئيسيّة، بما في ذلك التحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتغيّر المناخ، والأمن الغذائي، والتعاون الاقتصادي لتوسيع الإتصال الإقليمي والعالمي، الذي يضمّ الطاقة والتجارة والتكنولوجيا والغذاء والبنية التحتيّة والخدمات اللوجستيّة.

ثالثاً، في حين أنّه قد يكون من الصعب التوصّل إلى اتفاقيّة تجارة حرّة شاملة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب اختلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تشكّل اتفاقيّة الشراكة الاقتصاديّة الشاملة بين الهند والإمارات العربيّة المتّحدة نموذجاً لحثّ المزيد من الاتفاقيّات الثنائيّة أو حتى تحفيز التقدّم في مجال إتفاقيّة التجارة الحرّة الراكد. وتجدر الإشارة إلى أنّ سنغافورة قد وقّعت في بادئ الأمر إتفاقيّة تجارة حرّة مع قطر، وتوسّعت لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2008.

رابعاً، فيما ازدهرت العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي—على الأغلب بسبب العلاقات بين الأفراد وعلى مستوى الشركات—إلّا أنّ الارتقاء بها إلى مستوى إستراتيجي قد يتطلّب إتصالات بين الحكومات. قد يساعد على ذلك عقد قمة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي لتبادل الأفكار حول الإستراتيجيات المستقبليّة. أخيراً، ولتيسير تحسينات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للهند ودول مجلس التعاون الخليجي تجربة صيغة ثلاثة زائد ثلاثة تشمل وزراء الاقتصاد والخارجيّة والدفاع على المستوى الثنائي.

الهوامش

1. Fayaz Bukhari, “Jammu and Kashmir Gets First Foreign Investment from UAE,” Reuters, March 20, 2023, https://www.reuters.com/world/india/indias-jammu-kashmir-gets-first-foreign-investment-dubais-emaar-2023-03-20/.

2. Sumit Ganguly and Nicolas Blarel, “Why Gulf States Are Backtracking on India,” Foreign Policy, May 5, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/05/05/gulf-states-backtracking-india/.

3. Geeta Pandey, “Article 370: What happened with Kashmir,” BBC, August 6, 2019, https://www.bbc.co.uk/news/world-asia-india-49234708.

4. Outlook Web Desk, “West Asian Countries Summon Indian Envoys over BJP’s Comments on Prophet Amid International Outrage,” Outlook India, June 5, 2022, https://www.outlookindia.com/national/qatar-summons-indian-envoy-over-bjp-leaders-comments-on-prophet-mohammed-amid-international-outrage-news-200503.

5. Sidhant Sibal, “6 Times Islamic Countries Honoured PM Modi with Their Highest Awards,” WION, Aug 25, 2019, https://www.wionews.com/india-news/6-times-islamic-countries-honoured-pm-modi-with-their-highest-awards-245560.

6. Ashley Tellis, “The Three Codes Modi Cracked to GIve India a Huge Foreign Policy Jumpstart,” India Times, March 24, 2019, https://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/how-modi-changed-indias-strategic-fortunes/articleshow/68539699.cms.

7. Reprinted from Ashley J. Tellis, “Modi’s Three Foreign Policy Wins,” The Economic Times Magazine Perspective, March 24–30, 2019, Carnegie Endowment for International Peace, March 24, 2019, https://carnegieendowment.org/2019/03/24/modi-s-three-foreign-policy-wins-pub-78675.

8. Singh Rahul Sunilkumar, “India’s Russian Oil Imports Highest Ever, Makes Up for 25% of All Oil Import,” The Hindustan Times, January 15, 2023, https://www.hindustantimes.com/business/indias-russian-oil-imports-highest-ever-makes-up-for-25-of-oil-import-101673776679684.html.

9. Press Trust of India (PTI), “India’s Oil Import Bill Doubles to $119 Billion in FY22,” The Economic Times, April 24, 2022, https://economictimes.indiatimes.com/industry/energy/oil-gas/indias-oil-import-bill-doubles-to-usd-119-bn-in-fy22/articleshow/91049349.cms.

10. Emirates News Agency (WAM), “UAE Can Play Major Role in India’s Transition to Gas-Based Economy; Indian Minister,” Gulf News, September 12, 2019, https://gulfnews.com/uae/uae-can-play-major-role-in-indias-transition-to-gas-based-economy-indian-minister-1.1568278529535.

11. “Discounts Make Russia Third-Largest Oil Supplier to India,” Al Jazeera, January 17, 2023, https://www.aljazeera.com/economy/2023/1/17/russia-is-now-third-largest-oil-supplier-on-back-of-discounts; “Middle East to remain India’s main oil supplier for a long time,” Arab News, September 6, 2022, https://arab.news/wbb4t.

12. Dinakar Sethuraman, “Post-Gazprom, India Turns to US, Mideast LNG Supply,” Energy Intelligence, February 1, 2023, https://www.energyintel.com/00000186-0ae4-d963-a396-aaf6a81a0000.

13. PTI, “Aramco, Adnoc Committed to $44 Billion Refinery Project,” The Economic Times, October 15, 2020, https://economictimes.indiatimes.com/industry/energy/oil-gas/saudi-aramco-adnoc-committed-to-44-billion-west-coast-refinery-project-ioc-chairman/articleshow/78682062.cms?from=mdr.

14. Gireesh Chandra Prasad, “ONGC Videsh-Led Consortium Picks Up 10% Stake in UAE’s Zakum Oilfield,” Mint, February 11, 2018, https://www.livemint.com/Industry/P6BLipGB5Hm20Xcjm2SuKL/ONGCs-OVL-partners-acquire-10-stake-in-Abu-Dhabi-oilfield.html.

15. Jennifer Gnana, “Reliance to Develop $2bn Industrial Raw Materials Facility with Adnoc in Abu Dhabi,” The National, June 29, 2021, https://www.thenationalnews.com/business/energy/reliance-to-develop-2bn-industrial-raw-materials-facility-with-adnoc-in-abu-dhabi-1.1251239.

16. “India-GCC Trade Hits $154bn,” Arabian Business, December 28, 2022, https://www.arabianbusiness.com/gcc/india-gcc-trade-hits-154bn.

17. PTI, “Government Approves India-UAE Pact for $75 Billion Investment in NIIF,” The Economic Times, March 23, 2016, https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/finance/government-approves-india-uae-pact-for-75-billion-investment-in-niif/articleshow/51529333.cms?from=mdr; Reuters, “Saudi Arabia Sees a $100 Billion Investment Opportunity in India,” Khaleej Times, February 21, 2019, https://www.khaleejtimes.com/article/saudi-arabia-sees-a-100-billion-investment-opportunity-in-india.

18. “DP World and NIIF to Invest up to $3 Billion in Transport, Logistics,” Reuters, January 22, 2018, https://www.reuters.com/article/us-dp-wrld-india-idUSKBN1FB0HY.

19. Ibid.

20. Indo-Asian News Service (IANS), “Jio to complete 25 PC equity dilution with Saudi fund’s Equity Fund: Report,” DT Next, June 15, 2020, https://www.dtnext.in/business/2020/06/15/jio-to-complete-25-pc-equity-dilution-with-saudi-fund-equity-buy-report.

21. Robert Mogielnicki, “Gulf States Help Defuse South Asia Tensions and Protect Their Economic Interests,” Stratfor, March 29, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/gulf-states-help-defuse-south-asia-tensions-and-protect-their-economic-interests.

.22 "Why Indians Are Making a Beeline to Go to Back to the Gulf?" Indian Global Business, March 25, 2021, https://www.indiaglobalbusiness.com/geopolitics/gcc/why-indians-are-making-a-beeline-to-go-back-to-the-gulf; "Home Page," Embassy of India, Abu Dhabi, United Arab Emirates, https://indembassyuae.gov.in/index.php.

.23 Karishma Nandkeolyar, "Remittances to India Reaches Historic High," GN Focus, January 26, 2023, https://gulfnews.com/world/asia/india/remittances-to-india-reaches-historic-high-1.1674808116491.

.24 Indrani Bagchi, "To feed UAE, India Plans Special Farms, Infrastructure for Export," Times of India, March 6, 2017, https://timesofindia.indiatimes.com/india/to-feed-uae-india-plans-special-farms-infrastructure-for-export/articleshow/57484504.cms.

.25 WAM, "UAE Firms to Invest up to $7 Billion in India-UAE Food Corridor: Indian Minister," Gulf News, September 24, 2019, https://gulfnews.com/world/asia/india/uae-firms-to-invest-up-to-7-billion-in-india-uae-food-corridor-indian-minister-1.1569344178374.

.26 Narayanppa Janardhan and Gedaliah Afterman, "New UAE-India Economic Deal Opens the Door for Minilateral Partnership with Israel," The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), March 2, 2022, https://agsiw.org/new-uae-india-economic-deal-opens-the-door-for-minilateral-partnership-with-israel/.

.27 Narayanppa Janardhan and Gedaliah Afterman, "I2U2 Summit Overlooks Geopolitics in Favor of Economic Collaboration," The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), July 26, 2022, https://agsiw.org/i2u2-summit-overlooks-geopolitics-in-favor-of-economic-collaboration/.

.28 Subrahmanyam Jaishankar, "Speech by Foreign Secretary at Raisina Dialogue" (Keynote Address, Raisina Dialogue 2016 Conference, New Delhi, India, March 1–3, 2016), https://www.orfonline.org/speech-by-foreign-secretary-at-raisina-dialogue/.

.29 Navdeep Suri, "Significance of PM Modi's Visit to the UAE," The Indian Express, June 30, 2022, https://indianexpress.com/article/opinion/columns/narendra-modi-uae-visit-significance-7999003/; Nidhi Verma, "India Eyes Energy Deals with Saudi Arabia during Modi's Visit," Reuters, October 24, 2019, https://www.reuters.com/article/us-india-oil-saudi-idUSKBN1X31J1.

.30 Reprinted from "UAE-India Issue Joint Statement on Mohammed Bin Zayed's Visit," Gulf News, January 26, 2017, Zawya, January 26, 2017, https://www.zawya.com/en/business/uae-india-issue-joint-statement-on-mohammed-bin-zayeds-visit-g06p9tfw; "Bilateral Agreements," Embassy of India, Abu Dhabi, United Arab Emirates, https://indembassyuae.gov.in/bilateral-agreement.php.

.31 Ankit Panda, "India Gains Access to Oman's Duqm Port, Putting the Indian Ocean Geopolitical Contest in the Spotlight," The Diplomat, February 14, 2018, https://thediplomat.com/2018/02/india-gains-access-to-omans-duqm-port-putting-the-indian-ocean-geopolitical-contest-in-the-spotlight/.

.32 Prime Minister's Office, "Strategic Partnership Council Agreement with Saudi Arabia Would Further Strengthen the Robust Bilateral Relations, Says Prime Minister Narendra Modi," Public Information Bureau, Government of India, October 29, 2019, https://pib.gov.in/PressReleseDetail.aspx?PRID=1589413.

.33 "Two Indian Ships Take Part in UAE-India Naval Exercise," Gulf News, March 18, 2018, https://gulfnews.com/uae/two-indian-ships-take-part-in-uae-india-naval-exercise-1.2190342; Asian News International (ANI), "India's Prime Minister Narendra Modi to Visit Saudi Arabia on October 29th," Gulf News, October 24, 2019, https://gulfnews.com/world/gulf/saudi/indias-prime-minister-narendra-modi-to-visit-saudi-arabia-on-october-29th-1.1571927517629.

.34 Shaurya Karanbir Gurung, "To Ensure Security of Indian Vessels, Navy Deploys Warships in Gulf of Oman, Persian Gulf," The Economic Times, June 20, 2019, https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/to-ensure-security-of-indian-vessels-navy-deploys-warships-in-gulf-of-oman-persian-gulf/articleshow/69879830.cms.

.35 Daniel Sanderson, "UAE and India to Collaborate on African Aid Projects – Starting with Ethiopia's IT Centre of Excellence," The National, December 5, 2018, https://www.thenationalnews.com/uae/government/uae-and-india-agree-to-collaborate-on-african-aid-projects-starting-with-ethiopia-s-it-centre-of-excellence-1.799175.

.36 Kallol Bhattacherjee, "India Joins UAE, France for Trilateral on Clean Energy, Counter-Pandemic Steps," The Hindu, February 5, 2023, https://www.thehindu.com/news/national/india-joins-uae-france-for-trilateral-on-clean-energy-and-counter-pandemic-measures/article66471623.ece.

.37 Mobashar Jawed Akbar, "Evolving International Partnerships in the Middle East" (Keynote Address at the 13th IISS Manama Dialogue, Bahrain, December 8–10, 2017), https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/images/dialogues/md/md-2017/evolving-international-partnerships-in-the-middle-east_-mobashar-jawed-akbar-_-iiss.pdf.

.38 "Mr. Modi's Ocean View," The Hindu, March 17, 2015, https://www.thehindu.com/opinion/editorial/Mr.-Modi%E2%80%99s-ocean-view/article59784372.ece.

.39 Frederic Wehrey and Richard Sokolsky, Imagining a New Security Order in the Persian Gulf, Policy Paper, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2015), https://carnegieendowment.org/files/CP256_Wehrey-Sokolsky_final.pdf.

العمّال الوافدون الهنود في الدول الخليجية

نادر القباني

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة | قطر

نادر القبّاني هو زميل أول ومدير البحوث في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وهو أيضاً زميل بحوث في منتدى البحوث الاقتصادية. وكان سابقاً مدير البحوث في مركز بروكنجز الدوحة، وزميلاً أولاً بمعهد بروكنجز. شغل القبّاني سابقاً منصب مدير دائرة البحوث والسياسات في مؤسسة "صلتك"، وكان المدير المؤسس للمركز السوري للبحوث التنموية. بالإضافة إلى ذلك، شارك القبّاني في مجالس إدارة عدد من المنظمات غير الربحية والمؤسسات الاجتماعية. وقد نشر مجموعة متنوعة من الأوراق. هذا وقد عمل مستشاراً وقاد عملية إعداد تقارير ودراسات لعدد من المنظمات الدولية، من بينها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها.

المقدّمة

لطالما اعتمدت الدول الخليجية الغنيّة بالنفط على العمّال الوافدين لدعم نموها الاقتصادي السريع وتطويره. في العام 2020، مثّل العمّال الأجانب حوالي 80 في المئة من القوى العاملة في الدول الخليجية، وهي أعلى نسبة في العالم. تتراوح نسبة العمّال الوافدين بين 76 و78 في المئة من الإجمالي في البحرين وعمان والمملكة العربيّة السعوديّة،[1] و85 في المئة من الإجمالي في الكويت، وأكثر من 90 في المئة في قطر والإمارات العربيّة المتحدة؛[2] وبالتالي، يعكس ذلك إلى حدّ كبير ثروة منطقة الخليج النسبيّة. يشكّل العمّال من شبه القارة الهندية أكثر من 30 في المئة من العمّال الوافدين البالغ عددهم 30 مليون، وهم أكبر جالية في منطقة الخليج.[3]

في السنوات الأخيرة، ومع زيادة عدد السكان وتراجع عائدات النفط، كثّفت الدول الخليجيّة جهودها لاستبدال العمّال الوافدين بمواطنيها. يتولّى المواطنون من ذوي المهارات المتدنّية وظائف ذوي الياقات البيضاء، بينما يحلّ المواطنون ذوي المهارات المتوسطة محلّ الوافدين الذين يشغلون مناصب مهنيّة متوسطة المستوى. لا يزال العمّال الوافدون يهيمنون على الوظائف ذات المهارات المتدنية ووظائف ذوي الياقات الزرقاء التي يرفضها المواطنون فضلاً عن الوظائف المهنيّة التي تتطلّب مهارات عالية (أطباء، ومهندسين، إلخ) ويقلّ عدد المواطنين القادرين على تلبية الطلب. في هذا السياق، يتمتّع العمّال الوافدون من الهند بموقع قوي يمكّنهم من الحفاظ على وجودهم لا بل زيادته. فبالإضافة إلى الروابط التاريخية وقرب الهند الجغرافي من منطقة الخليج، تؤدّي مهاراتهم المتنوّعة وشبكاتهم الاجتماعيّة القوية وأجورهم التنافسيّة وإجادتهم اللغة الإنجليزية، وغيرها من المهارات الأساسيّة دوراً هاماً. يتناول هذا الفصل هذه الديناميات ويناقش بأنّ تحسين العلاقات مع الهند وعمّالها من شأنه أن يدرّ بالفائدة على شبه القارة الهنديّة والدول الخليجيّة على حدّ سواء.

ظروف العمل المتغيّرة في منطقة الخليج

لقد شكّلت الصادرات الخليجية من النفط والغاز الطبيعي المحرّك الرئيسي للنمو. وتمرّر الدول الخليجيّة هذه الإيرادات إلى مواطنيها من خلال الخدمات الاجتماعيّة، مثل التعليم المجاني والرعاية الصحيّة ووظائف القطاع العام التي تقدّم للمواطنين رواتب وحزم منافع أعلى بكثير ممّا يمكن كسبه في القطاع الخاص.[4] على مرّ السنين، ركّز المواطنون في منطقة الخليج على الحصول على المؤهّلات التعليميّة اللازمة للوصول إلى هذه الوظائف المربحة في القطاع العام. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه المؤهلات مختلفة تماماً عن تلك المطلوبة في القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، يفتقر معظم المواطنين إلى المهارات اللازمة للحصول على وظائف بأجور مرتفعة نسبياً في القطاع الخاص.

تواصل منطقة الخليج دورها كوجهة عالميّة رئيسيّة للعمّال الباحثين عن أجور أعلى وحياة أفضل. وحتى مع الاختلافات في الأسعار والظروف المعيشيّة، يمكن للكثير من العمّال الوافدين تحقيق مستوى معيشي أعلى وادّخار ما تبقّى من المال أو إرساله إلى عائلاتهم. في الواقع، تؤدّي التحويلات الماليّة دوراً مهماً في دعم المجتمعات في البلدان المرسلة. يعود معظم العمّال الوافدين في نهاية المطاف إلى أوطانهم، إذ لا تتوفّر عملياً سبلٌ للحصول على الجنسية أو حتّى الإقامة الدائمة للعامل العادي. ومع ذلك، يمكن لغير المواطنين ذوي الثروات الكبيرة الحصول على إقامات طويلة الأجل، وقد أصبح بعضهم من كبار رجال الأعمال أو المستشارين السياسيين. حتى أنّ بعضهم قد مُنح الجنسيّة.

يواجه العمّال الوافدون في منطقة الخليج، وخاصة العمّال من ذوي المهارات المتدنية، العمّال أصحاب الياقة الزرقاء، ظروف عمل غير مستقرّة. تعتمد الدول الخليجيّة بمعظمها على نظام الكفالة، الذي يضع العامل بشكل أساسي تحت رحمة صاحب العمل، بحيث لا يُسمح لهم بتغيير عملهم أو السفر من دون إذن الكفيل. وقد يطرح عدم دفع الأجور في الوقت المحدّد مشكلة ويعرّض العمّال إلى خسارة أشهر من الأجور في حال إفلاس الشركات.[5] وقد يعيش العمّال في مساكن مكتظّة وفي ظروف غير صحيّة، وهي مسألة تمّ تسليط الضوء عليها في خلال الجائحة. ومع ذلك، لا يزال العمّال يحاولون الحصول على فرصة عمل في منطقة الخليج، وغالباً ما يدفعون للوسطاء في وطنهم ما يعادل دخلهم السنوي لمساعدتهم في الحصول على وظيفة، على الرغم من أنّ هذا الإجراء غير قانونيّ في الدول الخليجيّة كافة.

منذ الثمانينات، أدّى التزايد السريع في عدد السكان، إلى جانب الانخفاض في عائدات النفط والغاز، إلى تقاعس معظم الدول الخليجيّة عن توفير الوظائف الحكوميّة للمواطنين الراغبين فيها. ومع ذلك، شغرت وظائف كثيرة في القطاع الخاص وشغلها العمّال الأجانب. لذلك، بدأت الدول الخليجيّة في تحفيز الشركات الخاصة، بل وإلزامها بتوظيف مواطنين من خلال نظام الحصص، وزيادة رسوم تصاريح العمل، وتشجيع المواطنين على تحسين مهاراتهم ذات الصلة. ومع مرور الوقت، زاد عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص.[6] وقد انعكس ارتفاع التكلفة التي تتحمّلها الشركات لاستقدام العمّال الأجانب أيضاً على تنوّع مجتمعات الوافدين في الدول الخليجيّة، إذ تفضّل توظيف الوافدين من البلدان ذات الأجور المنخفضة، مثل الهند.

تحتاج مجموعة مهارات القوى العاملة في القطاع الخاص إلى الوقت لكي تستقرّ. ففي حين أنّ الدول الخليجيّة قد استثمرت بكثافة في تعليم المواطنين وتنمية مهاراتهم، على الأفواج الجديدة أن تكمّل المسارات التعليميّة وتتخرّج منها، لتؤمّن وصولها إلى المناصب المهنية التي تتطلّب مهارات عالية. وبالتالي، ستبقى الفجوات في المهارات قائمة لبضعة عقود. بالإضافة إلى ذلك، سيستمرّ المواطنون من ذوي المهارات المنخفضة في تجنّب وظائف الياقات الزرقاء والعمل اليدوي، حتى على المدى الطويل. وبالتالي، وفي المستقبل المنظور، ستستمرّ اقتصادات منطقة الخليج في الاعتماد على العمّال الأجانب في الأدوار المهنية التي تتطلّب مهارات عالية والاعتماد على أصحاب الياقات الزرقاء في الوظائف ذات المهارات المتدنية.

صعود الهند

في العام 2023، تفوّقت الهند على الصين كأكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان.[7] وسيكون للهند دور اقتصادي أكبر على الساحة الدولية حيث وصلت نسبة السكان من الشباب إلى 1,4 مليار نسمة. وبحلول العام 2030، من المتوقّع أن تجاوز اليابان وألمانيا لتصبح ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم.[8] ومع ذلك، لا تزال الهند مجتمعاً شديد التفاوت والانقسام. يملك 10 في المئة من الأكثر ثراءً ما يقارب ثلثي ثروة الدولة.[9] وفي الواقع، شهدت الهند، منذ منتصف الثمانينيات، تفاوتاً كبيراً في عدم المساواة في الدخل والثروة في العالم.[10] لا يزال الفقر منتشراً في أنحاء البلاد كافة، ولا تزال مناطق عدّة غير صناعيّة مع تضاؤل توافر الفرص الاقتصاديّة والخدمات الاجتماعيّة،[11] ممّا أعاق النمو الاقتصادي. في العام 1990، كان نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في الهند أعلى منه في الصين. وبحلول العام 2020، أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خمسة أضعاف منه في الهند، حيث بلغ 10,400 دولار أمريكي مقارنة بـ1,900 دولار أمريكي فقط.[12]

تُعتبر الهند بلد التناقضات إلى أقصى حدود. فهي تضمّ جامعات عريقة على مستوى العالم بيد أنّ معدّلات الأمية عالية. تحوي على صناعات وخدمات عالمية المستوى وعلى قطاع كبير غير رسمي بوظائف منخفضة

الأجر. هي دولة مبتكرة ومتقدّمة تكنولوجياً، غير أنّ نظامها البيروقراطي القديم يعيق النمو والتنمية. حثّت ندرة الفرص الاقتصاديّة الكثيرين على البحث عن فرص في مكان آخر. الغالبية منهم تنجح وتتألّق: علي سبيل المثال سوندار بيتشاي، الرئيس التنفيذي لشركة ألفابت/جوجل وساتيا نادالا، الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت، اللذان وُلدا في الهند وتعلّما فيها. ويشكّل الأشخاص من الأصل الهندي في الولايات المتّحدة أكثر المجموعات العرقية ثقافةً وثراءً.[13]

تجدر الإشارة إلى أنّ عوامل متعدّدة تساعد الهنود في هجرتهم. أولاً، وعلى الصعيد العالمي، يمثّلون الشتات الأكبر ويحافظون على روابط صلبة نسبياً مع عائلاتهم ومجتمعاتهم في وطنهم. يوفّر ذلك مساراً يمتثل الآخرون به، ممّا يسهّل عملية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للكثير من الهنود، تُعتبر اللغة الإنجليزية لغة عمل، ممّا يمنحهم أفضليّة على الوافدين الآخرين، خاصة في الغرب ومنطقة الخليج. وفي حين أنّ النظام الطبقي يحدّ من التماسك الاجتماعي، يهيمن شعور قوي بالترابط الاجتماعي والدعم مع ارتفاع معدّلات الزواج المختلط، وخاصة بين الهنود المولودين في الخارج.[14] ينعكس وجودهم الاقتصادي في زيادة القوة السياسية بين الجيل الثاني من الهنود. يشغل ريشي سوناك منصب رئيس وزراء المملكة المتّحدة. فيما أعلنت نيكي هيلي، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتّحدة وحاكمة ولاية كارولينا الجنوبيّة، ترشحها لرئاسة الولايات المتّحدة.

ينعكس نفوذ الهند المتنامي على زيادة المشاركة الاقتصاديّة والسياسيّة عالمياً وفي داخل المنطقة. وقد وقّعت الهند عدداً من الاتفاقيّات التجاريّة الثنائيّة، بما في ذلك إنشاء مجلس الشراكة الإستراتيجيّة (SPC) مع المملكة العربيّة السعوديّة في العام 2019،[15] وإنجاز اتفاقيّة الشراكة الاقتصاديّة الشاملة (CEPA) بين الهند والإمارات العربية المتّحدة في العام 2022.[16] وفي العام 2021، شكّلت مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة والولايات المتّحدة (I2U2) لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.[17] بالإضافة إلى ذلك، ستستضيف الهند قمّة مجموعة العشرين في سبتمبر 2023.[18]

المهاجرون الهنود في منطقة الخليج

تتمتّع الهند بتاريخ طويل من التكامل التجاري والاقتصادي والعلاقات السياسيّة مع منطقة الخليج يسبق اكتشاف النفط. وفي خلال الستينيات من القرن الماضي، تمّ استخدام الروبية الخليجية، المربوطة بالروبية الهندية، كعملة قانونيّة في أنحاء المنطقة كافة ولم يكن الزواج المختلط أمراً شائعاً. تتلمذ السلطان قابوس، سلطان عمان الراحل، على يد شانكار دايال شارما، والذي أصبح فيما بعد رئيساً للهند.[19] تتأثر المأكولات الخليجيّة بطابع هندي. وأقام بعض الهنود في الخليج لأجيال. ولا زال عدد من العائلات الهنديّة يشغل مناصب بارزة في مجال الأعمال ويتمتع بعلاقات وثيقة مع النخب الحاكمة، بما في ذلك عائلات فيد (Ved) وجثواني (Jethwani) في دبي. ينحدر بانكاج كيمجي، أحد كبار المستشارين في وزارة التجارة العمانية، من أصل هندي. حتّى أنّ بعض الهنود المجنّسين يشغلون مناصب مهمة داخل مجتمع الأعمال والحكومة.

في العام 2020، مثّل الهنود أكبر بلد منشأ للمهاجرين إلى منطقة الخليج. ويُعتبر ممرّ الهجرة بين الهند ومنطقة الخليج ثاني أكثر ممر ازدحاماً بعد المكسيك والولايات المتّحدة.[20] بينما تختلف الدول الخليجيّة قليلاً في خليط المهاجرين (الرسم البياني 1)، يمثّل الهنود أكبر مجموعة مهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي الستة كافة. في العام 2020، أقام 9,6 مليون هندي في منطقة الخليج، ومثّلوا 31 في المئة من إجمالي السكان المهاجرين، يليهم الوافدون من بنغلاديش وباكستان ومصر بنسبة 11 في المئة و11 في المئة و9 في المئة على التوالي. تراوحت نسبة الهنود من 59 في المئة من إجمالي السكان المهاجرين في عمان إلى 19 في المئة في المملكة العربيّة السعوديّة (راجع الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: السكان المهاجرون في منطقة الخليج، النسب الخمسة الأعلى بحسب البلد

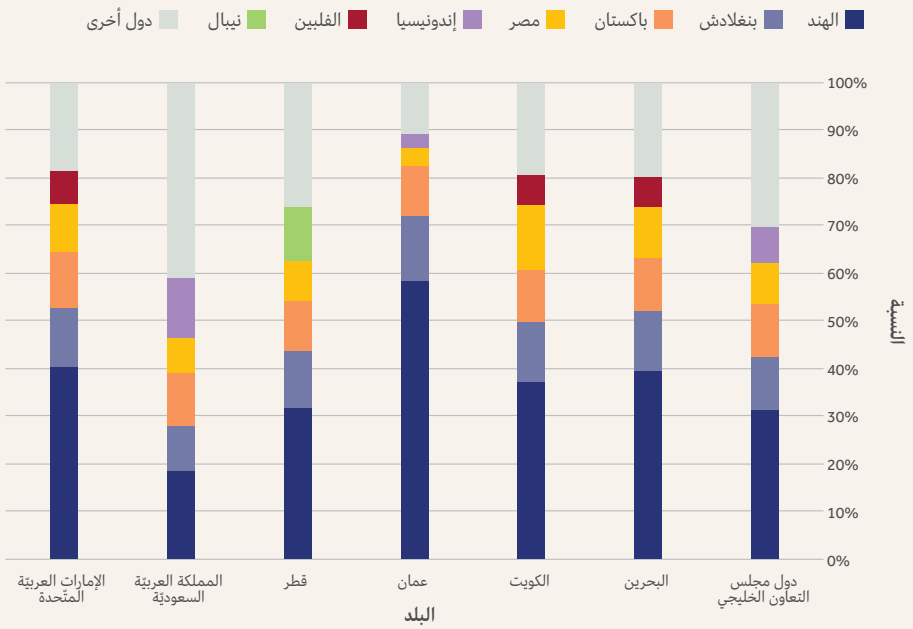

المصدر: حسابات المؤلّف، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية، شعبة السكان، "عدد المهاجرين الدوليين 2020"، ديسمبر 2020.

يشكّل الذكور غالبيّة الوافدين من الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتشكّل الإناث 24 في المئة فقط. ينخفض هذا المعدّل قليلاً عن النسبة الإجمالية للنساء في المجتمعات المهاجرة في منطقة الخليج، والتي قُدرت بنحو 28 في المئة في العام 2020. تميل العاملات المهاجرات من الهند ودول جنوب آسيا الأخرى إلى العمل في الخدمة المنزلية. كما يشغلن مناصب مثل الممرضات وموظفات الاستقبال والوظائف المتعلّقة بالضيافة.[21] تتمتّع مجتمعات الوافدين الهنود في منطقة الخليج بمجموعة واسعة من وسائل الراحة، بما في ذلك المدارس والمتاجر والخدمات الهندية.

أظهر الهنود أداءً جيداً نسبياً في منطقة الخليج بمرور الوقت. وزادت نسبتهم بين العمّال الوافدين بإطراد من 24 في المئة من إجمالي السكان المهاجرين في العام 1990 إلى 32 في المئة بحلول العام 2015، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 31 في المئة بحلول العام 2020 (الرسم البياني 2). وقد ترافق ذلك مع انخفاض مماثل في نسبة المهاجرين من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط من 16 في المئة إلى 11 في المئة في خلال الفترة ذاتها. حدث هذا التغيير مع استبدال الشركات التي تتّخذ من الدول الخليجية مقرّاً لها العمّال ذوي الأجور المرتفعة بعمّال من ذوي الأجور المنخفضة نسبياً من الهند وغيرها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

الرسم البياني 2: المهاجرون الهنود في منطقة الخليج، بالملايين ووفق نسبتهم من إجمالي السكان المهاجرين

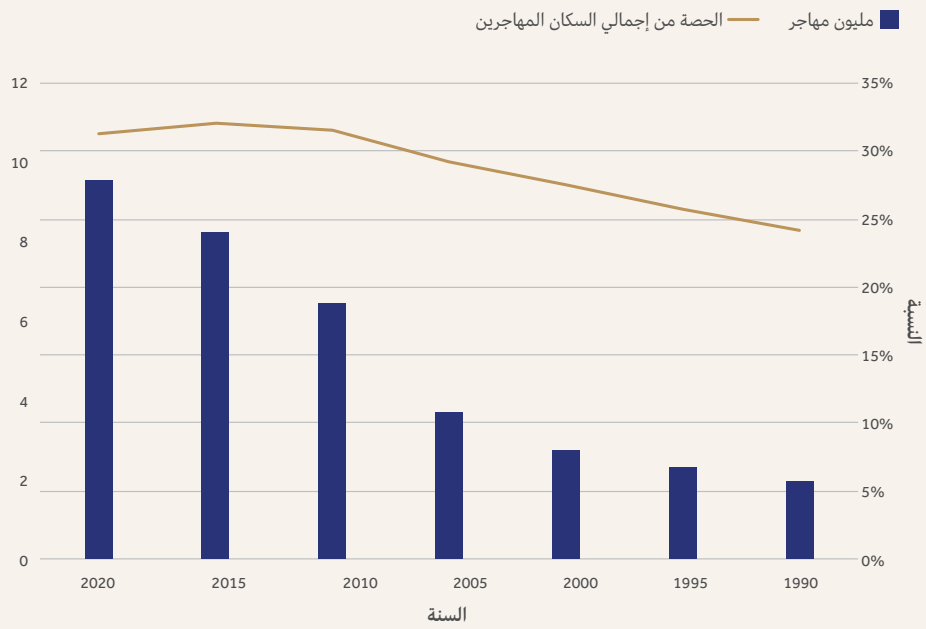

المصدر: حسابات المؤلّف، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية، شعبة السكان، "عدد المهاجرين الدوليين 2020"، ديسمبر 2020.

في الواقع، يُعتبر الشعب الهنديّ من بين الشعوب القليلة التي يتمتّع عمّالها بمهارات على كافة المستويات، من عمّال البناء، إلى الأطباء والمهندسين، وصولاً إلى الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى. وقد سمح لهم ذلك بتجنب تصنيفهم على أنّهم بارعين في مجال واحد. وبالتالي، في حين يشغل حوالي 70 في المئة من العمّال الهنود اليوم وظائف ذوي الياقات الزرقاء كعمّال أو فنيين في قطاع البناء، وعمّال منزليين، وسائقين، برز توجّه متزايد نحو هجرة العمالة الماهرة وذات المهارات العالية في العقد الماضي.[22] ومن المرجّح أن يستمرّ هذا التوجه إذ تبحث الدول الخليجيّة عن العمّال ذوي الأجور المنخفضة حيث تقوم بتوظيف مواطنيها وتنويع اقتصاداتها.

ومع ذلك، تهدف الدول الخليجيّة إلى الحفاظ على التوازن بين جنسيات العمّال الأجانب بحيث لا تتنامى مجموعة واحدة بشكل كبير. حتى الآن، يُنظر إلى الوافدين الهنود بشكل إيجابي، وعلى الرغم من أنّهم يشكلون أكبر جالية في الدول الخليجيّة الستة كافة، إلّا أنّ عمان هي الدولة الوحيدة التي يمثّلون فيها غالبية الأجانب. ولكن يمكن لهذا الامتياز النسبي أن يتغيّر. على سبيل المثال، في حال زاد عدد السكان الهنود في منطقة الخليج بشكل كبير جداً أو في حال أصبحت الهند أكثر قومية وحزماً مع اكتسابها قوة اقتصاديّة وسياسيّة عالميّة، قد تخفّض دولة أو أكثر من الدول الخليجيّة من أعداد الجالية الهندية. وتدرك الحكومة الهندية ذلك وتعمل بفعاليّة على بناء علاقات تجاريّة وأمنيّة أوثق مع الدول الخليجيّة.

يرسل العمّال الهنود في منطقة الخليج الأموال إلى عائلاتهم شأنهم شأن الوافدين كافة. وتُعتبر التحويلات مصدر دخل أكثر أهمية، للدول النامية مثل الهند، من مساعدات التنمية الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر.[23] في العام 2022، تجاوزت التحويلات إلى الهند، ولأول مرة، 100 مليار دولار أمريكي. وكانت الزيادات في التحويلات من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وسنغافورة الدافع الرئيسي وراء ذلك. وانخفضت نسبة التحويلات إلى الهند من خمسة دول في مجلس التعاون الخليجي (السعوديّة والإمارات والكويت وعمان وقطر) من 54 في المئة بين العامين 2016–2017 إلى 28 في المئة بين العامين 2020–2021.[24] ويعود ذلك على الأرجح إلى الديناميات الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك انخفاض الدخل في منطقة الخليج وزيادة الدعم من الشتات الأكثر ثراءً في الاقتصادات المتقدّمة.

على الرغم من الدور المهم الذي يؤدّيه العمّال الوافدون في إرسال التحويلات المالية إلى بلادهم، لم تبدأ الحكومة الهنديّة في تقديم دعم ملموس إلّا مؤخراً.[25] وقامت بإطلاق منصّة "الهجرة الإلكترونيّة" لتنظيم العمالة في الخارج وتحديد الحدّ الأدنى لأجور العمّال الوافدين في البلدان ذات معايير العمل الضعيفة، بما في ذلك منطقة الخليج.[26] ومع ذلك، وعلى الرغم من أنّ هذه الجهود كانت تهدف إلى حماية مصالح العمّال الوافدين، إلّا أنّها قد تجعلهم، على نحو معاكس، أقل جاذبيّة لوكالات التوظيف وأرباب العمل. كما وضعت الحكومة الهندية أيضاً برامج ما قبل المغادرة، وبرامج الحماية أثناء العمل بالخارج، وإعادة التأهيل عند العودة، وأنشأت صندوقاً لدعم المواطنين الهنود في حالات الطوارئ.[27]

تتكامل هذه الجهود مع الجهود التي تبذلها الدول الخليجيّة نفسها لتحسين ظروف العمّال الوافدين. وقد تصدّرت قطر هذه الإصلاحات، حيث ألغت فعلياً نظام الكفالة، وسمحت للعمّال بتغيير وظائفهم من دون موافقة صاحب العمل السابق في نهاية عقودهم، كما أنشأت صندوقاً لتعويض العمّال ممّن يتقاعس أصحاب العمل عن دفع أجورهم. وفي المملكة العربية السعودية، تحظّر التعديلات على قانون العمل الآن مصادرة جوازات السفر، وتنصّ على معاقبة الشركات التي لا تدفع الرواتب، وتطلب من أصحاب العمل تزويد العمّال بنسخ عن عقودهم. كما يفرض القانون عقوبات صارمة على الشركات التي لا تلتزم بهذه القوانين.[28] ومع ذلك، لا تزال الفجوات والثغرات تشكّل عبئاً زائداً ومصدر قلق للعمّال الوافدين.

الخلاصة وتوصيات السياسات: الطريق إلى الأمام

يمثّل الهنود مجموعة العمّال الوافدين الأكبر في منطقة الخليج، وهم في وضع جيّد للاستفادة من تحوّل منطقة الخليج نحو توطين قواها العاملة وخفض تكاليف العمالة في حين تقوم بتنويع اقتصاداتها إلى مستقبل ما بعد الهيدروكربونات. وتبشر مجموعة مهاراتهم المتنوّعة ومهاراتهم الفنيّة واللغويّة ومن حيث التعامل مع الأفراد باستمرار وجودهم في منطقة الخليج وحتى توسيعه. ومع ذلك، لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار عدد من القضايا.

أولاً، يجدر على الهند رفع مستوى مهارات قواها العاملة. تتّجه الدول الخليجيّة نحو الحدّ من الاعتماد على وظائف الخدمات التي تتطلّب مهارات متوسّطة ومتدنيّة. وفي الوقت عينه، يزداد الطلب على العمّال الهنود من ذوي المهارات العالية في الاقتصادات المتقدّمة، مثل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، ممّا قد يؤدّي إلى استبعاد العمّال الهنود ذوي المهارات العالية من فئات الأجور التي تعتزم اقتصادات منطقة الخليج دفعها. ويتمثّل الحلّ في أن تقدّم الهند برامج لتحسين مهارات العمّال ذوي المهارات المتوسّطة والعمّال شبه المهرة. يمكن القيام بذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي ورفع مستوى مهارات القوى العاملة من خلال برامج التدريب المستهدفة التي تركّز على المهارات اللغويّة والتقنيّة.

ثانياً، يجب أن تواظب الحكومة الهندية على تطوير برامج لدعم العمّال الوافدين وإشراك جاليتها. ومع ذلك، عليها أن تضمن ألّا تُحدِث هذه البرامج عن غير قصد عوائق أو عقبات لتوظيف الهنود، كما تظهر

بعض السياسات الحالية (عن غير قصد). تميل الحكومة إلى الإفراط في البيروقراطية؛ ويمكن أن يؤدّي تبسيط الإجراءات إلى تحسين العملية من دون التضحية بأهداف سياسات دعم المهاجرين.

أخيراً، على الحكومة الهندية الاستمرار في إشراك الدول الخليجيّة على المستوى الثنائي أيضاً، وزيادة التجارة وضمان الأداء السلس وحتى توسيع ممرّ الهجرة بين الهند ومنطقة الخليج. وتسعى الدول الخليجيّة بالفعل إلى تحسين البيئة التنظيمية التي تشمل العمّال الوافدين. ويمكن للحكومة الهندية أن تؤدّي دوراً إيجابياً في الإبلاغ عن الفجوات والانتهاكات في الأنظمة التي تحاول الدول الخليجيّة بناءها.

الهوامش

1. Gulf Labour Markets, Migration, and Population (GLMM) Programme, "Percentage of Nationals and Non-Nationals in GCC Countries' Employed Populations (2020)," Gulf Research Center, July 5, 2022, https://gulfmigration.grc.net/media/graphs/Graph%20Employment%202020%20by%20country%20-%202022-07-05.pdf.

2. Philippe Fargues, Nasra M. Shah, and Imco Brouwer, Working and Living Conditions of Low-Income Migrant Workers in the Hospitality and Construction Sectors in the United Arab Emirates: A Survey among Migrant Workers through Focus Group Discussions, Research Report GLMM no. 2/2019, Migration Policy Center, Gulf Labour Markets and Migration, (San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute and Gulf Research Center, 2019), accessed https://cadmus.eui.eu/handle/1814/65986.

3. United Nations, Department of Social and Economic Affairs, Population Division, "International Migrant Stock 2020," (UN database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2020), December 2020, https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock.

4. Nader Kabbani and Nejla Ben Mimoune, Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts, Report, (Doha, Qatar: Brookings Doha Center, January 31, 2021), https://www.brookings.edu/research/economic-diversification-in-the-gulf-time-to-redouble-efforts/.

5. Kadira Pethiyagoda, Supporting Indian Workers in the Gulf: What Delhi Can Do, Report, (Doha, Qatar: Brookings Doha Center, November 21, 2017), https://www.brookings.edu/research/supporting-indian-workers-in-the-gulf-what-delhi-can-do/.

6. "Gulf States are Trying to Increase Private Employment," The Economist, October 7, 2021, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2021/10/07/gulf-states-are-trying-to-increase-private-employment.

7. Hannah Ellis-Petersen, "India Overtakes China to Become World's Most Populous Country," The Guardian, April 24, 2020, https://www.theguardian.com/world/2023/apr/24/india-overtakes-china-to-become-worlds-most-populous-country#:~:text=2023%2012.00%20EDT-,India%20has%20overtaken%20China%20as%20the%20world%27s%20most%20populous%20country,global%20demographics%20since%20records%20began.

8. Angus Lam, Deepa Kumar, and Hanna Luchnikava-Schorsch, "Outlook for India's Economic Growth and Policy Platforms," S&P Global Market Intelligence, November 21, 2022, https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analysis/outlook-for-indias-economic-growth-and-policy-platforms.html.

9. "India: Extreme Inequality in Numbers," Oxfam International, accessed May 29, 2023, https://www.oxfam.org/en/india-extreme-inequality-numbers.

10. Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, and Gabriel Zucman, World Inequality Report 2022 Report, (Paris: World Inequality Lab, 2021), https://wir2022.wid.world.

11. Graphic Detail, "India Will Soon Overtake China as the World's Most Populous Country: But It Will Struggle to Reap the Benefits of a Young Workforce," The Economist, January 5, 2023, https://www.economist.com/graphic-detail/2023/01/05/india-will-soon-overtake-china-as-the-worlds-most-populous-country.

12. Databank, "GDP per capita (current US$) – India, China," The World Bank Group, accessed December 10, 2022, https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2021&locations=IN-CN&start=1960&view=chart.

13. Drew Desilver, "5 Facts about Indian Americans," Pew Research Center, September 30, 2014, https://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/09/30/5-facts-about-indian-americans/.

14. Sumitra Badrinathan, Devesh Kapur, Jonathan Kay, and Milan Vaishnav, Social Realities of Indian Americans: Results from the 2020 Indian American Attitudes Survey, Paper, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, Johns Hopkins University, and the University of Pennsylvania, June 9, 2021), https://carnegieendowment.org/2021/06/09/social-realities-of-indian-americans-results-from-2020-indian-american-attitudes-survey-pub-84667.

15. Press Information Bureau, "Strategic Partnership Council Agreement with Saudi Arabia would further strengthen the robust bilateral relations, says Prime Minister Narendra Modi," India's Prime Minister's Office, Press Release, October 29, 2019, https://pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=1589413.

16. Press Information Bureau, "CEPA is the growth engine for India-UAE bilateral trade," India's Ministry of Commerce and Industry, Press Release, May 1, 2023, https://pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=1921222#:~:text=CEPA%20is%20a%20full%20and,force%20from%2001%20May%202022.

17. Daniel Markey, "What You Need to Know About the I2U2," United States Institute of Peace (USIP), July 28, 2022, https://www.usip.org/publications/2022/07/what-you-need-know-about-i2u2.

18. "New Delhi Leaders' Summit," G20 India 2023 accessed May 28, 2023, https://www.g20.org/en/g20-india-2023/new-delhi-summit/.

19. Dipanjan Roy Chaudhury, “Oman’s Deceased Sultan Qaboos Shared Special Bonds and Connect with India,” The Economic Times, January 11, 2020, https://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/oman-sultan-qaboos-shared-special-bonds-and-connect-with-india/articleshow/73201260.cms.

20. Marie McAuliffe and Anna Triandafyllidou, eds., World Migration Report 2022, (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2021), 27, https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2022.

21. Priyansha Singh and Mohammed Ameen Arimbra, “Indians in the Gulf: The Other Side of the Story. Part I: Trends, Opportunities and Increasing Population,” India Migration Now, July 30, 2019. https://medium.com/@indiamigration/indians-in-the-gulf-the-other-side-of-the-story-2870995eb748.

22. Ibid.

23. Dilip Ratha, Eung Ju Kim, Sonia Plaza, Elliott J. Riordan, Vandana Chandra, and William Shaw, Remittances Brave Global Headwinds. Special Focus: Climate Migration, Migration and Development Brief 37, (Washington, DC: KNOMAD and World Bank Group, November, 2022), https://www.knomad.org/publication/migration-and-development-brief-37.

24. Ibid.

25. Pethiyagoda, Supporting Indian Workers in the Gulf.

26. John Calabrese, “India-Gulf Migration: A Testing Time,” Middle East Institute, April 14, 2020, https://www.mei.edu/publications/india-gulf-migration-testing-time#_ednref15.

27. Ibid.

28. Pethiyagoda, Supporting Indian Workers in the Gulf.

علاقة نفطيّة أم أكثر؟ علاقات الصين الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي

تينغيي وانغ

جامعة تسينغهوا، جامعة قطر | قطر/الصين

تينجي وانغ هو أستاذ مساعد في معهد الدراسات الدولية ودراسات المنطقة في جامعة تسينغهوا. وهو حالياً زميل زائر في قسم دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون. كما أنه حاصل على زمالات من جامعة إكستر كزميل بحوث فخري ومن مركز الملك فيصل كزميل مشارك أول. كما أنه زميل الجمعيّة الملكيّة للفنون في المملكة المتّحدة. كان وانغ زميل ما بعد الدكتوراه في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد، وقد سبق أن درّس في كلية شوارزمان في جامعة تسينغهوا. بالإضافة إلى ذلك، كان باحثاً زائراً في جامعة كامبريدج والجامعة الأمريكيّة في الشارقة ومركز الملك فيصل وجامعة قطر. تركّز بحوث وانغ على سياسات الشرق الأوسط والسياسة الخارجيّة، ولا سيما دول الخليجية. وقد أمضى سنوات في منطقة الخليج والشرق الأوسط للقيام بالأعمال الميدانيّة.

المقدّمة

على مدار العقود القليلة الماضية، طوّرت الصين ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات اقتصادية وثيقة وعميقة تمحورت حول موارد الطاقة الوفيرة في دول مجلس التعاون الخليجي والتبادل التجاري غير المرتبط بالطاقة. في بادئ الأمر، تردّدت دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية. وفي الفترة الممتدة ما بين العامين 1970 و1990، أقامت دول مجلس التعاون الخليجي علاقات دبلوماسية مع الصين لتكون المملكة العربية السعودية العضو الأخير من دول مجلس التعاون الخليجي لتقيم علاقات ثنائية مع بكين في يوليو 1990.

منذ ذلك الحين، تطوّرت الروابط الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ. فباستثناء الإتحاد الأوروبي، شكّلت الصين الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2013،[1] وفي العام 2020، تفوّقت الصين على الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي.[2] ساهمت الصين في (15,8 في المئة) من إجمالي حجم التبادل التجاري في السلع لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2020، متجاوزة الإتحاد الأوروبي (12,3 في المئة).[3] كما توطدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهورية إيران الإسلامية في خلال العقد الماضي، على الرغم من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الأخيرة. وفقاً لوزارة التجارة الصينية، لطالما كانت بكين الشريك التجاري الأكبر لطهران في خلال السنوات العشرة الفائتة، وبلغ حجم التبادلات التجارية الثنائيّة 15,8 مليار دولار في العام 2022.[4]

وقد أدّت الروابط الاقتصادية دوراً رائداً في علاقة الصين مع الدول الخليجية في العقود الماضية. في العام 2022، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي 315,8 مليار دولار.[5] علاوة على ذلك، وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي الستة مبادرة الحزام والطريق أو مذكرات تفاهم مع الحكومة الصينية.[6]

ومع ذلك، تواجه العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً كبيرة من جانب الولايات المتحدة، وبسبب منافسة القوى العظمى للصين.[7] تتشارك كلّ من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تطلّعاتها الكبيرة نحو التعجيل بإبرام اتفاقية التجارة الحرّة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي؛ ومع ذلك، دخلت المفاوضات جولتها العاشرة ولم يتوصّل الطرفان بعد إلى اتفاق حاسم.[8] يتناول هذا الفصل كيفية تحوّل الصين إلى أهمّ شريك تجاري للدول الخليجيّة إلى جانب التحديات والفرص التي تنتظر العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الخليجية: الخلفية وتطوّرها

لطالما اتسمت مصالح الصين وإستراتيجيتها بالغموض نسبياً تجاه الدول الخليجية. ظهر اهتمام بكين في المنطقة جرّاء طلبها المحلي المتزايد على الطاقة والهدف إلى زيادة التجارة الدولية. بالنسبة لمنطقة الخليج، يعتبر "الشرق"—والذي يضم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا—محرّك مهم لازدهار دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصاديّ.[9] ويؤكّد عددٌ من الخبراء أنّ الصين تسعى لتحقيق مصالح جيوسياسية طموحة في هذه المنطقة الإستراتيجية، وتحويل "الطابع الإستراتيجيّ" إلى تعاون ثنائي.[10] يحرص الطرفان على إقامة شراكات إستراتيجية شاملة في التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية.[11]

وعلى الرغم من أنّ قطاع الطاقة قد شكّل أساس العلاقات الصينية الخليجية في العقود الماضية، إلّا أنّ العلاقات الثنائية بدأت على شكل انخراط عسكري وسياسي في الثمانينيات. في خلال تلك الفترة، تنافست بكين وتايوان للحصول على اعتراف دبلوماسي من الدول الخليجية، وانتهت هذه المنافسة أخيراً في العام 1990 عندما حوّلت الرياض اهتمامها من جمهورية الصين (تايوان) إلى جمهورية الصين الشعبية.[12]

وفي العام 1988، اشترت المملكة العربية السعودية الصواريخ الباليستية متوسطة المدى من طراز CSS-2 من بكين.[13] تضمنت هذه الصفقة تدريب الطاقم وإعداد الموقع قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية في العام 1990.[14] بين العامين 1990 و2000، كانت التجارة بين الصين وكافة دول مجلس التعاون الخليجي الستة منخفضة نسبياً مقارنةً ببقية الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول الخليجيّة (راجع الجدول 1). وتجدر الإشارة إلى أنّه بين العامين 2000 و2013، أصبحت الصين شريكاً تجارياً هاماً لمنطقة الخليج؛ نمت التجارة الصينية بشكل كبير، لتحلّ في نهاية المطاف محلّ الإتحاد الأوروبي كأهمّ شريك تجاريّ لمنطقة الخليج.[15] على مدى القرنين الماضيين، "ارتبطت التجارة في منطقة الخليج بشكل أساسي بشبكات التجارة الغربية".[16]

الجدول 1: نمو التبادل التجاري بين الدول الخليجيّة والشركاء الرئيسيين للفترة الممتدة ما بين العامين 1990 و2013 (مليار دولار)

	1990	2000	2005	2008	2009	2012	2013
الصين	1.3	11.8	44.9	121.4	93.4	203.5	224.4
الهند	4.4	6.6	21.4	119.3	87.9	186.5	183.9
اليابان	33.5	52	103.8	176.1	103.7	181.3	171.6
كوريا الجنوبية	6.1	25.6	53.4	109.7	71.9	142.4	136.1
الإتحاد الأوروبي	59.9	66.7	142.5	212	156	207.4	216.2
الولايات المتحدة	19.1	33.9	66	124.8	71.2	143.7	137.2

المصدر: Tim Niblock, "Strategic Economic Relationships and Strategic Openings in the Gulf," in The United States and the Gulf: Shifting Pressures, Strategies and Alignments, eds. Tim Niblock and Steven Hook (Berlin: Gerlach, 2014), 8, https://doi.org/10.2307/j.ctt1df4h8c.4.

مصالح الصين المتنامية في منطقة الخليج

في الوقت الحالي، تتمتّع الصين بمصلحة اقتصادية شاملة في منطقة الخليج، وتشمل الطاقة والبنية التحتية والنقل والتبادل التجاري والتمويل وما إلى ذلك.[17] من وجهة نظر الصين، تشكّل الدول الخليجيّة—تحديداً المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة—نصف واردات الصين من النفط الخام (راجع الرسم البياني 1). بينما تراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفط الدول الخليجيّة، ازدادت مصالح الصين في الاقتصاد والطاقة في هذه المنطقة بشكل هائل في خلال العقود الثلاثة الماضية.[18] وقد أصبحت منطقة الخليج في الوقت الحالي شريكاً حيويّاً لا غنى عنه في مشهد الطاقة بالنسبة للصين. وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس الصيني شي في القمة الأولى بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، قال إنّ الصين تسعى إلى "[بناء] معادلة جديدة للتعاون الشامل الأبعاد في مجال الطاقة" مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك زيادة استيراد النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وتعزيز التعاون في مجال تكونولوجيا الطاقة النظيفة والمنخفضة الكربون، وتجارة النفط والغاز بالرنمينبي، وإجراء دورات تدريبيّة في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل "الاستخدامات السلميّة للطاقة والتكنولوجيا النووية".[19]

إلى جانب التعاون في مجال الطاقة، توسّعت مصالح الصين لتشمل البنية التحتية والتبادل التجاري والتمويل في منطقة الخليج منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي محادثة حول الشركات الصينيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، صرّح لي تشنغ ون، سفير الصين السابق لدى المملكة العربيّة السعوديّة والسفير الحالي لشؤون منتدى التعاون الصيني العربي، في العام 2013 قائلاً إنّ "[غالبيّة

الرسم البياني 1: واردات الصين من النفط الخام بحسب المصدر، 2021.

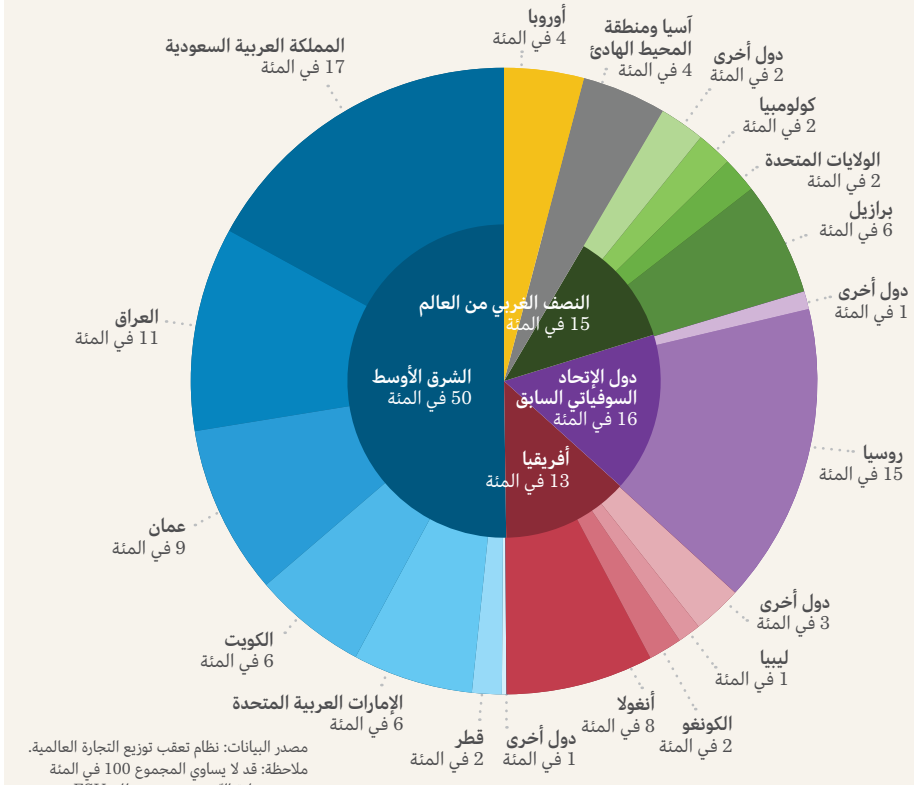

مصدر البيانات: نظام تعقب توزيع التجارة العالمية.
ملاحظة: قد لا يساوي المجموع 100 في المئة بسبب عمليّة التّدوير. يشير مصطلح FSU إلى الدول التي شكّلت سابقاً الإتحاد السوفياتي.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الشّركات الصينيّة البالغ عددها 140 تعمل] في مجال البناء والاتصالات والبنية التحتية والصناعات البتروكيميائيّة".[20] وعندما أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق في العام 2013، كان من المقرّر أن تؤدّي الدول الخليجيّة دوراً أساسيّاً "كنقطة عبور" في هذه الخطة الجغرافيّة الاقتصاديّة الطموحة نظراً لموقعها الإستراتيجي الذي يوفّر الوصول إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا والمحيط الهندي.[21] فمنذ إنشاء مبادرة الحزام والطريق، يعيش عدد كبير من رجال الأعمال الصينيين في الوقت الحالي في الإمارات العربيّة المتحدة والدول الخليجيّة الأخرى ويعملون فيها. في ظل الديناميّات السياسيّة العالميّة الحاليّة، عندما تتطلع الصين إلى الغرب جغرافياً، تتوجّه أنظار منطقة الخليج نحو الشرق.

من الناحية الاقتصاديّة، تُعدّ الصين جهة فاعلة جديدة نسبيّاً عند مقارنتها بالقوى الآسيويّة الأخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبيّة والهند، التي تتمتّع بشبكة علاقات تجاريّة أكثر متانة مع منطقة الخليج. وعلى الرغم من تزايد مصالح الصين الاقتصاديّة في منطقة الخليج، إلاّ أنّ العلاقات الثنائيّة بينهما لا تزال تواجه عدداً من التحدّيات.

التحدّيات في حقبة جديدة

في ديسمبر من العام 2022، وصل الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة العربيّة السعوديّة لحضور القمة الصينيّة العربيّة الأولى والقمة الصينيّة السعوديّة وقمة الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي وقتٍ سابق، في يوليو من العام نفسه، زار الرئيس بايدن، نظير الرئيس الصيني شي، جدة وصافح محمد بن سلمان باليد. في ذلك الوقت، تمحور هدف الزيارة حول إصلاح العلاقات المتدهورة بين الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة.

يمتد التنافس الجيوسياسي وعدم اليقين بين الولايات المتّحدة والصين بدون تغيّر إلى هذه المنطقة الإستراتيجيّة. وقد برزت الصين مؤخّراً كشريك اقتصاديّ رئيسيّ للدول الخليجيّة في حين لا تزال الولايات المتّحدة حليف دول مجلس التعاون الخليجي الأمني الرئيسي.

حتى الآن، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تطبّق سياسة الاعتماد المزدوج: اعتماد اقتصادي على الصين واعتماد أمني على الولايات المتّحدة. وتطمح المملكة العربيّة السعوديّة، من خلال استضافتها للقمم، إلى الحفاظ على التوازن ما بين الولايات المتّحدة والصين، لتقديم معادلة دقيقة بين الحليف الأمني والشريك التجاري الأساسي، على التوالي.[22] ومع ذلك، سيكون من الصعب الحفاظ على التوازن في المستقبل وسط التنافس المتزايد بين الصين والولايات المتّحدة. وسينعكس ذلك بالتأكيد على إمكانيّة زيادة التعاون التجاري والتكنولوجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أنّ المفاوضات قد وصلت إلى جولتها العاشرة، إلّا أنّه لم يتم بعد التوصّل إلى الصيغة النهائيّة لاتفاقيّة التجارة الحرّة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، كانت الدول الخليجية حذرة في التعامل مع التجارة القائمة على اليوان بدلاً من الدولار الأمريكي، على الرغم من التقارير التي تفيد بأنّ الصين قد أبرمت أول صفقة للغاز الطبيعي المسال باليوان مع الإمارات العربيّة المتّحدة. تم توقيع الصفقة بين المؤسّسة الوطنيّة الصينيّة للنفط البحري وشركة توتال إنرجي الفرنسية في مارس من العام 2023، لشراء 65 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال الإماراتي.[23] أقرّ مصدر سعودي أنّه في الوقت الذي يعتبر فيه بيع جزء صغير من النفط إلى الصين باليوان منطقيّاً، إلّا أنّه "لم يكن الوقت المناسب قد حان بعد".[24] وتعكس هذه الخلفيّة مقاربة السعوديّة ومنطقة الخليج الحذرة لتوسيع العلاقة الاقتصاديّة مع الصين في ظل المنافسة بين الولايات المتّحدة والصين.

تخوض الصين بحدّ ذاتها معركتها للتوازن، وتتأرجح ما بين سياسة التبادلات التجاريّة مع السعوديّة والتعاون السياسي مع إيران. وقد أعرب الطّرفان عن إحباطهما من الصين بشأن علاقتها مع الطرف الآخر في مناسبات مختلفة. بعد زيارة الرئيس شي إلى الرياض في ديسمبر من العام 2022، ندّدت وزارة الخارجيّة الإيرانيّة ببيان بكين المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي حول الجزر المتنازع عليها في مضيق هرمز،[25] والذي أشار إلى دعم دول مجلس التعاون الخليجي.

وتبقى المسألة الرئيسيّة: كيف يمكن للصين أن تحافظ على سياسة التوازن في هذه المنطقة المنقسمة؟ تساهم زيادة العلاقة الاقتصاديّة والتعاون الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربيّة الاخرى في إبعاد الصين عن حيادها الحذر بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. عوضاً عن ذلك، يرغم احتدام المنافسة بين الصين والولايات المتّحدة الصين على الاصطفاف مع إيران من الناحية الجيوسياسيّة. في وقت سابق من هذا العام، غيّرت دبلوماسية الوساطة الصينيّة بشكل مفاجئ المشهد الجيوسياسي بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران عندما أعلن كلاهما استئناف العلاقات الدبلوماسيّة، من خلال اتفاق توسّطت الصين بتحقيقه.[26] ممّا يعكس سياسات الصين المتغيّرة في هذه المنطقة الإستراتيجية. وتكشف الانقسامات والمنافسة الخفيّة داخل منطقة الخليج الإستراتيجيّات المتنوّعة التي تتبعها كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تجاه بكين. تزيد التصدّعات المتزايدة في العلاقات السعوديّة الإماراتيّة من تعقيد انخراط الصين في المنطقة.

الخلاصة وتوصيات السياسات

في فترة التسعينيات، أقامت بكين أخيراً علاقات ثنائيّة مع الدول الخليجيّة كافة عندما أثارت الإصلاحات الاقتصادية الصينيّة زيادةً هائلة في الطلب على الطاقة.[27] من العام 1990 وحتى العام 2000، كان حجم التبادل التجاريّ بين الصين ومنطقة الخليج منخفضاً نسبيّاً مقارنةً مع الشركاء التجاريين الرئيسيين الآخرين. ومع ذلك، فمن العام 2000 وحتى العام 2013، أدّت العلاقات الاقتصاديّة دوراً رائداً في علاقات الصين مع منطقة الخليج. وشكّل العام 2013 نقطة تحوّل تاريخيّة حيث كانت السنة الأولى التي أصبحت فيها الصين أكبر شريك تجاري لمنطقة الخليج في القرنين الماضيين. في العام 2020، حلّت الصين محلّ الإتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي. إلى جانب التعاون

في مجال الطاقة، تعمل الصين على توسيع مصالحها في البنية التحتية والتبادلات التجاريّة والتمويل في منطقة الخليج. ومع ذلك، يواجه هذا التعاون الاقتصادي تحديات من السياسة العالميّة، والمنافسات الإقليميّة، وتحوّل الطاقة.

بالنظر إلى الديناميّات الحاليّة، من غير المرجّح أن يتغيّر تحوّل الدول الخليجيّة الاقتصادي نحو الشرق؛ ممّا يعني مواصلة العلاقات الاقتصاديّة بين الصين ومنطقة الخليج في المستقبل القريب رغم تنافس القوى العظمى. ومع ذلك، تجد الصين ودول مجلس التعاون الخليجي صعوبةً في الحفاظ على سياساتهما لتحقيق التوازن في هذه الحقبة الجديدة.

الهوامش

1. Knoema Data Platform, "GCC Exports and Imports by Trade Partners," accessed March 1, 2023, https://knoema.com/rorzjsg/gcc-exports-and-imports-by-trade-partners.

2. News Center, "中国取代欧盟成'海合会'最大贸易伙伴 [China Replaces EU as GCC's Largest Trading Partner]," China International Import Expo, March 10, 2021, https://www.ciie.org/zbh/cn/19news/dynamics/focus/20210310/27173.html.

3. "EU trade relations with Gulf region," European Commission, accessed March 1, 2023, https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/gulf-region_en.

4. Global Times-Global Network Reporter Ni Hao, "商务部：中国连续十年成为伊朗最大贸易伙伴 Ministry of Commerce: China Has Been Iran's] Largest Trading Partner for Ten Consecutive Years]," Huanqiuwang, February 16, 2023, https://world.huanqiu.com/article/4Bj4ELJXku8.

5. "中国同海湾阿拉伯国家合作委员会关系 [Relations between China and GCC]," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Feb 2023, https://www.mfa.gov.cn/web/gjhdq_676201/gjh-dqzz_681964/lhg_682782/zghgzz_682786/.

6. Ibid.

7. Mordechai Chaziza, "China-GCC Digital Economic Cooperation in the Age of Strategic Rivalry," Middle East Institute, June 7, 2022, https://www.mei.edu/publications/china-gcc-digital-economic-cooperation-age-strategic-rivalry.

8. Information Office, "中国与海合会举行自贸协定第十轮谈判部级首席谈判代表会议 [China and the GCC Hold the Ministerial Chief Negotiator Meeting for the Tenth Round of FTA Negotiations]," Ministry of the Commerce People's Republic of China, September 30, 2022, http://fta.mofcom.gov.cn/article/zhengwugk/202209/49886_1.html.

9. Inbar Pe'er, Niels Graham, and Mrugank Bhusari, "Strengthening Ties: China and the GCC," Atlantic Council, January 31, 2022, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/strengthening-ties-china-and-the-gcc/; Rachna Uppal, "Gulf States, Looking East, to Reinforce Economic Ties with China as Xi Visits Saudi," Reuters, December 6, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/gulf-states-looking-east-reinforce-economic-ties-with-china-xi-visits-saudi-2022-12-06/.

10. See Syed Raiyan Amir, "China-GCC Summit: Bringing 'Strategicness' into the Domain of Cooperation?," The Geopolitics, December 16, 2022, https://thegeopolitics.com/china-gcc-summit-bringing-strategicness-into-the-domain-of-cooperation/; Pierre Boussel, The Arab World Faces China's Ambitions, Analysis, (Schaan, Liechtenstein: Geopolitical Intelligence Services, February 14, 2023), https://www.gisreportsonline.com/r/arab-world-china/.

11. Nurettin Akcay, "Beyond Oil: A New Phase in China-Middle East Engagement," The Diplomat, January 25, 2023, https://thediplomat.com/2023/01/beyond-oil-a-new-phase-in-china-middle-east-engagement/.

12. T.Y. Wang, "Competing for Friendship: The Two Chinas and Saudi Arabia," Arab Studies Quarterly 15, no. 3 (Summer 1993): 63, https://www.jstor.org/stable/41858052.

13. Eden Y. Woon, "Chinese Arms Sales and U.S.-China Military Relations," Asian Survey 29, no. 6 (June 1989): 605, https://doi.org/10.2307/2644755.

14. Ibid.

15. Tim Niblock, "Situating the GCC in China's Transforming Roles in Asia," Middle East Institute, February 16, 2016, https://www.mei.edu/publications/situating-gcc-chinas-transforming-roles-asia.

16. Tim Niblock, "Problems and Opportunities for China in Developing Its Role in the Gulf Region," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 11, no. 3 (2017): 4, https://doi.org/10.1080/25765949.2017.12023305.

17. Tingyi Wang, "China and Europe in the Gulf: Competitor or Collaborator?" Qatar University Gulf Insights, no. 66 (November 2022): 2, http://esc.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/documents/Gulf%20Insights%2066.pdf.

18. Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, "China, Global Energy, and the Middle East," Middle East Journal 61, no. 2 (Spring 2007): 203, http://www.jstor.org/stable/4330385.

19. "President Xi Jinping Attends First China-GCC Summit and Delivers Keynote Speech," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, December 10, 2022, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202212/t20221210_10988406.html.

20. "Saudi-Chinese Trade Increases by 14 Percent," Asharq Al-Awsat, November 20, 2013, https://eng-archive.aawsat.com/theaawsat/business/saudi-chinese-trade-increases-by-14-percent.

21. Tingyi Wang, “China’s One Belt One Road Initiative and Its Strategic Connections with Arab Countries in the Gulf,” in The Arab States of the Gulf and BRICS: New Strategic Partnerships in Politics and Economics, ed. Tim Niblock, Degang Sun, and Alejandra Galindo (Berlin: Gerlach Press, 2016), 185–86, https://doi.org/10.2307/j.ctt1hj9wkz.11.

22. Burak Elmali, “The Shaping of Sino-GCC Relations: Economic Alliance or More?,” Politics Today, December 16, 2022, https://politicstoday.org/the-shaping-of-sino-gcc-relations-economic-alliance-or-more/.

23. Salim A. Essaid, “China Settles First LNG Trade in Yuan with UAE Deal,” Al-Monitor, March 30, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/03/china-settles-first-lng-trade-yuan-uae-deal.

24. Maha El Dahan and Aziz El Yaakoubi, “China’s Xi Calls for Oil Trade in Yuan at Gulf Summit in Riyadh,” Reuters, December 10, 2022, https://www.reuters.com/world/saudi-arabia-gathers-chinas-xi-with-arab-leaders-new-era-ties-2022-12-09/.

25. Jesse Marks, “Can China Continue to Balance Between Saudi Arabia and Iran?,” The Diplomat, December 14, 2022, https://thediplomat.com/2022/12/can-china-continue-to-balance-between-saudi-arabia-and-iran/.

26. Ahmed Aboudouh, “China’s Mediation between Saudi and Iran is No Cause for Panic in Washington,” Atlantic Council, March 21, 2023, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/chinas-mediation-between-saudi-and-iran-is-no-cause-for-panic-in-washington/.

27. Flynt Leverett and Jeffrey Bader, “Managing China-U.S. Energy Competition in the Middle East,” The Washington Quarterly 29, no. 1 (Winter 2005–06): 188, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/20051216_leverett_bader.pdf.

كوريا الجنوبية في منطقة الخليج: تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي وسط الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين

جون بارك

منتدى الإستراتيجيات الدولية (ISF) – زميلة في الشؤون الآسوية، مؤسسة شميدت فيوتشرز | الولايات المتحدة الأمريكية

جون بارك هي خبيرة اقتصادية سياسية. حصلت على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بوسطن في العام 2015. وتعمل على الاقتصاد الجغرافي للصراع في الاقتصاد الرقمي، من خلال مراقبة شرق آسيا والولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة الخليج. تركّز بارك على الصراعات في مجال التجارة والطاقة والتكنولوجيا بين الدول القومية كلّ في مسارها الخاص نحو المستقبل الرقمي. بارك أيضاً زميلة آسيا الافتتاحية في منتدى الإستراتيجية الدولي في Schmidt Futures، حيث أنهت مخطوطة كتابها الأول بعنوان "Digital Trade Wars & Currency Conflict: China, South Korea and Japan's Responses to U.S. Protectionism since COVID-19"، وخبيرة خارجية لمركز دراسات سياسة شرق آسيا (CEAP) التابع لبرنامج السياسة الخارجية في معهد بروكنجز. عملت كزميلة عالمية في برنامج فانغ 2021–2022 في معهد برينستون للدراسات الدولية والإقليمية (PIIRS) في جامعة برينستون.

المقدّمة

ما هو سبب توجّه كوريا الجنوبية نحو منطقة الخليج أكثر في السنوات الأخيرة؟ ما هي المصادر الرئيسية لتطور العلاقات بين جمهورية كوريا ومجلس التعاون الخليجي في خضم الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين؟ يحلّل هذا الفصل تطوّر علاقات كوريا الجنوبية مع الدول الخليجية في السنوات الأخيرة، وسط ديناميات إقليمية سريعة التغيّر وتصاعد التوتّرات بين الولايات المتحدة والصين. كما ويناقش بأنّ التقارب بين كوريا الجنوبية والدول الخليجية متعدّد الأوجه ويستند إلى مصالح مشتركة، حيث تسعى القوى الوسطى إلى تبنّي إستراتيجيّة التوازن والتنويع، في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي تقلّباً.

التحوّل في الجغرافيا الاقتصادية: المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وتواجد كوريا الجنوبية في منطقة الخليج

تشهد منطقة الخليج تحوّلاً كبيراً. لقد أذنت اتفاقات أبراهام التي توسطت الولايات المتحدة بتحقيقها ووقّعتها إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين في سبتمبر 2020 ببدء حقبة جديدة تركّز فيها الدول الخليجية على الأهداف الاقتصادية. يتناقض هذا التحوّل الجيوسياسي مع المشهد الأكبر: ميل الولايات المتحدة نحو آسيا، ولا سيما انسحابها من أفغانستان، للتركيز على تنافسها مع الصين على المستوى الإستراتيجي.

بينما تؤكّد بكين هيمنتها على القارة الأفريقية—من خلال اختراق اقتصاداتها وتأمين الموارد المعدنية لتحقيق مزيد من النمو—تحاول الصين التقرّب من الدول الخليجيّة، وتحديداً في التكنولوجيا والقطاع العسكريّ والتمويل. تواجه منطقة الخليج معضلة مماثلة، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي وآسيا، في ما يتعلّق بالصراع بين الولايات المتحدة والصين. في العام 2023، أصبحت الصين الوسيط الجديد لتطبيع العلاقات الإيرانية السعودية مؤخّراً،[1] وهو تطوّر من شأنه أن يحثّ الولايات المتحدة على التوسط في اتفاقية تطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.[2] لا تزال الولايات المتحدة تركّز على سياستها الاقتصادية الخارجية بشأن حرب التكنولوجيا مع الصين بهدف قمع تقدّم الصين التكنولوجي في المجال العسكري. وتبقى مظاهر هذا الانقسام غير واضحة. ومع ذلك، ستعيد هذه التطورات من دون أدنى شكّ تشكيل المشهد الجيوسياسي في منطقة الخليج.

يتماشى توسّع كوريا الجنوبية في منطقة الخليج تماماً مع هذه التطورات، لا سيما على مستوى التجارة والاستثمار مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. تدير كوريا الجنوبية، باقتصادها الموجَّه نحو التصدير والمدفوع تقنياً، المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرّة على المستويين الإقليمي والثنائي، ومن المرجّح أكثر نجاح الاتفاقيات الثنائية.[i]

نُظِّمت ورش عمل غير رسمية بين إسرائيل والإمارات وكوريا الجنوبية، ووقِّعَت اتفاقية تجارة حرّة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في القدس، إسرائيل، في 31 مايو 2022،[3] كما وأنّ السّعي لإبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين جمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة (CEPA)، والتي تتّخذ شكلاً مماثلاً لاتفاقية التجارة الحرّة، بدأ منذ العام 2021.[4] وقد دعيت الشركات الكورية مرّات متعدّدة للمشاركة في منتديات الأعمال بين جمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة، وكان آخرها، القمة الكورية الإماراتيّة، التي عُقدت في يناير 2023.[5] وتشمل المجالات الرئيسية التي يغطّيها التعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبيّة والإمارات العربيّة المتحدة الطبّ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصنيع، والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الطاقة المتجدّدة، والأمن الغذائي.

تعزّزت العلاقات بين كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية بعد زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى كوريا الجنوبية في نوفمبر 2022 ضمن جولة من المناقشات حول رؤية جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية 2030.[6] تصبّ تعهّدات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالاستثمار والتعاون مع كوريا الجنوبية في سياق المصالح المشتركة—تنويع الشركاء

i. يتعلّق أساس الانقسام بين دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرّة إقليمية برفع تعريفات اتفاقيات التجارة الحرة عند دخولها حيز التنفيذ—تعتمد الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بمعظمها بشكل كبير على عائدات النفط والتعريفات الجمركية لميزانياتها.

الاقتصاديين ومجالات الاستثمار، مع التركيز على الصناعات المستقبلية—وسط تنامي المخاطر الجيوسياسية الكامنة وراء سباق التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين.

أساس التعاون في مجال الطاقة: من النفط والغاز إلى الطاقة النووية والمتجددة

أثبتت التفاعلات الأخيرة بين كوريا الجنوبية والدول الخليجية أنّ التحوّلات الجيوسياسية والتحوّل السريع نحو الصناعات المستقبلية يحثّان على توسيع العلاقات بين جمهورية كوريا والدول الخليجيّة لتشمل مجالات غير تقليدية للتعاون الاقتصادي والاستثمار. غالباً ما ركّز انخراط كوريا الجنوبية في الشرق الأوسط—ولا سيما في منطقة الخليج—بشكل أساسي على الصّفقات المتعلّقة بالطاقة (الرسم البياني 1)، والقائمة على استهلاك النفط والغاز من الدول الخليجية.[7] وتستورد كوريا، ذات الاقتصاد المتعطّش للطاقة، وارداتها الرئيسية من النفط بشكل أساسي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت والعراق. في الوقت الحالي، تتراجع الواردات من الكويت والعراق، فيما لا تزال الواردات من المملكة العربية السعودية ثابتة، وتجاوزت الواردات من الولايات المتحدة واردات الكويت. من ناحية أخرى، تشتري كوريا غازها من قطر، التي تتنافس مع أستراليا وماليزيا وعمان.[8] في يوليو 2021، قبل الحرب الروسية الأوكرانية التي تسبّبت في سلسلة من صدمات الطاقة العالمية، وقّعت شركة غاز كوريا (KOGAS) إتفاقية بيع وشراء لمدة 20 عاماً مع قطر مقابل 2 مليون طن/سنوياً من الغاز الطبيعي المُسال، للفترة الممتدّة ما بين العامين 2025 و2044—مع خصم 34 في المئة من قيمة التكلفة لكلّ وحدة استناداً إلى العلاقة الطويلة الأجل،[9] حيث أنّ عقدها الطويل الأجل السابق والذي بلغ 9 مليون طن سنويًا لمدّة 26 عاماً كان لينتهي في العام 2024.[10] وفي الوقت نفسه، أبرمت شركة سينوبك الصينية (Sinopec) إتفاقيّة بيع وشراء مع قطر تنصّ على 4 ملايين طن سنوياً لمدة 27 عاماً اعتباراً من العام 2026،[11] ومع ألمانيا بحجم مليونان طن سنوياً لمدة 15 عاماً اعتباراً من العام 2026.[12]

الرسم البياني 1: واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام من الدول الخليجية بحسب كلّ دولة (الوحدة: آلاف البراميل)

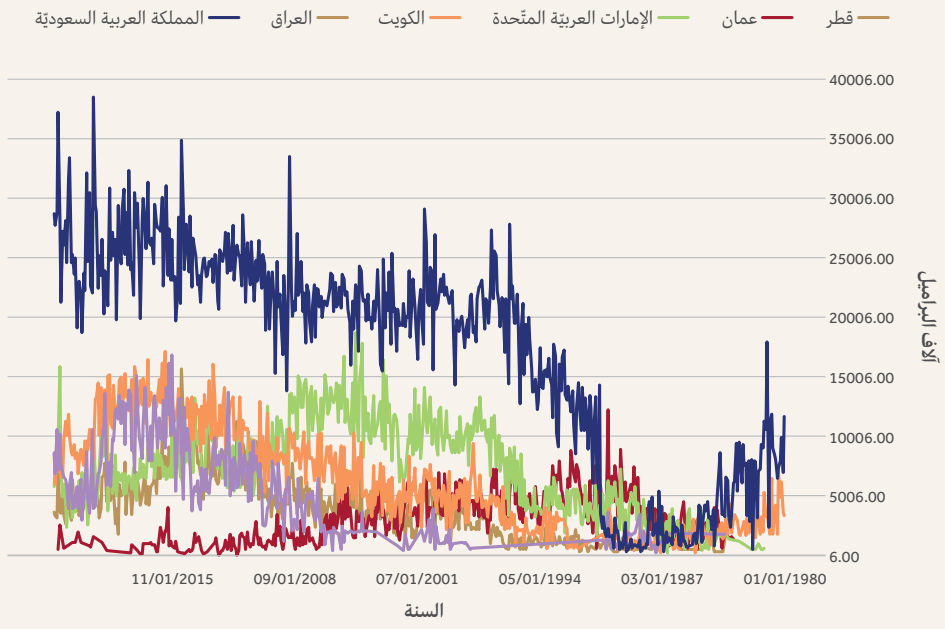

ملاحظة: تعود البيانات المزوّدة من CEIC إلى العام 1980، والمزوّدة من وكالة المعلومات الإحصائية الكورية (KOSIS) إلى العام 1998 (استناداً إلى شركة النفط الوطنية الكورية [KNOC]).
المصدر: CEIC، تمّ الولوج إليها في 18 يناير 2023.

بدأت العلاقة التقليدية المتمحورة حول الوقود الأحفوري بالتغيّر مع فوز الشركة الكورية للطاقة الكهربائية (KEPCO) بالمناقصة على آريفا الفرنسية (Areva) في العام 2009 لبناء محطة براكة للطاقة النووية بطاقة إجماليّة قدرها 5,6 جيجاواط، وفق نموذج مفاعلات الطاقة المتقدّمة من طراز APR-1400 الذي طوّرته الشركة الكورية للطاقة الكهربائية، ويولّد كلّ مصنع منها طاقة تبلغ 1,4 جيجاواط، في خارج أبو ظبي الإماراتية.[13] سيُنشئ المشروع أول محطة للطاقة النووية في الشرق الأوسط مخصّصة لاستخدامات الكهرباء المدنية.[14] شارك فريق كوريا—أو تكتّل شركات كوريا الجنوبيّة المؤلّف من شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات وسامسونج سي آند تي كوروبريشن، ودوسان للصناعات الثقيلة—في عمليّة بناء نماذج مفاعلات الطاقة المتقدّمة APR-1400 التي قامت بها كوريا للطاقة المائية والنووية (KHNP) مع مؤسسة الإمارات للطاقة النووية (ENEC، 82 في المئة) والشركة الكورية للطاقة الكهربائية (KEPCO، 18 في المئة) من خلال شركة نواة للطاقة، شركة مساهمة خاصة تابعة لها.

تضمّ محطة براكة الآن ثلاث محطّات من أصل أربعة تمّ تشغيلها في العام 2023، وستوفّر ربع احتياجات الإمارات من الطاقة، عند تشغيل المحطّات الأربعة بالكامل.[15] لبناء محطة البراكة، اتّبعت الإمارات "المعيار الذهبي"[ii] بتوقيع إتفاقية 123 مع الولايات المتحدة.[16] في حين شكّل ذلك دفعة لجهود الإمارات في إزالة الكربون وتنويع الطاقة، إلّا أنّ الصفقة لم تكن لتتحقق من دون توقيع كوريا الجنوبية على إتفاقية عسكرية سرّية مع الإمارات العربية المتحدة. سطّر الاتفاق بداية علاقة إستراتيجية بين كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة مع تمركز قوات كورية الجنوبية في أبو ظبي. وتقدّم هذه القوات، التي يُطلق عليها اسم "وحدة الأخ"، تدريبات عسكرية للقوات الإماراتية الخاصة.[17] أدّت هذه الظروف إلى تحوّل الإمارات العربية المتحدة إلى مشترٍ رئيسي لأسلحة كوريا الجنوبية. في العام 2022، وقّعت كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة إتفاقية لتصدير كوريا صواريخ تشونغونغ 2(Cheongung II KM-SAM) (أرض-جو) إلى الإمارات العربية المتحدة مقابل 3,5 مليار دولار أمريكي.[18]

كان التعاون في مجال الطاقة النووية أبرز ما تناولته القمة بين جمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة في يناير 2023، وعلى وجه الخصوص، الاحتمال المتصوّر لتصدير محطة طاقة نووية مشتركة إلى دولة ثالثة، ربما المملكة المتّحدة، تجمع ما بين فريق كوريا للقيام بعمليّات البناء والهندسة، وصناديق الثروة السياديّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة لتقديم الدعم المالي، وتصوّر مخطط مالي محتمل مع بنك الصادرات والواردات الكوري. ومع ذلك، تبقى آلية التمويل غير واضحة.

الرسم 2: محطة براكة للطاقة النوويّة في الإمارات العربيّة المتّحدة

محطّة البراكة 1: https://pulsenews.co.kr/view.php?sc=30800028&year=2023&no=437627.

ii. ومع ذلك، فمن غير المرجّح أن تقوم المملكة العربية السعودية بالمثل، وبالتالي يبقى حصول الشركة الكورية للطاقة الكهربائية على عقد المفاعلات النمطية الصغيرة غير مؤكّد إذ من الممكن أن تتبع "المعيار الذهبي".

وتبقى أشكال التعاون النووي المستقبلي بين كوريا الجنوبيّة والإمارات العربيّة المتحدّة ونماذجه غير واضحة. على سبيل المثال، يمكن أن يرتبط ذلك بتسليم الأجزاء، أو البناء—وفق ما شهدناه في تعاون كوريا الجنوبيّة مع روسيا في محطة الضبعة في مصر[19]—أو يتّخذ شكلاً مختلفاً تماماً، مثل المفاعلات النمطية الصغيرة (SMR)،[20] وفق ما شهدناه في البحوث المشتركة التي أجرتها كوريا الجنوبيّة مع المملكة العربيّة السعوديّة بشأن مناقصة محتملة منذ ديسمبر 2017.[21] تسعى المملكة العربيّة السعوديّة إلى الحصول على قدرة 17,6 جيجاوات لتوليد الطاقة النووية بحلول العام 2040، بهدف بناء محطتين كبيرتين للطاقة النوويّة بالإضافة إلى إطلاق مفاعلات نمطيّة صغيرة لتنويع مصادر الطاقة.[22] لم تسفر زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى كوريا الجنوبيّة في نوفمبر 2022 عن مناقشات هامة حول محطات الطاقة النوويّة، ولا تزال تفاصيل عرض الصين للمفاعلات النمطيّة الصغيرة الذي طرحته على المملكة العربية السعودية غير واضحة بعد زيارة شي جين بينغ للمملكة في ديسمبر 2022.[23]

تتوسّع العلاقات الإستراتيجيّة وفي مجال الطاقة لتشمل مصادر الطاقة المتجدّدة والصناعات المستقبليّة، حيث تؤدّي صناديق الثروة السياديّة في الدول الخليجيّة دوراً رئيسياً. وتشمل الأمثلة على ذلك سعي الإمارات العربيّة المتّحدة للتعاون في مجال التكنولوجيا مع كوريا الجنوبيّة في إنتاج الهيدروجين ومحطات الشحن،[24] والأنشطة المشتركة للبحث والتطوير المتعلّقة بإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية مع جامعة سيول الوطنية التي اقترحتها المملكة العربيّة السعوديّة.[25] تتماشى هذه الخطوات مع جهود الدول الخليجيّة لإزالة الكربون وتنويع مصادر الطاقة.

يعمل الطرفان على مضاعفة الجهود. ففي خضم التحوّل التكنولوجي السريع وحرب التكنولوجيا المتنامية، تبحث الدول الخليجيّة بشكل متزايد عن شريك موثوق به. وتسعى كوريا الجنوبيّة وراء فرص تجارية بديلة في منطقة الخليج إذ تفرض الولايات المتّحدة ضوابط على تصدير أشباه الموصلات، والتي تستحوذ على 20 في المئة على الأقل من صادرات كوريا الجنوبيّة.[26] يواجه كلّ من الطرفين التحديات بسبب حرب التكنولوجيا بين الولايات المتّحدة والصين وتباطؤ تعافي الاقتصاد الصيني.[27]

ومع ذلك، تراود الرأي العام شكوكٌ في ما يتعلّق بطبيعة مذكرات التفاهم المبرمة مع الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة—لا سيما بشأن مشروع مدينة نيوم الذكية—إذ لم تظهر فوائدها بعد.[iii] تهدف استثمارات المملكة العربيّة السعوديّة، والتي يبلغ مجموعها 30 مليار دولار أمريكي، في شركات كوريا الجنوبيّة عبر صندوق الاستثمارات العامة، إلى تطوير نيوم في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمدن الذكية والدفاع من خلال منتدى الأعمال بين جمهوريّة كوريا والسعوديّة، والذي تستضيفه وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكوريّة (MOTIE).[28] وتشمل الاستثمارات استثماراً ضخماً بقيمة 7 مليار دولار أمريكي قامت به أرامكو في إس أويل (S-Oil) في كوريا الجنوبيّة، الأمر الذي يشير إلى طرح عدد من المشاريع المشتركة، بحلول العام 2030، في ظلّ سعي المملكة إلى تنويع اقتصادها.[29]

وعلى نحو مماثل، وكما جاء في البيان المشترك بين جمهوريّة كوريا والإمارات العربيّة المتّحدة،[30] فقد أسفر منتدى الأعمال بين الدولتين عن 24 مذكرة تفاهم—بالإضافة إلى 13 مذكرة تفاهم وقّعتها الحكومتان—بقيمة إجمالية تبلغ 30 مليار دولار أمريكي في مجالات الطاقة والصناعات المستقبليّة:[31] تغيّر المناخ، والفضاء، والتقنيّات الجديدة، والتحوّل الرقمي (بما في ذلك تقنيّة سلسلة الكتل Blockchains)، ووسائل النقل المستقبليّة والبنية التحتية الذكية، والرعاية الصحية الرقميّة، والمزارع الذكية (بما فيها الفراولة الكوريّة)، والملكية الفكريّة، والإحصاءات.[32] وعلى الرغم من أنّ الوزارات والشركات الكورية الجنوبية مستعدّة للعمل على المقترحات، ستظلّ الشكوك حول مذكّرات التفاهم قائمة حتى يتمّ الإعلان عن خطط مفصّلة تضمّ توقعات الاستثمار والإيرادات.

iii. من المتوقّع أن تؤدّي صناديق الثروة السياديّة الإماراتيّة، شركة مبادلة للاستثمار وجهاز أبو ظبي للاستثمار ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكوميّة، دوراً تمويلياً في خطط التعاون.

الخلاصة وتوصيات السياسات: توصيات لكوريا الجنوبيّة والدول الخليجيّة

تتطوّر العلاقة بين كوريا الجنوبية ومنطقة الخليج وتتبنّى المصالح المشتركة للتنويع كإستراتيجيّة. تركّز كوريا الجنوبية على إيجاد شركاء تجاريين واقتصاديين بديلين فضلاً عن تأمين إمدادات طاقة وفيرة وسط حرب التكنولوجيا بين الولايات المتّحدة والصين. وتسعى الدول الخليجيّة إلى تطوير صناعات عالية التقنية وجديدة في وقت يتزايد فيه زخم التحوّل في مجال الطاقة. تترابط هذه المصالح من خلال الحاجة إلى "التوازن" في وقت تسود فيه التحوّلات الهائلة والتقلّبات في سوق الطاقة العالميّة، والتي تفاقمت إثر الحرب المستمرّة في أوكرانيا.

يجب على منطقة الخليج وكوريا الجنوبيّة، على الرغم من الطموحات والتطلّعات إلى المستقبل في الوقت الذي تتوطّد فيه العلاقات بينهما، الاستعداد لمواجهة التحديات المقبلة، والناشئة عن المخاطر الجيوسياسية داخل المنطقة—داخل منطقة الخليج وجرّاء التنافس بين الولايات المتّحدة والصين—فالتصادم مع كلتا القوّتَين أمر لا مفرّ منه ويتعذّر تجنّبهما. قد تؤثّر علاقة الصين ومناوراتها المتنامية مع الدول الخليجيّة في العلاقات بين كوريا الجنوبيّة ومنطقة الخليج، لا في الاقتصاد الرقمي فحسب، بل في مجال الطاقة على حدّ سواء. وتتنوّع المجالات المتداخلة التي تتنافس فيها الصين وكوريا الجنوبيّة في السوق العالمية، وتشمل البناء والهندسة والتصنيع والإلكترونيات الاستهلاكية. وقد يظهر مصدر خلاف رئيسي في منطقة الخليج في حال تصاعد الصراع بين الولايات المتّحدة والصين وانعكس على النظام العالمي. أمّا السيناريوهات الأخرى التي من شانها أن تؤدي إلى نشوب صراع محتمل، فتتمثّل في سعي الصين لتسعير النفط باليوان، وإمكانية تداول نفط الدول الخليجيّة في بورصة شنغهاي بالرنمينبي،[33] وموقع كوريا الجنوبية الجغرافي السياسي بين الولايات المتّحدة والصين، وغياب التشريعات حول الرقمنة في منطقة الخليج، على الرغم من التوجّه السياسي القوي.

ينبغي على الدول الخليجيّة وكوريا الجنوبيّة الاستفادة من سبل التعاون، مثل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي من شأنها أن تحقّق أهداف مذكرات التفاهم المبرمة، والمشاريع الناشئة المشتركة. وسيمكّنها ذلك من اجتياز الصراع المتغيّر بين الولايات المتّحدة والصين. ومن شأن تنسيق السياسات بشأن قضايا الطاقة وكذلك الحوارات السياسية بشأن الرقمنة في منطقة الخليج أن يسهّل تعميق التبادلات التقنية. أخيراً، يجب أن يقترن التعاون الوثيق بالخبرات الإقليميّة والمناورات الجيوسياسيّة[iv] من جانب الطرفين لتقليل نشوب صراع محتمل أو عرضيّ.[34]

iv. بالنظر إلى تهديدات كوريا الشمالية وعلاقاتها المتزعزعة مع إيران—بما في ذلك الأموال الإيرانية المجمدة البالغة 7 مليارات دولار من عائدات النفط في البنوك الكورية الجنوبية بسبب العقوبات الأمريكية—لا تزال كوريا الجنوبية حذرة في ما يتعلّق بإيران بعد خطة العمل الشاملة المشتركة. قد تعمل واشنطن مع قطر على الإفراج عن هذه الأموال مقابل تحرير أمريكيين محتجزين.

الهوامش

1. Peter Baker, "Chinese-Brokered Deal Upends Mideast Diplomacy and Challenges U.S.," The New York Times, March 11, 2023, https://www.nytimes.com/2023/03/11/us/politics/saudi-arabia-iran-china-biden.html.

2. Michael Crowley, Vivian Nereim, and Patrick Kingsley, "Saudi Arabia Offers Its Price to Normalize Relations with Israel," The New York Times, March 9, 2023, https://www.nytimes.com/2023/03/09/us/politics/saudi-arabia-israel-united-states.html.

3. Ministry of Foreign Affairs, "Israel-UAE to Sign Historic Free Trade Agreement," The Government of Israel, May 30, 2022, https://www.gov.il/en/departments/news/israel-uae-to-sign-historic-free-trade-agreement-30-may-2022. Main text: Ministry of Economy and Industry, "Israel-UAE Free Trade Zone Agreement," The Government of Israel, May 30, 2022, https://www.gov.il/BlobFolder/news/israel-uae-to-sign-historic-free-trade-agreement-30-may-2022/en/English_Documents_Israel-UAE%20Free%20Trade%20Zone%20Agreement.pdf.

4. Alexander Cornwell, "UAE, South Korea to Launch Free Trade Talks," Reuters, October 14, 2021, https://www.reuters.com/world/uae-south-korea-agree-talks-trade-deal-2021-10-14/.

5. "UAE Announces Deals with South Korea as President Yoon Suk Yeol Shows Support for Emirates," The National, January 15, 2023, https://www.thenationalnews.com/uae/government/2023/01/15/south-korean-president-on-uae-ties-energy-security-and-k-pop/.

6. "S. Korea, Saudi Arabia Discuss Investment Expansion During Ministerial Talks," Yonhap News Agency, November 10, 2022, https://en.yna.co.kr/view/AEN20221110009400320.

7. June Park and Emma Ashford, "Securing Energy from the Gulf amid Geopolitical Strife: Japan and South Korea's Relations with the GCC in a New Energy Order," in The Gulf States, Asia, and the Indian Ocean: Ensuring the Security of the Sea Lanes, eds. Tim Niblock, Talmiz Ahmad, and Degang Sun (Berlin: Gerlach Press, 2018), 93–114, https://doi.org/10.2307/j.ctv4ncp9p; Steven Wright, "Qatar's LNG: Impact of the Changing East-Asian Market," Middle East Policy 24, no. 1 (Spring 2017): 154–165, https://doi.org/10.1111/mepo.12257.

8. 유광호 [Gwangho Yoo], "대중동 원유 수입 비중 5년 간 26.1%p 감소 [The Share of Crude Oil Imports from the Middle East Decreased by 26.1% Over the Past 5 Years]," Trend Seminar, (Sejong, South Korea: Korea Institute of International Economic Policy (KIEP), March 8, 2022), https://www.kiep.go.kr/aif/issueDetail.es?brdctSno=326691&mid=a30200000000&systemcode=05.

9. Jihun Lee, "가스公이 카타르 LNG 1조 싸게 계약한 결정적 이유는 [The Decisive Reason Why Gas Corporation Signed a Contract for Qatar LNG at the Low Price of 1 trillion]," Hankyung, August 17, 2021, https://www.hankyung.com/economy/article/2021081797071.

10. "Qatar: Qatar Petroleum and KOGAS Sign Liquefied Natural Gas Deal," Economist Intelligence Unit (EIU), July 15, 2021, http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=481220631&Country=Qatar&topic=Economy&subtopic=Fore_9.

11. "QatarEnergy Signs a 27-Year SPA with Sinopec for 5.5 bcm/year of LNG," Enerdata, November 22, 2022, https://www.enerdata.net/publications/daily-energy-news/qatarenergy-signs-27-year-spa-sinopec-55-bcmyear-lng.html.

12. "Qatar to Supply Liquefied Natural Gas to Germany from 2026," AP News, November 29, 2022, https://apnews.com/article/europe-middle-east-business-germany-moscow-147ab182632797c41bd4ba2b224e322d.

13. "Facts & Figures: ENEC and Barakah Plant," Emirates Nuclear Energy Corporation, https://www.enec.gov.ae/doc/factsheet-enec-and-barakah-plant-eng-6073db2e34e19.pdf.

14. AFP, "Seoul Wins 40-Billion-Dollar UAE Nuclear Power Deal," France24, December 27, 2009, https://www.france24.com/en/20091227-seoul-wins-40-billion-dollar-uae-nuclear-power-deal; "South Korea Wins Landmark Gulf Nuclear Power Deal," Reuters, December 28, 2009, https://www.reuters.com/article/us-emirates-korea-nuclear-idUSLDE5BQ05O20091227.

15. "Third Barakah Unit Begins Commercial Operation," World Nuclear News, February 24, 2023, https://www.world-nuclear-news.org/Articles/Third-Barakah-unit-begins-commercial-operation.

16. June Park, Pamela Rizkallah, and Ali Ahmad, Middle East Nuclear Energy Monitor: A Decade Later: South Korea's Nuclear Energy Exports to the Middle East, Annual Report 2019, (Beirut, Lebanon: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut, January 9, 2020), https://www.aub.edu.lb/ifi/Pages/publications/research_reports/2019-2020/20200109-middle-east-nuclear-energy-monitor-2019.aspx; Luke Caggiano, "Saudi Arabi Aiming for Complete Nuclear Fuel Deal," Arms Control Association, March 2023, https://www.armscontrol.org/act/2023-03/news/saudi-arabia-aiming-complete-nuclear-fuel-cycle.

17. June Park and Ali Ahmad, "Risky Business: South Korea's Secret Military Deal With UAE," The Diplomat, March 1, 2018, https://thediplomat.com/2018/03/risky-business-south-koreas-secret-military-deal-with-uae/.

18. Brian Kim, "South Korea Inks Largest Arms Export Deal with UAE for Missile Interceptor," Defense News, January 18, 2022, https://www.defensenews.com/industry/2022/01/18/south-korea-inks-largest-arms-export-deal-with-uae-for-missile-interceptor/.

19. Egypt Correspondent, “Russia, South Korea Cooperate on Egypt’s Dabaa Nuclear Plant,” Al-Monitor, September 1, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/08/russia-south-korea-cooperate-egypts-dabaa-nuclear-plant.

20. Matt Farmer, “Where Will the First Small Modular Nuclear Reactors Be?,” Power Technology, March 24, 2022, https://www.power-technology.com/features/where-will-the-first-small-modular-nuclear-reactors-be/.

21. Seongwon Yoon, Jaesu Ryu, and Yeonjong Kim, 사우디 원자력 정책 및 국제협력 현황 [Current Status of Saudi Nuclear Policy and International Cooperation], Policy Brief Report 2018–6, vol. 49, (Daejeon, South Korea: Korea Atomic Energy Research Institute [KAERI], October 24, 2018), https://www.kaeri.re.kr/rbrc/fileDownload?titleId=5920&fileId=1&fileDownType=C&paramMenuId=MENU00928; Noura Mansouri, Are Small Modular Reactors a Good Option for Saudi Arabia?, Commentary, (Riyadh, KSA: The King Abdullah Petroleum Studies and Research Center [KAPSARC], October 2019), https://www.kapsarc.org/file-download.php?i=36866.

22. Y. H. Ahssein Amran, Y. H. Mugahed Amran, Rayed Alyousef, Hisham Alabduljabbar, “Renewable and Sustainable Energy Production in Saudi Arabia According to Saudi Vision 2030; Current Status and Future Prospects,” Journal of Cleaner Production 247 (February 20, 2020), 119602, https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.119602.

23. Vivian Nereim, “China to Cooperate with Gulf Nations on Nuclear Energy and Space, Xi Says,” The New York Times, December 9, 2022, https://www.nytimes.com/2022/12/09/world/middleeast/china-saudi-arabia-gulf-summit.html.

24. ” South Korea to Import Hydrogen from Malaysia and UAE,” Hydrogen Central, January 10, 2023, https://hydrogen-central.com/south-korea-import-hydrogen-malaysia-uae/.

25. …Park Dong-Hwi, “서울대 방문한 사우디 과학 사령탑 배터리, 같이 연구하자 [Saudi Science Headquarters Visited Seoul National University…‘Battery, Let’s Study Together’],” Hankyung, October 20, 2022, https://www.hankyung.com/economy/article/2022102024691; Kim Tae-Min, “사우디 자동차 배터리 시장동향 [Saudi Car Battery Market Trend],” Korea Trade-Investment Promotion Agency (KOTRA), August 1, 2022, https://dream.kotra.or.kr/kotranews/cms/news/actionKotraBoardDetail.do?pageNo=1&pagePerCnt=10&SITE_NO=3&MENU_ID=170&CONTENTS_NO=1&bbsGbn=01&bbsSn=243%2C403%2C257%2C254&pNttSn=195816&recordCountPerPage=10&viewType=&pStart&Dt=&pEndDt=&sSearchVal=&pRegnCd=02.

26. Invest Korea, “Semiconductor: No. 1 Memory Semiconductor Industry in the World, Second Largest Semiconductor Producing Country,” accessed May 31, 2023, https://www.investkorea.org/ik-en/cntnts/i-312/web.do.

27. Kim Eun-Jin, “Trade Deficit Increasing Due to Soaring Energy Prices: Korea’s Semiconductor Exports Continuing to Decrease,” Business Korea, February 14, 2023, http://www.businesskorea.co.kr/news/articleView.html?idxno=109352; Jack H. Park, “South Korea at Critical Moment in U.S.-China Semiconductor War,” Business Korea, February 1, 2023, http://www.businesskorea.co.kr/news/articleView.html?idxno=108646.

28. Ministry of Trade, Industry and Energy (MOTIE), “한-사우디 비즈니스 워크숍 [Korea-Saudi Business Workshop]” (60th Anniversary of Korea-Saudi Arabia trade relations, JW Marriott Hotel Seoul, South Korea, November 10, 2022), http://www.motie.go.kr/motie/ne/presse/press2/bbs/bbsView.do?bbs_cd_n=81&cate_n=1&bbs_seq_n=166318.

29. Joyce Lee and Soo-Hang Choi, “South Korea, Saudi to Boost Ties on Energy, Defence; $30 bln in Deals Signed,” Reuters, November 17, 2022, https://www.reuters.com/business/energy/skorean-firms-agree-build-hydrogen-plant-saudi-arabia-sourc-es-2022-11-17/.

30. “UAE, Korea Issue Joint Statement Marking State Visit of ROK President,” UAE Ministry of Foreign Affairs, January 16, 2023, https://www.mofaic.gov.ae/en/mediahub/news/2023/1/16/16-01-2023-uae-rok; For detailed version of the MOUs in Korean, see Office of the Secretary of Foreign Affairs, “한-UAE 정상회담 결과 [Results of Korea-UAE Summit],” Republic of Korea, January 15, 2023, https://www.president.go.kr/download/6401a2becb121.

31. Kang Yoon-Seung, “S. Korea, UAE Economy Ministers Hold Additional Consultations on Biz Ties,” Yonhap News Agency, January 19, 2023, https://en.yna.co.kr/view/AEN20230119001400320?input=2106m.

32. Ministry of Trade, Industry and Energy (MOTIE), “대통령 아랍에미리트 순방 계기, 한-아랍에미리트 비즈니스 포럼 [President’s Visit to UAE, Korea-UAE Business Forum]” (MOU signing ceremony held at the Rixos Marina Hotel, Abu Dhabi, UAE, January 16, 2023), https://www.motie.go.kr/motie/ne/presse/press2/bbs/bbsView.do?bbs_cd_n=81&bbs_seq_n=166670.

33. “China to Use Shanghai Exchange for Yuan Energy Deals with Gulf Nations - Xi,” Reuters, December 9, 2022, https://www.reuters.com/business/energy/chinas-xi-tells-gulf-nations-use-shanghai-exchange-yuan-energy-deals-2022-12-09/.

34. Hyonhee Shin, “South Korea, Iran Summon Each Other’s Envoys as Spat Over Yoon Remarks Deepens,” Reuters, January 19, 2023, https://www.reuters.com/world/south-korea-envoy-iran-summoned-over-yoons-enemy-remarks-media-2023-01-19/; Kim Tong-Hyung, “U.S. May Release $7 Billion in Frozen Funds to Iran,” Foundations for Defense of Democracies, https://www.fdd.org/analysis/2023/02/22/u-s-may-release-7-billion-in-frozen-funds-to-iran/.

الطاقة أولاً والأعمال ثانياً: دبلوماسية اليابان الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

كوجي هورينوكي

المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط (JIME)، معهد اقتصاديات الطاقة | اليابان

كوجي هورينوكي هو باحث أول في مركز المعهد الياباني لاقتصاديّات الشرق الأوسط، معهد اقتصاديات الطاقة في اليابان. وهو حالياً عضو في مجلس إدارة الجمعية اليابانيّة لدراسات الشرق الأوسط. حصل على درجة الدكتوراه في دراسات المنطقة من الكلية العليا لدراسات المنطقة الآسيويّة والأفريقيّة، جامعة كيوتو، في العام 2011. وتتمحور اهتمامات هورينوكي البحثية الرئيسيّة حول السياسة المعاصرة في منطقة الخليج والشؤون الدبلوماسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة. نشر مجموعة واسعة من الأوراق، ومقالات في المجلات الأكاديميّة، وكتابات، وفصول في كتب. تشمل منشوراته فصلاً في كتاب ستيفن رايت وساتورو ناكامورا بعنوان "Japan and the Middle East: Foreign Policies and Interdependence" (Palgrave Macmillan, 2023) و"Asian Migrant Workers in the Arab Gulf States: The Growing Foreign Population and Their Lives" (شارك في تحريره ماساكو إيشي، نعومي هوسودا، وماساكي ماتسو، أبريل، 2019).

المقدّمة

يتناول هذا الفصل دبلوماسية اليابان الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. لطالما تمحورت العلاقة بين اليابان والدول الخليجيّة حول الطاقة؛ وهو أمر بالغ الأهمية، تاريخياً وفي الوقت الحاضر على حدّ سواء. حصلت الشركات اليابانية الخاصة التي تعمل في مجال الطاقة على امتيازات نفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وطوّرتها، واستوردت كميّة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي (الرسم البياني 1). كما تقدّم الحكومة اليابانية دعماً مكثّفاً لانخراط شركات الطاقة اليابانية في منطقة الخليج، وأدّت دوراً مهماً في تنميتها.

ولطالما شكّل أمن الطاقة المحور الأساسي للحكومة اليابانية، وتركت بالتالي توسيع العلاقات الاقتصادية العامة للقطاع الخاص، بهدف تأمين موارد إضافية بشكل ضمني. علاوة على ذلك، وكما سيناقش هذا الفصل، تراجع وجود اليابان الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على مرّ السنين، في حين يأخذ حضور الصين وكوريا الجنوبية والهند في الازدياد. يتوقّع القطاع الخاص من الحكومة أن تؤدّي دوراً استباقياً من خلال زيادة الدعم لأنشطتها التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، دعا إتحاد الأعمال الياباني (Keidanren) مؤخّراً الحكومة اليابانية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي واستئناف المفاوضات لإبرام اتفاقية التجارة الحرّة (FTA).[1]

لماذا تراجعت علاقة اليابان الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في خلال العقدين الماضيين مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى؟ ما هي مقاربات الدبلوماسية الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي لدعم الأنشطة الاقتصادية للشركات اليابانية؟

سيتوسّع هذا الفصل في فهم الدبلوماسية الاقتصادية إلى أبعد من النطاق الضيّق للمفاوضات الاقتصادية بين الحكومات. بدلاً من ذلك، فإنّ التعريف المستخدم لأغراض هذا الفصل هو "عملية مشتركة تعمل فيها الحكومة والهيئات شبه الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية".

يتمحور الهدف الرئيسي لدبلوماسية اليابان الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي حول تأمين موارد الطاقة. تبنّت الحكومة اليابانية وشركات النفط مقاربات مختلفة للحصول على موارد الطاقة منذ الستينيات. ومع ذلك، وبسبب تركيز الاهتمام على علاقات الطاقة، تمّ تجاهل التطورات الاقتصادية في القطاعات غير المتعلّقة بالطاقة إلى حدّ كبير. لذلك من الضروري تسليط الضوء على العلاقات بين الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية داخل اليابان ومنطقة الخليج والتي أدّت دوراً في تأمين مصالح اليابان الاقتصادية.

الرسم البياني 1: واردات اليابان من النفط الخام بحسب الدولة والاعتماد على الشرق الأوسط (بين السنوات المالية 1960 و2020)

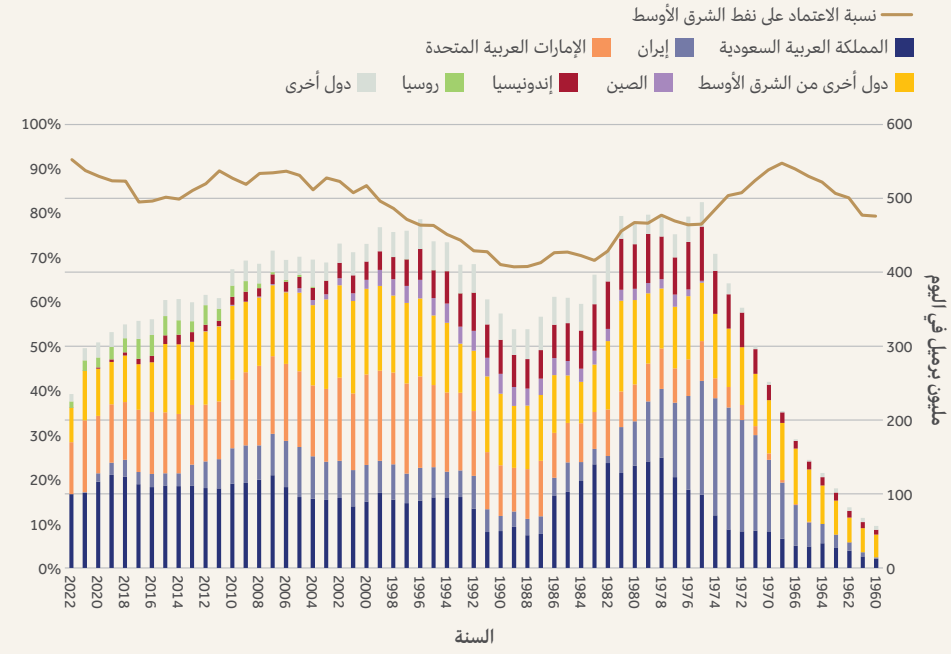

المصدر: وكالة الموارد الطبيعية والطاقة (2022).

أنشطة اليابان الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

بدأت العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي في القرن العشرين، وانطلقت بشكل جدّي بعد الستينيات، عندما حصلت الدول الخليجية بمعظمها على الاستقلال وبدأت في عمليّة بناء الدولة. شهد الاقتصاد الياباني نمواً سريعاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لا سيما في الصادرات الصناعية. وسعى القطاع الخاص للحصول على فرص عمل في الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج. اجتذبت الطفرة النفطية التي شهدتها منطقة الخليج في السبعينيات شركات التجارة اليابانية، ومصنّعي الآلات والمصانع.

حقّقت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً ملحوظاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في أعقاب الثورة الإيرانية وحرب الخليج. وقد أدّى ذلك إلى زيادة عدد المكاتب الفرعية للشركات اليابانية، وتحديداً في دبي، فضلاً عن زيادة عدد المقيمين اليابانيين في الدولة. تستضيف الإمارات حالياً أكثر من 4,000 ياباني،[2] وتحوي على 340 شركة يابانية.[3] ومع ذلك، ازداد التنافس من جانب كوريا الجنوبية والصين في الدول الخليجية. وفيما لا تزال اليابان قادرة على المنافسة في مجال السيارات، تتمتّع المنتجات من كوريا الجنوبية والصين الآن بميزة تنافسية في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية وغيرها من المنتجات.[4]

تُظهر البيانات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي والقوى الاقتصادية الآسيوية الأربعة الكبرى—اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند—في الفترة الممتدّة ما بين العامين 2001–2020، عدداً من التطورات المهمة. ففي خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تجاوزت اليابان الصين وكوريا الجنوبية والهند، من حيث حجم التبادل التجاري بين الدول الآسيوية ودول مجلس التعاون الخليجي، على مستوى الواردات والصادرات. ومع ذلك، فقد نافست هذه الدول تدريجياً اليابان. إذ تفوّقت الصين على اليابان، في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول الآسيوية، في العام 2005، لتليها الهند في العام 2008 (الرسم البياني 2). في نهاية المطاف، تراجعت واردات اليابان—ومعظمها من النفط والغاز الطبيعي—عن واردات الصين في العام 2015 (الرسم البياني 2).

أمّا في ما يتعلّق بالميزان التجاري، فتعاني الدول الآسيوية جميعها، باستثناء في فترات قليلة، عجزاً تجارياً مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويشكّل ذلك مشكلة هيكلية، حيثّ أنّ القيمة المطلقة لواردات كلّ بلد من الطاقة مرتفعة. ومن بين الدول الأربعة، تسجّل اليابان إلى حدّ بعيد الواردات الأكبر مقارنة بالصادرات، والعجز التجاري الأكبر مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فقد تقلّصت الفجوة بين اليابان والدول الآسيوية الأخرى في السنوات الأخيرة (الرسم البياني 4).

الرسم البياني 2: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول آسيوية محدّدة (2001–2020)

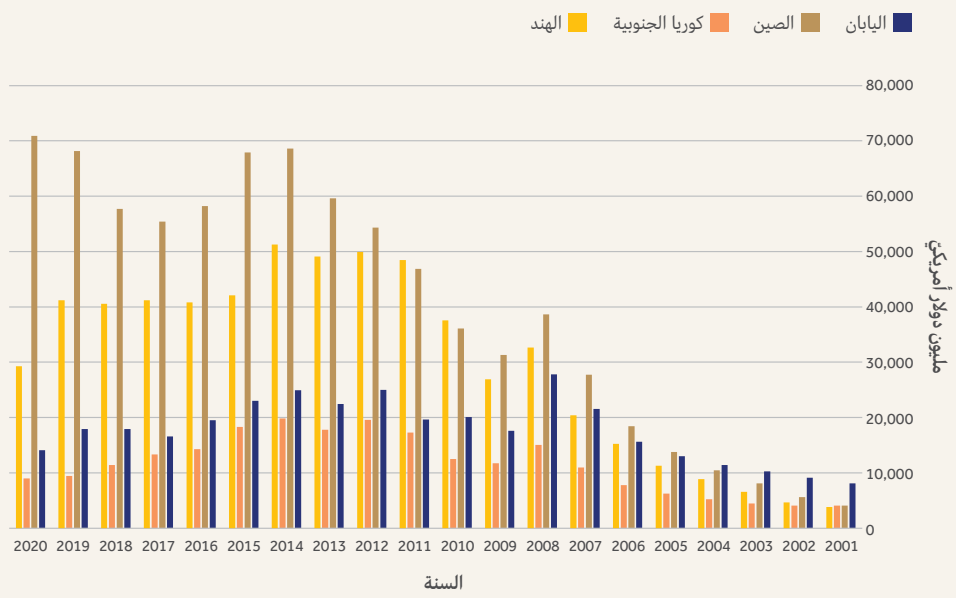

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

الرسم البياني 3: واردات دول مجلس التعاون الخليجي من دول آسيوية محدّدة (2001–2020)

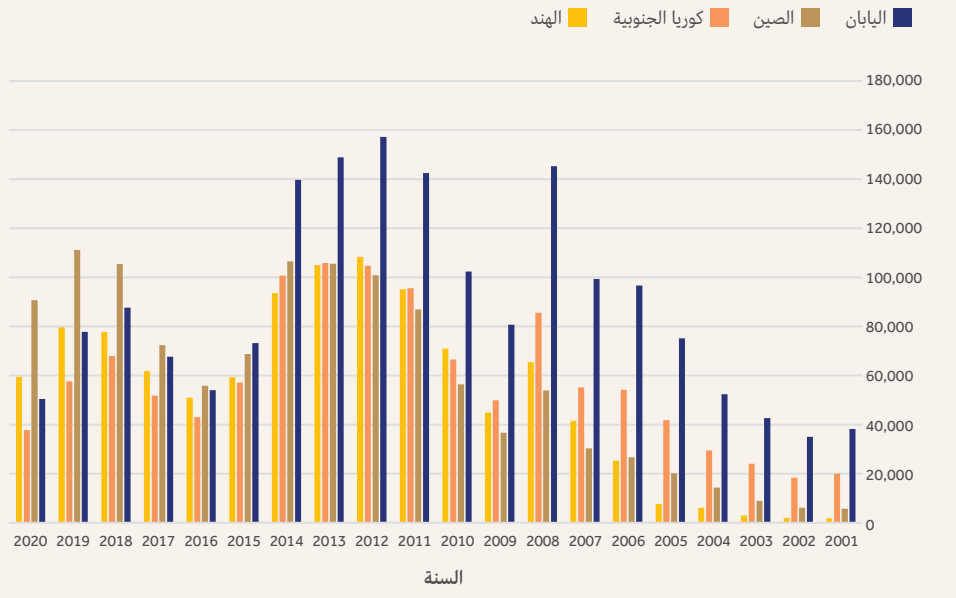

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

الرسم البياني 4: الميزان التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيوية مختارة (2001–2020)

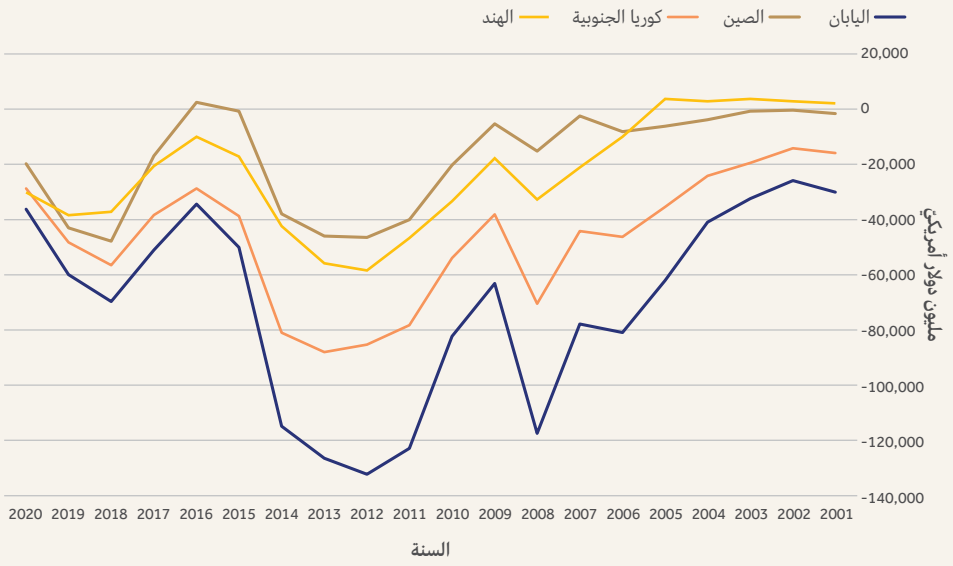

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

إنّ حصة دول مجلس التعاون الخليجي من قيمة صادرات الدول الآسيوية الأربعة وارداتها جديرة بالملاحظة. بالنسبة للصادرات، تتراوح أرقام اليابان وكوريا الجنوبية والصين بين 2 و4 في المئة (الرسم البياني 4)، ممّا يشير إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي لا تشكّل دائما سوقاً كبيرة لها. ومع ذلك، تبقى منطقة الخليج سوقاً مهمة للغاية بالنّسبة للهند. في السنوات الأخيرة، عزّزت الهند علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. أمّا بالنّسبة للواردات، فتعتمد اليابان وكوريا الجنوبية بشكل كبير على دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة، وتعكس واردات الصين والهند المتزايدة من دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً متزايداً على الطاقة من منطقة الخليج (الرسم البياني 5).

الرسم البياني 5: حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي الصادرات إلى دول آسيوية محدّدة

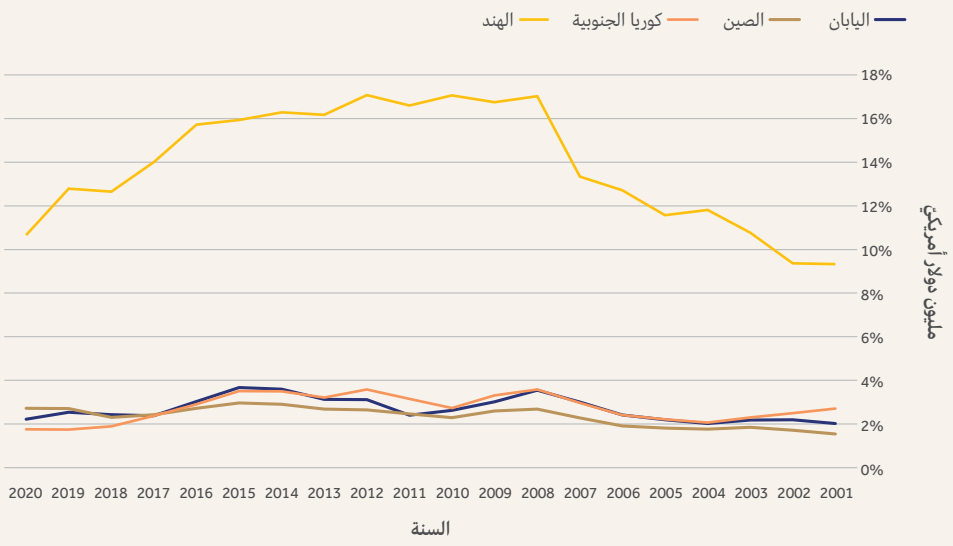

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

الرسم البياني 6: حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي الواردات من دول آسيوية محدّدة (2001–2020)

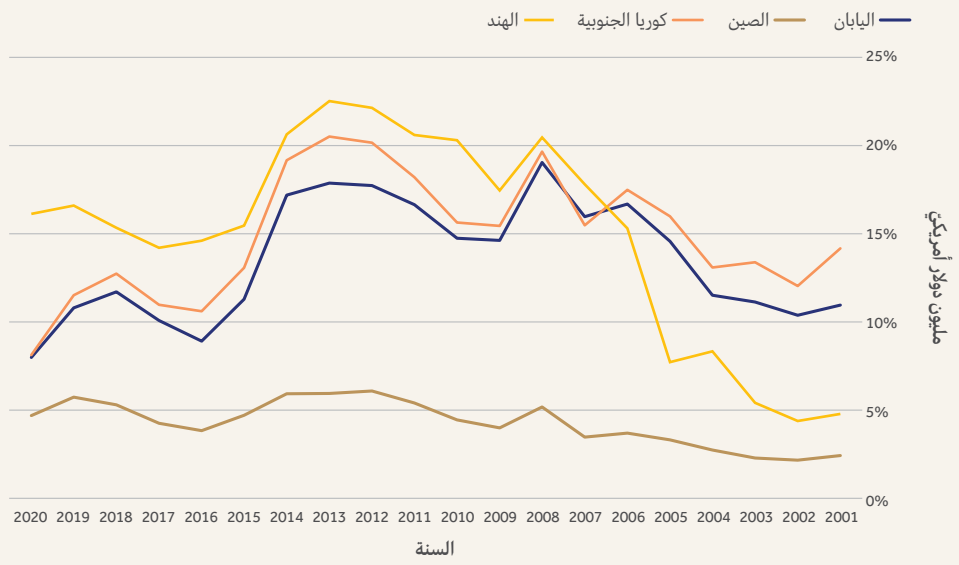

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

تتمتّع البلدان الآسيوية الأربعة جميعها، التي يتناولها هذا الفصل، بحضور قوي في واردات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمثّل ثلث إجمالي الواردات. في السنوات العشرين الماضية، تضاعفت حصة الصين بثلاث مرات، بينما انخفضت حصة اليابان إلى النصف. وفي الوقت الحاليّ، لا تشمل الصادرات الصينية المتزايدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي السّلع الاستهلاكية فحسب، بل تنطوي على السلع الرأسماليّة والمعدّات على حدّ سواء، ممّا يضع الصين في منافسة مباشرة مع اليابان وكوريا الجنوبية. وتبقى أهميّة الدول الآسيوية الأربعة ملحوظة بالنّسبة لحصة دول مجلس التعاون الخليجي من الصادرات، حيث أنّها تمثّل 40 في المئة من وجهات التصدير (الرسم البياني 7). بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تأخذ حصص الصادرات الصينية والهندية في النمو، بينما تتقلّص حصة اليابان وكوريا الجنوبية (الرسم البياني 8).

الرسم البياني 7: حصة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول آسيوية محدّدة (2001–2020)

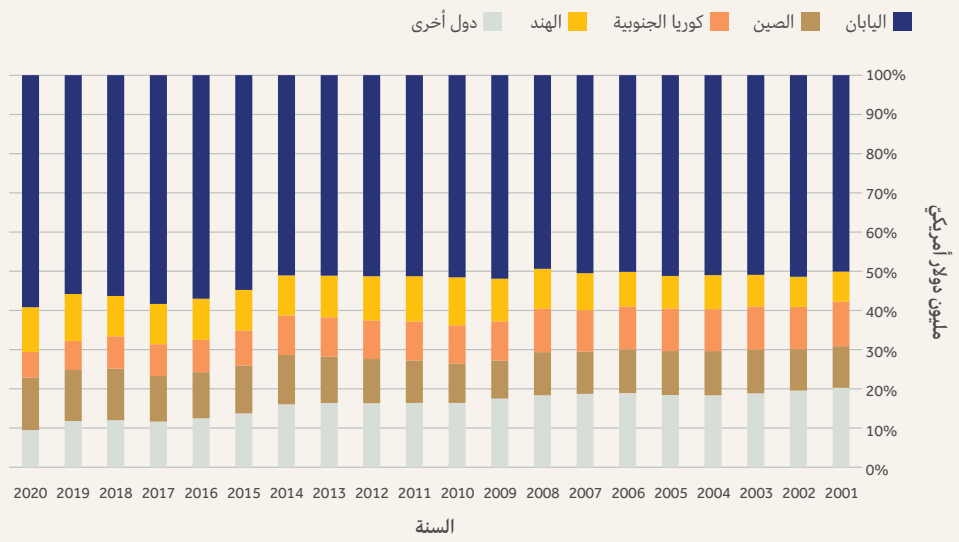

المصدر: صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

الرسم البياني 8: حصة واردات دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول آسيوية محدّدة (2001–2020)

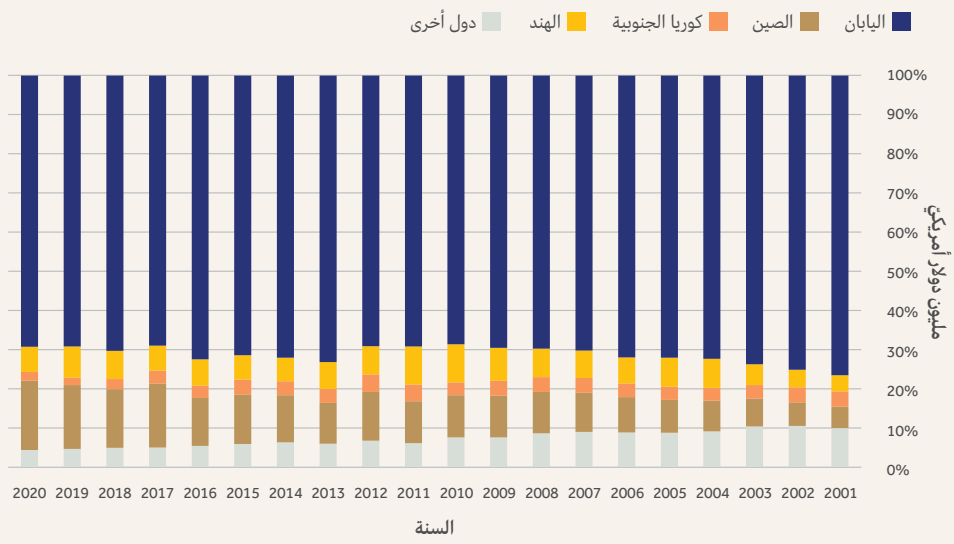

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي—إدارة إحصاءات التجارة (IMF DOTS).

أمّا في ما يتعلّق بالسلع الرئيسية المصدّرة، فشملت صادرات اليابان الرئيسية، في الفترة الممتدّة ما بين العامين 2001 و2020، معدّات النقل، والآلات والأجهزة الإلكترونيّة، والمعادن، والبلاستيك أو المطاط، والمنسوجات والملابس، والمواد الكيميائية. وتحافظ اليابان على قدرتها التنافسيّة مع الصين وكوريا الجنوبية والهند في مجال معدّات النقل. وفي مجالات أخرى، قامت البلدان الثلاثة الأخيرة بزيادة قيمة صادراتها بشكل كبير، ممّا يشير إلى تفوّقها على اليابان (الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9: التغيّرات في قيمة سلع التصدير الرئيسية من دول آسيوية محدّدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (بين العامين 2001 و2020)

المصدر: حلول التجارة العالمية المتكاملة.

تشمل الصادرات من اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي: (أ) معدّات النقل؛ (ب) الآلات والأجهزة الإلكترونيّة؛ (ج) المعادن؛ (د) المواد الكيميائية؛ (ه) البلاستيك أو المطاط؛ (و) المنسوجات والملابس.

بشكل عام، يشير تحليل العلاقات التجارية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالتبادل التجاري بين الصين وكوريا الجنوبية والهند من جهة والدول الخليجيّة من الجهة الثانية، إلى تراجع وجود اليابان الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، لا يقتصر هذا التراجع على دول مجلس التعاون الخليجي فحسب. إذ يمكن ملاحظة المثل في علاقات اليابان الاقتصادية مع الاقتصادات الرئيسية والناشئة الأخرى.

يمكن أن يُعزى تراجع اليابان إلى عوامل متعدّدة، من بينها زيادة منافسة المنتجات الصينية والكورية من حيث الجودة والسعر.[5] قد يتمثّل عامل آخر في انخفاض القدرات التكنولوجية اليابانية نسبياً، ممّا يقلّل من جاذبية المنتجات في الأسواق الحالية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تطور الهند الاقتصادي والصناعي وقربها الجغرافي من دول مجلس التعاون الخليجي في النّمو الكبير لتبادلها التجاريّ مع منطقة الخليج. وقد شكّلت السلع المصنّعة بشكل خاص، مثل الوقود والمواد الكيميائية والآلات والمعادن ومعدات النقل، أساس النّمو في صادرات الهند التجارية.

دبلوماسية اليابان الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

يستعين هذا الفصل بإطار "النظام الدبلوماسي الوطني (NDS)" التحليلي لمناقشة مقاربة اليابان تجاه الدبلوماسية الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب للي وهوكينج، "لا يمكن تقسيم الدبلوماسية إلى أنشطة اقتصادية وسياسية منفصلة"،[6] وتشمل الدبلوماسية الاقتصادية الوزارات الحكومية فضلاً عن الجهات الفاعلة الخاصة منها والمدنية. من الناحية المفاهيمية، يفترض النظام الدبلوماسي الوطني أن تكون وزارة الخارجية الجهة المعنيّة بالتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. تنظر الوزارة إلى الجهات الفاعلة الأخرى للمشاركة في هذه العمليّات على أنّها أطراف شريكة تعمل معاً لتحقيق أهداف دبلوماسية.[7]

ركّزت دبلوماسية اليابان الاقتصادية بشكل أساسي على أمن الطاقة، وحظيت المبادرات التي تقودها الحكومة في خارج نطاق الطاقة بأهمية ثانوية. في الفترة الممتدّة بين السبعينيات والتسعينيات، عزّزت الحكومة اليابانية التعاون الاقتصادي والفنّي مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تدريب الموارد البشرية والتحوّل في مجال التكنولوجيا، لضمان أمن الطاقة. ومع ذلك، لم تدعم الحكومة اليابانية بشكل مباشر المشاريع التجارية التي تقودها الشركات الخاصة. فمنذ العام 1999، عيّنت وزارة الخارجية اليابانية منسّقين في البعثات الدبلوماسية في الخارج لدعم الأنشطة التجارية للشركات اليابانية من خلال توفير المعلومات وتسهيل حلّ القضايا المتعلّقة بالأعمال، وإجراء الأنشطة الترويجية.[8] ومع ذلك، توجّهت الدبلوماسية الاقتصادية لوزارة الخارجية بشكل أساسي نحو الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فيما أعطت أهميّة أقلّ لمنطقة الشرق الأوسط، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي.[9]

ومع ذلك، توضّح دبلوماسية اليابان الاقتصادية من خلال إطار عمل النظام الدبلوماسي الوطني أنّ وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، والوكالات شبه الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، تعمل معاً لتعزيز مصالح اليابان الاقتصادية في منطقة الخليج (الجدول 10). لم تتمكّن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، من حيث المبدأ، من دعم الشركات الخاصة في الخارج بشكلٍ مباشر، بل قدّمت دعماً بشكلٍ غير مباشر من خلال الإعانات للمنظمات شبه الحكومية، مثل منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO)، ومركز التعاون الياباني للشرق الأوسط (JJCME).[i] وقد أنشأت هذه الوكالات شبه الحكومية مكاتب محلية[ii] في دول مجلس التعاون الخليجي، وقدّمت مساعدة مكثفة للشركات اليابانية منذ الثمانينيات.[10]

i. تظهر البيانات المالية لمنظمة التجارة الخارجية اليابانية أنّ الإعانات التشغيليّة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة تمثّل 62 في المئة من الإيرادات المتكرّرة في السنة المالية 2021. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لبيان ميزانية مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط للسنة المالية 2020، شكّلت منح وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة 89 في المئة من الدخل التشغيلي. لذلك، يمكن القول إنّ المنظّمتين تصنّفان على أنّهما داعمان عمليّان لسياسات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة.

ii. أسّست منظمة التجارة الخارجية اليابانية مكاتب في دبي (1981) والرياض (1994)؛ وأنشأ مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط مكتب المملكة العربية السعودية (1994)، ومكتب دعم الأعمال (2008)، ومكتب لشؤون المياه (2005)، ومكتب الدمام-اليابان (2015)، ومكتب الإمارات العربية المتحدة واليابان (2009)، ومكتب الكويت واليابان (2002–2015).

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الحكومة اليابانية باتخاذ مبادرات لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسط المنافسة الاقتصادية من الدول الآسيوية الأخرى العاملة في منطقة الخليج. وكان عدد من امتيازات النفط في أبو ظبي قيد التجديد في العام 2010،[11] وبرزت الحاجة لتعزيز العلاقات المتعدّدة الأوجه لتأمين احتياطيات الطاقة. نتيجة لذلك، تبنت إدارة آبي (2006–2007، 2012–2020) "نهج اليابان الشامل". وشدّد هذا النهج على تأمين الموارد وزيادة الصادرات التجارية، من خلال الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص. ويشدّد هذا النهج على التغلب على الانقسامات الرأسية في الهياكل الإدارية، مع وزارة الخارجية، ووزارة الصناعة والتجارة، والوكالات الحكومية المتخصصة—مثل المنظمة اليابانية للمعادن وأمن الطاقة (JOGMEC)، وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)—وشركات القطاع الخاص التي تعمل بشكل مشترك لتوسيع العلاقات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كان رئيس الوزراء آبي رئيس الوزراء الياباني الأوّل الذي يزور دول مجلس التعاون الخليجي مرات متعدّدة، ممّا عزّز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية: وقّعت اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي شراكات شاملة وإستراتيجية،[12] ممّا عزّز التعاون في مجالات الاقتصاد، والصحة، والبنية التحتية، والعلوم والتكنولوجيا، والطاقة المتجدّدة، بالإضافة إلى العلاقات السياسية والدبلوماسية.

وعلى الرغم من جهود إدارة آبي لتعزيز مقاربة اليابان الشاملة، إلّا أنّ وجود اليابان الاقتصاديّ تراجع في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى بسبب مجموعة من العوامل. ومن أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجيّة، حوّلت اليابان تركيزها إلى التعاون الثنائي في المجالات التي تتمتّع فيها بميزة تنافسية، مثل التكنولوجيا المتقدّمة. على سبيل المثال، عندما قام وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة ياسوتوشي نيشيمورا بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة في يناير 2023، أطلق خطة تعاون جديدة بإسم "مخطط التنسيق الياباني-الإماراتي للتكنولوجيا المتقدّمة".[13] يسهّل إطار العمل الجمع ما بين الشركات اليابانية الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدّمة والمستثمرين الإماراتيين، بهدف تعزيز الصناعة، وتطوير الموارد البشرية، وخلق الابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التعاون.[14] وبالتالي، يمكن لليابان أن تساهم في جهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول 10: الأبعاد المتعدّدة للدبلوماسية الاقتصادية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي

		دول مجلس التعاون الخليجي	
		الوكالات الحكوميّة/شبه الحكوميّة	القطاع الخاص
اليابان	الوكالات الحكوميّة/ شبه الحكوميّة	**التفاوض والتعاون بين الدول:** محادثات حول إتفاقيّة التجارة الحرّة (معلّقة) الرؤية السعودية-اليابانية 2030 الدعم الدبلوماسي لأمن الطاقة (ضمان امتيازات الطاقة، إدخال طاقة جديدة)	**دعم الحكومة اليابانيّة للتنويع الاقتصاديّ في دول مجلس التعاون الخليجي:** التدريب ونقل المهارات الفنية تنظيم منتديات الأعمال وإرسال الوفود
	القطاع الخاص	**العلاقة بين الشركات والحكومة:** تصدير/استيراد النفط والغاز الطبيعي، استثمارات في القطاعات الأوليّة والنهائيّة إرساء مشاريع البنية التحتية والمصانع وإنشاؤها استثمار صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي في اليابان	**الأنشطة الاقتصاديّة في القطاع الخاص:** التجارة، الأعمال، الاستثمار، الخدمات المصرفيّة، السياحة...إلخ تدريب المواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي وتوظيفهم تعزّز جمعية الصداقة التفاهم المتبادل

الخلاصة وتوصيات السياسات: البناء على شراكة إستراتيجية ملموسة

ركّزت دبلوماسية اليابان الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، حتّى الآن، على تأمين موارد الطاقة، ولم يكن توسيع العلاقات الاقتصادية في المجالات غير المتعلّقة بالموارد أولوية دبلوماسية رئيسية. وعلى الرغم من أهميّة وجود اليابان الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي نسبياً، من حيث الواردات والصادرات، فقد أدّت المنافسة من جانب كوريا الجنوبية والصين والهند في القرن العشرين إلى تراجع نسبيّ في نفوذ اليابان الاقتصادي. وقد دفع ذلك باليابان إلى تبنّيها مقاربة شاملة لتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإنشاء نظام للتعاون بين وزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، والوكالات شبه الحكومية، والقطاع الخاص.

ومع ذلك، يظهر تحليل البيانات الاقتصادية تراجع وجود اليابان في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ومع نموّ الترابط الاقتصادي بين الدول الآسيوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، كيف ينبغي لليابان أنّ تطوّر دبلوماسيتها الاقتصادية؟ أولاً، تماشياً مع المشهد الاقتصادي المتطوّر في دول مجلس التعاون الخليجي، من المهم تعزيز مقاربة اليابان الشاملة. فمنذ نهاية إدارة آبي، لم يقم رئيس الوزراء الياباني، فوميو كوشيدا، بزيارة أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. أمّا قادة الصين وكوريا الجنوبية والهند، فقاموا بزيارات متعدّدة لمختلف دول مجلس التعاون الخليجي. ويُعتبر استمرار عمليّات التبادل المشترك بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي على مستوى رؤساء الحكومات والوزراء خطوة أساسية في توسيع وجود اليابان الاقتصادي في منطقة الخليج.

ثانياً، ينبغي تعيين وزير دولة لدول مجلس التعاون الخليجي (أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ليكون مسؤولاً عن إعداد مقاربة اليابان الشاملة. من المحبّذ أن يتمتّع هذا الوزير الجديد بخبرة دبلوماسية أو تجارية في الشرق الأوسط، وأن يكون متحدّثاً باللغة العربية، وأن تكون مدّة المنصب خمس سنوات على الأقل.

ثالثًا، ينبغي على اليابان أن تعمل بنشاط على جذب الاستثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي. في حال تمكّنت اليابان من جذب استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الهيدروجين، فسوف ينمو طلب اليابان على استخدام الهيدروجين. وسيؤدي ذلك إلى تطوير أسواق التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى تصدير الهيدروجين ويساهم في استقرار العلاقات المتمحورة حول الطاقة.

رابعاً، والأهم من ذلك كلّه، ينبغي أن تؤدّي كلّ شراكة إستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق مشاريع ملموسة في المستقبل القريب لتعكس نتائج ملموسة. ويتّسم ذلك بالأهميّة إذ إنّ الاتفاقيات الإستراتيجيّة تميل في كثير من الأحيان إلى أن تبقى رمزية. لذلك من المهم تحديد القضايا القابلة للتنفيذ، ومواءمتها مع احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تسريع وتيرة التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الهوامش

1. Keidanren Kaikan (Japan Business Federation), Proposal for Strengthening Strategic Relations with the Gulf Countries in the Middle East: Urgent Need to Resume Japan-GCC FTA Negotiations, Analysis Report, (Tokyo: Keidanren Kaikan, December 13, 2022), https://www.keidanren.or.jp/en/policy/2022/104_proposal.pdf.

2. "340 Japanese Firms Registered in UAE," TradeArabia, February 5, 2020, https://tradearabia.com/news/IND_363726.html#:~:text=There%20are%20currently%20over%20340,an%20increase%20of%2033%20percent.

3. Ibid.

4. John Calabrese, "Bridge to a Brighter Future? South Korea's Economic Relations with the Gulf," Middle East Institute, January 8, 2019, https://www.mei.edu/publications/bridge-brighter-future-south-koreas-economic-relations-gulf; Andy Sambidge, "200 Billion Reasons Why the Gulf is China's Hottest Trading Partner," Arabian Gulf Business Insight, September 22, 2022, https://www.agbi.com/articles/200-billion-reasons-why-the-gulf-is-chinas-hottest-trading-partner/.

5. Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), 第２節: 我が国の新興国展開状況と新興国における競合状況 [Section 2, Chapter 2: Japan's Development in Emerging Markets and Its Competitive Situation], White Paper, (Tokyo: Ministry of Economy, Trade and Industry, June, 2013), https://www.meti.go.jp/report/tsuhaku2013/2013honbun/i2220000.html.

6. Donna Lee and Brian Hocking, "Economic Diplomacy," International Studies, March 1, 2010, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.384.

7. Ibid.

8. ,Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Chapter 4 Part 2. Supporting Japanese Nationals and Companies Overseas," in Diplomatic Bluebook Summary (Tokyo, Japan: Ministry of Foreign Affairs of) 2013 Japan, 2013, https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2013/html/chapter4/supporting.html.

9. 経済外交: 重点国・地域との対話及び協力の維持・強化 [Economic Diplomacy: Maintaining and Strengthening Dialogue and Cooperation with Priority Countries and Regions]," Ministry of Foreign Affairs of Japan, February 24, 2014, https://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/jyuutenkoku.html.

10. Koji Horinuki, "The Relationship between Japan and the Gulf Monarchies: Establishment and Development of Multilayered Relationships, 1965–2021," in Monarchical Countries, ed. Satoru Nakamura (Kyoto: Minerva Shobo, forthcoming), 26.

11. INPEX, "Extension of the Concession Agreement for the Upper Zakum Oil Field Offshore Abu Dhabi, United Arab Emirates," accessed June 11, 2023, https://www.inpex.co.jp/english/news/assets/pdf/e20140121.pdf.

12. Key partnerships concluded by Prime Minister Abe with GCC states: Keidanren Kaikan (Japan Business Federation), Proposal for Strengthening Strategic Relations with the Gulf Countries in the Middle East; "Joint Statement between Japan and the State of Kuwait on Promoting and Expanding Cooperation under the Comprehensive Partnership," Ministry of Foreign Affairs of Japan, May 13, 2016, https://www.mofa.go.jp/me_a/me2/kw/page3e_000492.html; and MOFA of Japan, "Joint Communiqué on the Strengthening of the Comprehensive Partnership towards Stability and Prosperity between Japan and the Sultanate of Oman," Ministry of Foreign Affairs of Japan, January 10, 2014, https://www.mofa.go.jp/files/000023760.pdf.

13. "Japan, ANDOC Sign 'Japan-UAE Collaboration Scheme for Advanced Technology'," Arab News, January 17, 2023, https://www.arabnews.com/node/2233921/middle-east.

14. Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), 西村経済産業大臣がアラブ首長国連邦に出張しました [Minister of Economy, Trade and Industry Nishimura Visits the United Arab Emirates], Ministry of Economy, Trade and Industry, January 16, 2023, https://www.meti.go.jp/press/2022/01/20230116005/20230116005.html.

دور صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا

فهد المرّي

جامعة جورجتاون في قطر | قطر

فهد المرّي هو أستاذ مساعد غير متفرّغ وزميل ما بعد الدكتوراه في جامعة جورجتاون في قطر حيث يشغل أيضاً منصب مدير مشارك لبرنامج أبحاث الدول الصغيرة. تشمل اهتماماته أمن الدول الصغيرة، والاستخبارات والأمن القومي، والاقتصاد السياسي. لديه الكثير من المؤلفات في المجلات العلمية والسياسات وكذلك في وسائل الإعلام الدولية. تشمل منشوراته فصلاً في كتاب عن الدول الصغيرة كقوى بحرية بعنوان: "Small States as Maritime Powers"، (مع روري ميلر، سيصدر قريباً عن دار نشر روتليدج، 2023) وكتاب شارك في تأليفه بعنوان: "Opportunities for Small States in Global Affairs" (مع روري ميلر، مطبعة جامعة حمد بن خليفة، 2022). وعمل كمستشار أول وعضو في المجالس الاستشارية لعدد من الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وقطر. المري عضو أيضاً في المعهد الملكي للشؤون الدولية، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

المقدّمة

يتناول هذا الفصل إستراتيجيات الاستثمار الخاصّة بصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا. لقد طوّرت دول مجلس التعاون الخليجي صناديق الثروة السيادية كوسيلة بديلة لتوسيع اقتصاداتها، بسبب اعتمادها الكبير على عائدات الوقود الأحفوري ومحاولاتها المكثّفة للتنويع بعيداً عن الهيدروكربونات. وأصبحت الصناديق السيادية، على الرغم من أغراضها الاقتصادية المزعومة، أدوات شديدة الديناميّة يمكن استخدامها لأغراض مختلفة.

يمكن أن تتأثّر العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى بدوافع اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة فضلاً عن الرغبة في تأكيد مكانة معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تتضمّن مكوّناً إستراتيجياً هاماً مرتبطاً بالتبادل التكنولوجي والمعرفي، وتطوير العلاقات، والاستقرار لأغراض أمنية. ويؤكّد هذا على أن استثمارات صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا تتخطّى الاستثمارات الخارجية المباشرة وتخدم عدداً من الأغراض المذكورة أعلاه.

يركّز هذا الفصل على ثلاثة أبعاد: صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتّع بالأثر الأكبر في آسيا؛ الاستثمارات في القطاعات الحيوية والناشئة مثل الطاقة والتمويل والتكنولوجيا والأمن والدفاع؛ وتلك التي تعتبر حيوية لتحقيق الأمن والاستقرار والأهداف الاقتصادية المحلية والتبادل التكنولوجي والمعرفي. يناقش هذا الفصل أن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا لا تسعى للحصول على الريع فحسب، بل تهدف أيضاً إلى زيادة التبادل التكنولوجي والمعرفي. تعتبر هذه الاستثمارات ضرورية لمستقبل الدول الخليجية، وسيضمن وضع سياسات موحدّة تطوّرها المستمرّ.

إستثمارات الصناديق السيادية الخليجية في آسيا

ابتكرت الكويت صناديق الثروة السياديّة في العام 1953، لتتحوّل بعدها إلى أدوات مالية دولية لأغراض تشمل نقل الثروة بين الأجيال، وصناديق تثبيت الأسعار، وصناديق التقاعد، وصناديق التنمية الإستراتيجية، من بين أمور أخرى.[1] نمت الصناديق السيادية بشكل مطرد، كما نما نفوذها في الساحة المالية العالمية، منذ الأزمة المالية في العام 2008.

تحوي دول مجلس التعاون الخليجي—أي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة—على أكبر صناديق للثروة السيادية في العالم. تشير التقديرات إلى أنّه في العام 2019، ما لا يقل عن 40 في المئة من أصول صناديق الثروة السيادية العالمية الحالية الخاضعة للإدارة هي من دول مجلس التعاون الخليجي.[2] يظهر الرسم البياني 1 عدداً من صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي الكبرى والأصول المقدّرة تحت إدارتها. تعدّ صناديق الثروة السيادية في الدول الخليجيّة من بين أكثر الصناديق غموضاً من حيث قرارات الاستثمار، ممّا يعني أنّه على الرغم من ملفات الاستثمار النشطة، إلّا أنّ الحصول على معلومات مؤكّدة حول المبالغ الدقيقة التي تخضع لإدارتها يمثل تحدياً.[3] وذلك على الرغم من سجل ترومان ومبادئ سانتياغو، وهي الأطر التنظيمية الموجهة نحو تعزيز المساءلة والشفافية في تقارير استثمارات صناديق الثروة السيادية.

يمكن ربط القضايا التي أثيرت بشأن شفافية صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع وصفها، في بعض السياقات، على أنّها ذات وظائف سياسيّة.[4] ممّا يدعم بشكلٍ كبير حجة بيرتون بأنّه في حين يُنظر إلى العلاقة بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي في كثير من الأحيان على أنها خاضعة لمعاملات الطاقة، إلّا أنّها تتخطّى ذلك.[5] تدرك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مثل الجهات الفاعلة الأخرى، أنّه يمكن ربط مصالح الاستثمار بالأمن القومي.[6] كما أنّها تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي الإقليمي، وقد تمّ تطويرها لتعزيز الاستقلالية في ضوء الهشاشة الجيوسياسية السائدة في أنحاء العالم كافة.[7]

الرسم البياني 1: صناديق الثروة السياديّة الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجيّ

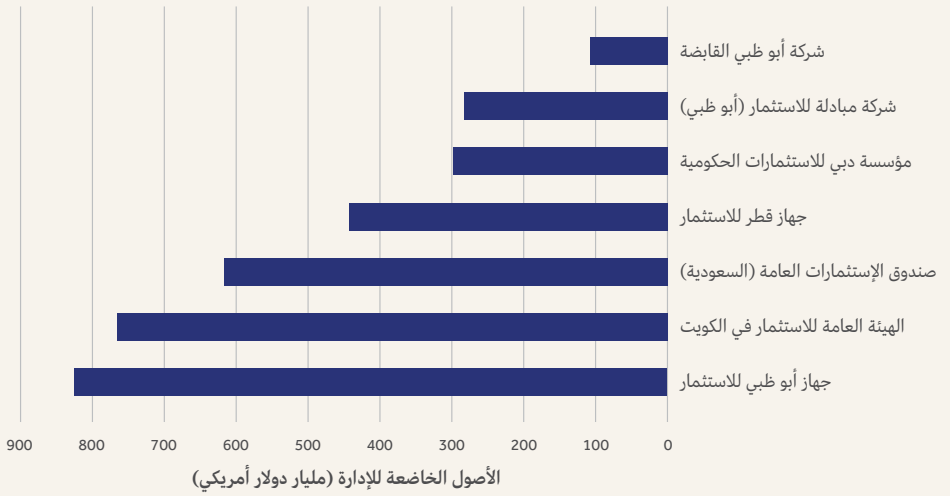

المصدر: Ben Bartenstein, Dinesh Nair, and Archana Narayanan, "Record Gulf Funds Pour Into Global Deals as Liquidity Dries Up," Bloomberg, July 26, 2022, accessed August 27, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-07-26/cash-rich-gulf-funds-splurge-on-mega-deals-as-liquidity-dries-up.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، لكونها دولاً صغيرة، عوائق متأصّلة تحدّ من قوتها الهيكلية الإجمالية مقارنة بالدول الكبيرة.[8] وقد أدّى عدم تناسق القوة هذا إلى إدراك ضرورة استخدام أدوات قوة أخرى للتعويض عن الحجم الحدود والتأثير المحدود على الساحة الدولية. في ضوء ذلك، يناقش لونج بأنّ الدول الصغيرة المختلفة يمكن أن "تمتلك قواعد مادية وفكرية وعلائقية مختلفة" بالإضافة إلى أهداف مختلفة.[9] ينتج عن هذا ثلاث قواعد قوة للدول الصغيرة مثل دول مجلس التعاون الخليجي: القوة الذاتيّة المحدّدة، والقوة المشتقة، والقوة الجماعية.[10]

وقد تمكّنت دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام مواردها من الطاقة—النفط والغاز الطبيعي—كمصادر للقوة الذاتية الخاصة، وتحويل الموارد الماليّة المستمّدة من مبيعات الهيدروكربون إلى صناديق الثروة السيادية المستثمرة عالمياً، بشكل متزايد في آسيا.[11] كما تمّ استخدام صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي كمصادر مشتقة للقوة، لا سيما عندما استخدمت الكويت صندوقها السيادي في العام 1991 لحشد الدعم من المجتمع الدولي، وفي نهاية المطاف تحالف تقوده الولايات المتحدة، لهزيمة القوات العراقية الغازية والمحتلّة.[12] تمّ استخدام صندوق الثروة السيادية الكويتي لدفع رسوم الحكومة في المملكة العربية السعودية وكجزء من جهود الكويت لجعل المجتمع الدولي يدعم شكاواها ضد قوات الاحتلال العراقية.

وعلى نحوٍ مماثل، وأثناء الحصار الذي فرضته دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ومصر على قطر في العام 2017، أعادت الدولة جزءاً من صندوقها السيادي إلى قطر لدعم النظام المصرفي في البلاد وتمويل التعاون المتزايد مع إيران وتركيا.[13] تشكّل دول مجلس التعاون الخليجي أحياناً جبهة موحّدة من خلال استخدام القوة الجماعية. ويوفّر الحوار الإستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، منتدى لمناقشة العلاقات المتمحورة حول الطاقة بالإضافة إلى علاقات أوسع.[14]

ساعدت استثمارات صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية الكبرى. يوفّر الاستثمار والابتكار التجاري، كمعياريين للقوة الناعمة،[15] وسائل مختلفة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء علاقات جديدة مع الدول الآسيوية بهدف زيادة نفوذها السياسي في المنطقة بطرق مختلفة. قد تتمتّع كلّ من هذه الدول الصغيرة بقوة

ذاتية محدّدة مماثلة، إلّا أنّ أهدافها قد تختلف في ما يتعلّق بعلاقاتها مع الدول الآسيوية. وتتّسم هذه العلاقات بالتكافل: يمكن للدول الآسيوية الاستفادة من الأنشطة التجارية لصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير فرص جديدة في أسواقها المحلية، بينما تستخدمها دول مجلس التعاون الخليجي كوسيلة لتنمية نفوذها في آسيا. وهي تطرح كذلك تحديات جديدة في المجال الجيوسياسي، نظراً للتوترات الحالية بين الصين والولايات المتحدة، ممّا يتطلّب من دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق توازن جيوسياسي دقيق في آسيا.

يمكن تفسير مكانة دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من أكبر المستثمرين المباشرين في آسيا من خلال عوامل متعدّدة، بما في ذلك تراجع فرص الاستثمار في الأسواق الغربية الناضجة فضلاً عن زيادة ثقة الاستثمار في توسيع أسواق آسيا.[16] وتشمل العوامل الأخرى التطورات التكنولوجية في آسيا التي يمكن أن تكون داعمة للاقتصادات المحلية لصناديق الثروة السيادية في الدول الخليجية، بالإضافة إلى الطبقة الوسطى المتنامية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). كما وأنّ أولويات التنمية لبعض دول رابطة دول جنوب شرق آسيا وإمكانيات الاستثمارات الجديدة في مجموعة واسعة من الصناعات—بما في ذلك العقارات والزراعة والخدمات المالية—قد أثّرت جميعها في نمط الاستثمار هذا.

فيما تحوّلت دول مجلس التعاون الخليجي نحو آسيا ونمت شراكاتها الإستراتيجية مع الصين والهند بشكل كبير، يبقى المجال مفتوحاً أمام تحقيق نمو كبير مع رابطة دول جنوب شرق آسيا في مجالات مثل الأغذية، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. وتشمل مجالات التعاون الأخرى تبادل المعرفة، مثل تدريبات مدققي الحلال في سنغافورة، والتي يمكنها أن تسهّل تجارة المنتجات الغذائية والمستحضرات الصيدلانية الحلال.[17] كما شجّعت دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمارات التكنولوجية في الأسواق المحلية، والتي من شأنها أن توفّر فرصاً لتوريد الخدمات والمتطلّبات التكنولوجية على المستوى المحليّ. على سبيل المثال، استخدمت خدمة الحوسبة السحابية في قطر شركات غربية كبرى مثل جوجل (Google) وأزور (Azur).[18] وفي الدول الخليجيّة الأخرى، تقدّم شركات التكنولوجيا الآسيوية الأخرى مثل سحابة علي بابا (AliBaba Cloud) الصينية خدمات الحوسبة السحابية بالشراكة مع شركة الاتصالات السعودية.[19]

يوضح الرسم البياني 2 والجدول 1 وتيرة تسارع التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيويّة، وكيف أنّه من المتوقّع أن تنخرط دول مجلس التعاون الخليجي، بحلول العام 2030، في أعمال مع آسيا أكثر من الأسواق الغربية الناضجة. تتجّه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد نحو آسيا بسبب الظروف الجذابة للاقتصادات الآسيوية بالإضافة إلى قربها الجغرافي من منطقة الخليج.[20] وقد ازداد حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا من خلال صناديق الثروة السيادية الخليجية التي لا تستثمر في الأسواق الكبيرة والقائمة فحسب، بل في الأسواق الناشئة على حدّ سواء، خاصة في رابطة دول جنوب شرق آسيا.[21] وفي غياب التعريف الرسميّ "للأسواق الناشئة"، تشمل الخصائص المشتركة النمو القوي والمستدام وإنتاج سلع وخدمات عالية القيمة.[22] وتشمل صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجيّ التي تستثمر في هذه الأسواق جهاز أبوظبي للاستثمار، وصندوق الاستثمارات العامة السعوديّ، وجهاز قطر للاستثمار.[23]

يشير التحوّل نحو آسيا إلى أنّ غالبية دول جنوب شرق آسيا أصبحت وجهات جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب مؤشرات الأداء الاقتصادي العالية، ومواهب القوى العاملة، والانفتاح الاقتصادي، والأطر المؤسسية، وخاصة الشفافية.[24] وفيما يزال بعض الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا متأخراً في مسألة الشفافية، إلّا أنّ مسارها التصاعدي—مقارنة بالمناطق الأخرى—يدلّ على تلقيها الدائم لاستثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. على سبيل المثال، يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أنّ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق جنوب شرق آسيا الناشئة، بلغت 619 مليار دولار أمريكي في العام 2021، مقارنة بـ134 مليار دولار أمريكي و83 مليار دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، على التوالي.[25] تُعتبر استثمارات صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤشراً على بيئة الاستثمار الإيجابية التي أوجدتها الدول الآسيوية.

الرسم البياني 2: توقّعات الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية في الفترة الممتدة بين العامين 2021 و2030

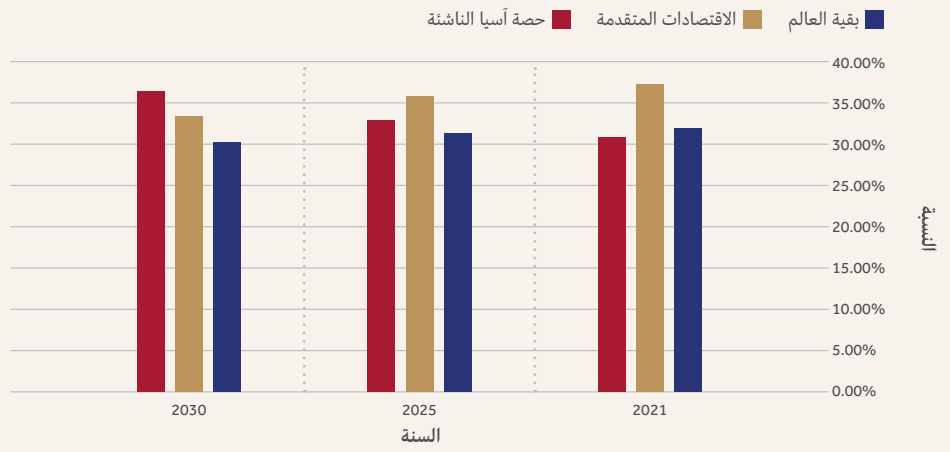

المصدر: Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022".

الجدول 1: حجم التبادل التجاري الثنائي بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (2021)

مجموع حجم التبادل التجاري (مليون دولار أمريكي)	الإمارات العربيّة المتّحدة	المملكة العربيّة السعوديّة	الكويت	قطر	البحرين	عمان	مجموع دول مجلس التعاون الخليجي
بروناي	197.78	307.47	0.03	66.72	0	0.21	572.21
كمبوديا	123.91	7.67	3.87	5.68	5.33	8.21	154.67
إندونيسيا	3,914.43	5,370.52	132.33	734.26	90	422.88	10,664.42
لاوس	9	2.55	0.21	0.88	0.02	–	12.66
ماليزيا	5,225.3	3,692.21	214.52	695.59	104.86	454	10,386.48
ميانمار	199.13	2,157.01	5.33	282.29	4.41	17.35	2,665.52
الفلبين	1,162.98	1,505.85	27.36	276.3	17.21	20.28	3,009.98
سنغافورة	13,437.72	7872.7	357.26	6,163.41	165.19	584.25	28,580.53
تايلاند	11,692.35	6430.6	300.2	3,013.03	285.22	687.78	22,409.18
فيتنام	5,240.39	1126	61.45	179.65	15.02	148.97	6,771.48
مجموع رابطة دول جنوب شرق آسيا	41,202.99	28,472.58	1,102.56	11,417.81	687.26	2,343.93	85,227.13

المصدر: Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022".

صناديق الثروة السياديّة في آسيا

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا مساراً تصاعدياً على مدى أكثر بقليل من عقد نظراً للفرص التي توفّرها الأسواق الآسيويّة. وقد قامت صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الكبيرة منها، بالاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الأكبر في الأسواق الآسيويّة، ويظهر الجدولان 2 و3 استثمارات صناديق الثروة السياديّة في منطقة الخليج التي تمت خلال الفترتين 2009–2013 و2015–2022 على التوالي.

الجدول 2: استثمارات مختارة من صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا بين العامين 2009 و2013

صناديق الثروة السياديّة في منطقة الخليج	الصفقة المعنيّة	الدولة الآسيويّة	القيمة (مليون دولار أمريكي)
شركة مبادلة للاستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	بتروناس—حقول النفط	ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، فيتنام	غير معلنة
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	العقارات والسلع والطاقة	ماليزيا	5
جهاز قطر للاستثمار وقطر للبترول	مجمع البتروكيماويات	فيتنام	4
هيئة الاستثمار الكويتيّة ومؤسسة البترول الكويتيّة	مصفاة مع شركات يابانيّة وفيتناميّة	فيتنام	9
صناديق الثروة السياديّة في المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة	البنوك والعقارات	ماليزيا	غير معلنة
شركة مبادلة للاستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	شركة Singapore Chartered Semiconduction Pte Ltd.	سنغافورة	غير معلنة
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	العقارات والخدمات المالية والضيافة والزراعة	فيتنام، ماليزيا، ميانمار، لاوس، الفلبين	غير معلنة
هيئة الاستثمار الكويتيّة ومؤسّسة الخليج للاستثمار (الكويت)	الصكوك الإسلاميّة	ماليزيا	0.455

المصدر: "Bin Abu-Hussin, Gulf Arab Foreign Direct Investment".

مع وجود أكثر من 2,5 تريليون دولار أمريكي في محافظها الاستثماريّة المشتركة، شكّل تحوّل صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي نحو الأسواق الآسيويّة تطوّراً هاماً. علاوة على ذلك، ينطوي هذا التحوّل على انعكاسات على أهداف منطقة الخليج الإستراتيجيّة في آسيا. وتمكّن الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في دول مجلس التعاون الخليجي المستثمرين الآسيويين من إبرام شراكات مع الشركات في منطقة الخليج في القطاعات غير الهيدروكربونيّة. وتستثمر صناديق الثروة السياديّة هذه في شركات التكنولوجيا الآسيويّة، والطاقة المتجدّدة، والزراعة، والتشجير، من بين مجالات أخرى.[26]

وقد أدّت صناديق الثروة السياديّة الخليجيّة الأكبر حجماً—مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار، وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربيّة السعوديّة، وجهاز قطر للاستثمار—دوراً رياديّاً في هذه الاستثمارات. وتخدم الاستثمارات في الطاقة المتجدّدة أغراضاً مختلفة لهذه البلدان، بما في ذلك الوفاء بالتزاماتها بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2 و7 و13—يركّز الهدف 2 على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الزراعة المستدامة، وينص الهدف 7 على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. ونظراً لأنّ الدول الخليجيّة تعدّ من المصدرين الرئيسيين للطاقة المرتبطة بالهيدروكربونات، يمكن للاستثمار في الطاقة النظيفة أن يدفع منطقة الخليج نحو تحقيق الهدف 13، والذي يتعلّق بمكافحة تغيّر المناخ وآثاره على البيئة.

الجدول 3: استثمارات مختارة من صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا بين العامين 2015 و2022

صناديق الثروة السياديّة في منطقة الخليج	الصفقة والسنة	الدولة الآسيويّة	القيمة (مليار دولار أمريكي)
جهاز أبو ظبي للاستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	20 في المئة من أسهم شركة هوم فاينانس (Home Finance) التابعة لشركة إنفولاين فاينانس ليمتد في الهند (India Infoline Finance Limited) (2022)	الهند	0.28
جهاز أبو ظبي للاستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	التعاون مع Kotak Investment Advisor في مومباي —مكاتب في المدن الآسيويّة الكبرى (2022)[27]	الهند ودول آسيوية أخرى	0.590
شركة مبادلة للإستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	التعاون مع مجموعة سوفت بنك (SoftBank Group) في اليابان للاستثمار في الشركات الناشئة الآسيويّة (2017 فصاعداً)[28]	اليابان ودول آسيوية أخرى	15
شركة مبادلة للإستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	التعاون مع بنك التنمية الصيني كابيتال (China Development Bank Capital) للاستثمارات الثنائيّة المختلفة (2015 فصاعداً)	الصين	10
شركة مبادلة للإستثمار (الإمارات العربيّة المتّحدة)	التعاون مع شركة بلاك روك (BlackRock) للاستحواذ على 10,53 في المئة من تاتا باور (Tata Power)	الهند	0.525
شركة مصدر للطاقة النظيفة (الإمارات العربيّة المتّحدة)	محطة طاقة عائمة لتوليد 145 ميجاوات من الكهرباء وتصدير الطاقة إلى سنغافورة (2020)[29]	اندونيسيا وسنغافورة	0.1
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	استثمارات في الإعلام والتكنولوجيا والاتصالات (2022)	الهند	1.5
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	المركز الإقليمي لجهاز قطر للاستثمار في برج آسيا سكوير 1 (Asia Square Tower 1) (2021)[30]	سنغافورة	2.45
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	32 أصلاً سكنياً من خلال محفظة تديرها شركة جاو كبيتال بارتنرز (Gaw Capital Partners) مقرها هونغ كونغ (2022)	اليابان وهونغ كونغ	0.800
جهاز قطر للاستثمار (قطر)	الاستثمار في خدمة توصيل الطعام في الهند "سويغي" (Swiggy) (2022)	الهند	0.700
صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربيّة السعوديّة)	التعاون مع علي بابا الصين في شركة لوجستيّة إندونيسيّة (2022)	إندونيسيا	غير معلنة
صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربيّة السعوديّة)	طلب الحصول على رخصة مستثمر مؤسسي أجنبي مؤهل، الصين (2021)	الصين	غير معلنة
صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربيّة السعوديّة)	توقيع مذكّرة تفاهم مع سامسونج سي أند تي (Samsung C&T) وبوسكو (POSCO) في كوريا؛ يمتلك صندوق الاستثمارات العامة 38 في المئة من شركة بوسكو (2022)	كوريا الجنوبية	غير معلنة
مؤسّسة البترول الكويتيّة (الكويت)	مصفاة مشتركة في جاوة الشرقية (2010)[31]	فيتنام وإندونيسيا	9–8
استثمارات مختلفة في منطقة الخليج	استثمارات متنوعة في مختلف الشركات الناشئة والقائمة (2016–2021)	رابطة دول جنوب شرق آسيا	13.4

المصدر: Collated by author from Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022"; Asia House, The Middle East Pivot to Asia, Research Report, (London: Asia House, 2022), https://asiahouse.org/wp-content/uploads/2022/11/The-Middle-East-Pivot-to-Asia-2022-Digital.pdf.; Asia House, The Middle East's Asian Pivot: Trade Growth and Opportunities, Research Report, (London: Asia House, 2019), https://asiahouse.org/wp-content/uploads/2019/03/ME-Asian-Pivot-full.pdf.

فمن ناحية، تمكّن قوة الدول الخليجيّة الكامنة الأساسيّة، من خلال استثماراتها، من تطوير قوة جوهريّة ثانوية. ويمنحها ذلك نفوذاً مشتركاً، ممّا يدعم مكانتها الجيوسياسيّة، حتى لو هزّتها أحياناً الأولويات الوطنيّة. كما تدعم استثماراتها الضخمة—المتوقّع أن يصل مجموعها إلى 578 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2030[32]—حجّة الابتكار في مجال الأعمال لتطوير القوة الناعمة.[33] ويتّضح أنّ استثمارات صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي تتمتّع أيضاً بجانب من جوانب الأمن القومي عند تقييمها

كجزء من الاقتصاد السياسي الأوسع لمنطقة الخليج. وهذه ليست بظاهرة جديدة. فقبل التحوّل الحالي إلى آسيا، لم تركّز استثمارات صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي على البحث عن الريع فحسب، بل سعت أيضاً إلى الأمن وتعزيز العلاقات والمعرفة واكتساب المهارات بالإضافة إلى تطوير القوة الناعمة.[34] على سبيل المثال، في خلال الحصار الذي فُرض على قطر في العام 2017، وفّرت استثمارات صناديق الثروة السياديّة الوسائل لترسيخ الرعاية الأمنيّة التركية مقابل دعم قطر لتركيا في مختلف القضايا الاقتصاديّة والإقليميّة.[35]

وبصرف النظر عن السياسة والاقتصاد السياسي، تُعتبر استثمارات الصناديق السياديّة في دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا منطقية نظراً للتطورات في رأس المال البشري والتي حصلت في المنطقة في خلال العقود الأخيرة. توفّر هذه التطورات الأساس اللازم للتقدّم التكنولوجي والابتكار والانتقال من المنتجات والخدمات المنخفضة القيمة إلى المنتجات والخدمات العالية القيمة والأكثر تطوراً. يمكن أن تؤدّي نتيجة هذه التطورات في رأس المال البشري وما يترتّب على ذلك من ابتكار وتكنولوجيا إلى ارتفاع الأجور التي تساعد بدورها على توسيع حجم الطبقة الوسطى وزيادة دخلها المتاح.[36]

وتثبت توقّعات أفضل للنمو الاقتصادي في الأسواق الآسيويّة الناشئة هذا الأمر—فمن المتوقع إضافة 132 مليون شخص على الأقل إلى فئة المستهلكين بحلول العام 2022 ومليار شخص على الأقل بحلول العام 2030 في المنطقة الآسيويّة، على الرغم من الانكماش الاقتصادي الأخير الناتج عن جائحة فيروس كورونا المستجدّ والحرب في أوكرانيا.[37] وتدعم هذه التوقّعات حالة استثمارات صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا.[38] كما ناقش أصحاب النظريات الليبرالية مثل مورافتشيك أنّه من المرجّح أن تؤدّي هذه العلاقات المتطوّرة إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعاون والسلام الدائم، كما نأمل.[39]

الخلاصة وتوصيات السياسات

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي الرئيسيّة إمكانات الاستثمار في صناديق الثروة السياديّة في الأسواق الآسيويّة وتعمل تدريجياً على طبع بصماتها في هذه الأسواق. وقد يُعزى ذلك إلى عدّة عوامل. على سبيل المثال، لا تهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق الريع فحسب، بل توفّر أيضاً الوسائل لجني عدد من المكافآت—بما في ذلك نقل المعرفة والمهارات—التي تدعم البلدان الأصلية لصناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي. ويعتمد ذلك على توافر فرص الاستثمار البديلة في الدول الآسيويّة عبر عدد من القطاعات الاقتصاديّة في الأسواق الكبيرة التي يمكن أن تضمّ أعداداً متزايدة من المثقفين والموهوبين من رأس المال البشري. ويشرح ذلك الأمر التوجّه نحو الشرق، وكذلك الفوائد الأمنيّة والإستراتيجيّة لربط الجهات الفاعلة الآسيويّة بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تطوير القوة الناعمة. بالإضافة إلى ذلك، يوفّر تراجع فرص الاستثمار في الأسواق الغربيّة الناضجة، وقرب دول مجلس التعاون الخليجي من آسيا، ومعايير السوق الآسيويّة العالية، حوافزاً إضافية للاستثمارات الواسعة النطاق من دول مجلس التعاون الخليجي.

ستدعم توصيات السياسة التالية استثمارات صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا. ينبغي أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي أولاً على تطوير سياسات تتمحور حول الشراكات المبرمة مع الشركات الآسيويّة، لتوفير منصة لصناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي للتعلم وتبادل الأفكار مع الخبراء الآسيويين. علاوة على ذلك، ينبغي عليها تطوير سياسات تتعلق بطريقة استخدام صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي للمعرفة الآسيويّة ومهاراتها من أجل تطوير الأسواق المحلية في منطقة الخليج، والتي ستدعم جهود التنويع في اقتصاداتها المحليّة. مع توسّع بصمة منطقة الخليج الاقتصاديّة عبر آسيا، يجب على صناديق الثروة السياديّة لدول مجلس التعاون الخليجي تنسيق الاستثمارات وتعزيزها عبر الأسواق الآسيويّة، وتطوير سياسات طويلة الأجل في مجالات مثل الزراعة لضمان الأمن الغذائي مع تزايد عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

الهوامش

1. Daniil Wagner, "Sovereign Wealth Funds: Investment Objectives and Asset Allocation Strategies," Journal of Government and Regulations 3, no. 2 (2014), 32–52, https://doi.org/10.22495/jgr_v3_i2_p4.

2. François Aïssa Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, Research Report, (Levallois-Perret, France: Foundation pour la Recherche Stratégique, February 28, 2019), https://www.frstrategie.org/en/programs/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/gulf-sovereign-wealth-funds-2019.

3. Jeanne Amar, Christelle Lacourt, and Jean-Francois Carpantier, "GCC Sovereign Wealth Funds: Why Do They Take Control?" Journal of International Financial Markets, Institutions and Money 77 (March 2022), 101494, https://doi.org/10.1016/j.intfin.2021.101494.

4. Halil Rahman Basaran, "Sovereign Wealth Fund," Czech Yearbook of Public & Private International Law 11 (2020), 448–461, https://rozkotova.cld.bz/CYIL-vol-11-2020/448/.

5. Guy Burton, "The Growing Connectivity Between the Gulf and East Asia," The Diplomat, March 3, 2020, https://thediplomat.com/2020/03/the-growing-connectivity-between-the-gulf-and-east-asia/#:~:text=The%20past%20two%20decades%20have,investment%20as%20well%20as%20trade.

6. Clifford Chance, Evolving Concept of National Security, Report, (London: Clifford Chance, February 2022), https://www.cliffordchance.com/content/dam/cliffordchance/briefings/2022/02/the-evolving-concept-of-national-security.pdf.

7. Kyle Hatton and Katharina Pistor, "Maximizing Autonomy in the Shadow of Great Powers: The Political Economy of Sovereign Wealth Funds," Columbia Journal of Transnational Law 50, no. 1 (2011), https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/2137.

8. Baldur Thorhallsson and Sverrir Steinsson, "Small State Foreign Policy," Oxford Research Encyclopedia of Politics (May 2017), https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.484.

9. Tom Long, "Small States, Great Power? Gaining Influence Through Intrinsic, Derivative, and Collective Power," International Studies Review 19, no. 2 (June 2107), 185–205, https://doi.org/10.1093/isr/viw040.

10. Ibid.

11. Freddie Neve, The Middle East Pivot to Asia 2022: Continued Growth in Uncertain Times, Report, (London: Asia House, November 2, 2022), https://asiahouse.org/research_posts/the-middle-east-pivot-to-asia-2022/.

12. Hessa Al-Ojayan, "Kuwait's Economic 'Toolkit': Foreign Aid & the Kuwait Investment Authority," LSE (blog), November 13, 2015, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2015/11/13/kuwaits-economic-toolkit-foreign-aid-the-kuwait-investment-authority/.

13. Fahad Al-Marri, "GCC Sovereign Wealth Funds and Their Utility in Foreign and Security Policy: Comparative Cases of Kuwait, Oman, and Qatar in Periods of Crisis," (PhD thesis, University of Warwick, August 2021 [unpublished manuscript]), PDF file, http://wrap.warwick.ac.uk/161340/.

14. Radka Havlová, "Sino-Qatari Relations after the 'Qatar Blockade' in the Context of the Regional Implementation of the Belt and Road Initiative," Central European Journal of International and Security Studies 14, no. 2 (August 2020), 4–24, https://doi.org/10.51870/CEJISS.A140201.

15. Jonathan McClory, The New Persuader III: A 2012 Global Ranking of Soft Power, Report, (London: Institute for Government, September 3, 2013), https://www.instituteforgovernment.org.uk/publication/report/new-persuaders-iii.

16. Mohd Fauzi Bin Abu-Hussin, "Gulf Arab Foreign Direct Investment (FDI): ASEAN Targets of Opportunity," Middle East Institute, March 20, 2013, https://www.mei.edu/publications/gulf-arab-foreign-direct-investment-fdi-asean-targets-opportunity.

17. Melanie Norohna, Uncharted Territory: Deepening Trade and Investment between ASEAN and the GCC, Report, (Dubai, UAE: Economist Impact, December 7, 2021), https://impact.economist.com/perspectives/economic-development/uncharted-territory-deepening-trade-and-investment-between-asean-and-gcc.

18. Ibid.

19. The Economist Intelligence Unit, The Power of Proximity: Localising Supply Chains in the Middle East, Report, (Dubai, UAE: The Economist Intelligence Unit, 2021), https://impact.economist.com/perspectives/sites/default/files/eiu_the_power_of_proximity_qfza_1.pdf.

20. Bin Abu-Hussin, "Gulf Arab Foreign Direct Investment".

21. Association of Southeast Asian Nations (Brunei, Cambodia, Indonesia, Lao, Malaysia, Myanmar, Philippines, Singapore, Thailand, and Viet Nam).

22. Rupa Duttagupta and Ceyla Pazarbasioglu, "Miles to Go: Emerging Markets Must Balance to More Normal Policies and Rebuilding Their Economies," Finance and Development, June 2021, 4–9, https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021/06/pdf/fd0621.pdf.

23. Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022".

24. Oscar Contreras, Joseph Bendix, and Benjamin Smith, Global Opportunity Index 2022: Focus on Emerging Southeast Asia, Report, (Singapore: Milken Institute, January 26, 2022), https://milkeninstitute.org/report/global-opportunity-index-2022-southeast-asia.

25. UNCTAD, World Investment Report 2022, Report, (Geneva: UN Conference on Trade and Development, June 9, 2022), https://unctad.org/publication/world-investment-report-2022.

26. Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022".

27. Kailash Babar, "Kotak Investment, ADIA set up $590 Million Platform for Indian Office Assets," The Economic Times, June 20, 2022, https://economictimes.indiatimes.com/industry/services/property-/-cstruction/kotak-investment-adia-set-up-590-million-platform-for-indian-office-assets/articleshow/92331464.cms?from=mdr.

28. Mahmoud Habboush, "Mubadala Plans $15 Billion Investment in SoftBank Tech Fund," Bloomberg, May 15, 2017, https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-05-14/mubadala-plans-to-invest-up-to-15-billion-in-softbank-tech-fund#xj4y7vzkg.

29. Fareed Rahman, "Masdar Taps New Markets to Double its Clean Energy Capacity Over the Next 5 Years," The National, March 21, 2021," https://www.thenationalnews.com/business/energy/masdar-taps-new-markets-to-double-its-clean-energy-capacity-over-the-next-5-years-1.1187737.

30. "BlackRock Agrees to Sell Singapore Office Tower to Qatar Fund for $2.5 bln," Reuters, June 5, 2016, https://www.reuters.com/article/blackrock-office-idUSS7N18200J.

31. "UPDATE 1 – Kuwait's KPC to Invest $8–9 bln in Indonesia Refinery," Reuters, July 15, 2010, https://www.reuters.com/article/indonesia-kuwait-refinery-idINJAK49472220100715.

32. Neve, "The Middle East Pivot to Asia 2022".

33. McClory, "The New Persuader III".

34. Al-Marri, "GCC Sovereign Wealth Funds".

35. Engin Yüksel and Haşim Tekineş, Turkey's Love-In with Qatar: A Marriage of Convenience, Conflict Research Unit Report, (The Hague: Clingendael, The Netherlands Institute of International Relations, January 25, 2021), https://www.clingendael.org/nl/node/12238.

36. Asian Development Bank (ADB), Human Capital Development in South Asia: Achievements, Prospects and Policy Challenges, Report, (Manila: Asian Development Bank, December 2017), https://www.adb.org/publications/human-capital-development-achievements-prospects-policy-challenges.

37. Wolfgang Fengler, Homi Kharas, and Juan Caballero, "Asia's Tipping Point in the Consumer Class," Brookings (blog), June 2, 2022, https://www.brookings.edu/blog/future-development/2022/06/02/asias-tipping-point-in-the-consumer-class/.

38. Bin Abu-Hussin, "Gulf Arab Foreign Direct Investment".

39. Andrew Moravcsik, Liberalism and International Relations Theory, CFIA Working Paper No. 92–6, (Cambridge, MA: Harvard University, 1992), https://www.princeton.edu/~amoravcs/library/liberal-ism_working.pdf.

الخاتمة

عادل عبد الغفار وعبدالله باعبود

تقدّم فصول الملف المختلفة التي تشمل التجارة والطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسيّة، تحليلاً حديثاً ومتعمّقاً حول أهميّة العلاقات المتزايدة بين الدول الآسوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي. وتطرح الفصول تحليلات شاملة تؤكّد على أهمية العلاقات المتعدّدة الأوجه بين المنطقتين.

على مدار العقد الماضي تحديداً، تطوّرت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا من مجرّد علاقة تعتمد على الهيدروكربونات بشكلٍ أساسيّ، إلى علاقة أوسع تمتدّ إلى قطاعات متعدّدة وتحقّق أهدافَ المنطقتين الإستراتيجيّة. أدّت التحوّلات الاقتصادية الهامّة التي شهدتها الدول الآسوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين المنطقتين في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة، ممّا مهّد الطريق لإنشاء علاقات سياسيّة أوثق في ظلّ سياق جيوسياسي معقّد.

وقد شهدت فترة التسعينيات تحوّلات جذريّة في القوّة الاقتصاديّة العالمية، ما أدّى إلى تغيير ديناميّات التجارة والاستثمار وأنماطهما. كما وأنّ التوسّع السريع في العلاقات الخليجية الآسيوية على مدى العقدين الماضيين، يخلق تحوّلاً جذرياً في آثارها البعيدة المدى على التجارة والأعمال والسياسة الدولية. وقد عزّز نمو القوى الآسيويّة الاقتصادي، والذي بدأ مع صعود الصين والهند، أهميّة الشراكات بين القوى الآسيوية مع دول مجلس التعاون الخليجي. في العام 2023، تشير التوقّعات إلى أنّ الهند والصين ستساهمان بأكثر من نصف النمو العالمي، بينما ستساهم بقية آسيا بربع إضافي.[1]

تتمتّع دول مجلس التعاون الخليجي بموقع جغرافي مناسب لتشكّل مركزاً تجارياً بين الشرق والغرب، حيث تتوسّع في الدور الذي اضطلعت به منطقة الخليج لقرون قبل اكتشاف النفط. ويمكن لقطاعي التجارة والسياحة الاستفادة من موقع منطقة الخليج الإستراتيجي، ممّا يوفّر فرص تعاون متعدّدة ويعزّز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول الآسوية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي.

تشير الأدلّة التجريبيّة إلى أنّ الدول الآسيوية هي اليوم الشريك التجاريّ الأهمّ لدول مجلس التعاون الخليجي. في العام 1980، استأثرت آسيا بنسبة 10 في المئة فقط من إجمالي حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فقد توسّعت العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بشكلٍ كبير منذ ذلك الحين.[2]

في العام 2020، تجاوزت الصين منفردة الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي.[3] ومن المتوقّع أن تزداد التجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا بنحو 6 في المئة سنوياً في خلال العقد القادم.[4] وبحلول العام 2030، سيصل حجم التبادل التجاريّ بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا إلى حوالي 578 مليار دولار، ما يشكّل أكثر من 36 في المئة من إجمالي حجم التبادل التجاريّ الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، أي زيادة بنسبة 30,83 في المئة عمّا هو حالياً.[5] وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين قد بلغ 180 مليار دولار في العام 2021، ما اعتُبر منعطفاً مهمّاً في العلاقات الاقتصادية الثنائية ورقماً قياسياً جديداً—وسابقة—بتجاوزه حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ومنطقة اليورو مجتمعةً.[6]

يشكّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري عاملين مهمّين لزيادة الحجم التجاريّ بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا. فقد ساهمت التبادلات الشعبيّة وتدفقات الهجرة القويّة من جنوب شرق آسيا إلى منطقة الخليج أيضاً في دفع العلاقات الاقتصاديّة المعزّزة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، وتحديداً في مجال التجارة. وعلى وجه الخصوص، تأثير الشتات الهنديّ الكبير في دول مجلس التعاون الخليجي الذي من المرجّح أن يستمرّ على مدار السنوات القادمة، ويستدعي توسيع علاقات الحكومة الهنديّة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعمها الشّتات الهنديّ.

تُعتبر آسيا مركز النمو في العالم،[7] مع توسّع حجم الاستثمار الثنائي مع منطقة الخليج في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاعات النفطية وغير النفطية. ويسلّط الملف الضوء على أنّه من المتوقّع أن

تساهم مصالح صناديق الثروة السيادية الخاصّة بدول مجلس التعاون الخليجي في آسيا في نموّ حجم التبادل التجاري. ويشهد استثمار صناديق الثروة السياديّة الخليجية في آسيا ازدهاراً، حيث تشكّل الهند ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) الجهات المستفيدة الرئيسيّة. كما وأنّ الصناديق السيادية الخليجية في صدد فتح مكاتب جديدة في آسيا لمراقبة الاستثمارات والبحث عن فرص جديدة. ونظراً لقيمة الأصول في صناديق الثروة السيادية الخليجية التي تفوق 2,5 تريليون دولار،[8] يمنحها ذلك القدرة على تحقيق استثمارات ضخمة—وهي تقوم بذلك بشكل متزايد مع تحوّل آسيا إلى وجهة رئيسية للقيام بهذه الاستثمارات. علاوة على ذلك، ستؤدي زيادة استثمار صناديق الثروة السيادية الخليجية في آسيا إلى تعزيز المشاركة السياسية بين المنطقتين بحيث تصبح الأصول الآسيوية ضمن ملكية الدول الخليجية.

وفي الوقت عينه، يسير التنويع الاقتصادي، والذي يشكّل جزءاً من جهود الدول الخليجية لتحقيق تطلّعات رؤياها الاقتصاديّة الطّموحة، بوتيرة مذهلة، ويجذب الاستثمار الآسيوي إلى القطاعات الاقتصاديّة غير النفطية الناشئة، مثل البناء والطاقة المتجدّدة والتكنولوجيا. أدّت الاستثمارات الخليجية في مجالات التحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية والأصول الرقميّة والبنية التحتيّة والموانئ إلى زيادة حجم التبادل التجاريّ بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا في القطاعات غير النفطيّة طوال العام 2022. بلغ إجمالي استثمارات مبادرة الحزام والطريق الصينيّة 59,5 مليار دولار في العام 2021، وحقّقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 29 في المئة، وهي الحصّة الأكبر.[9] بشكل عام، ارتفعت استثمارات مبادرة الحزام والطريق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 360 في المئة بين العامين 2020 و2021 وعادت بالفائدة بشكل كبير على الدول الخليجية في جهودها الرامية إلى التنويع الاقتصادي.[10]

يمكن لتوثيق العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة بين الخليج وآسيا أن يساهم في تعزيز التجارة والازدهار في المنطقتين، حيث أصبحت العلاقات الآسيوية الخليجية أساسيّة للتعامل مع المشهد السياسي والاقتصادي العالميّ الحالي. كما وأنّ سياسة "التطلّع إلى الشرق" الضمنيّة التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظتها في عدد من المبادرات الرئيسيّة، بما في ذلك عدد من اتفاقيّات التجارة الحرة قيد التفاوض حالياً. تميل الدول الخليجية إلى تعزيز العلاقات مع الدول الآسيويّة نظراً لخلوّها من "الأعباء السياسيّة" التي لطالما شكّلت نقطة خلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها في الغرب، مثل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. لا بدّ من أن تعزّز إتفاقيّات التجارة الحرّة العلاقات الاقتصاديّة ويمكن أن تؤدّي إلى زيادة المنافسة بين الدول الآسيويّة، مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

تشكّل الهيدروكربونات أساس هذه العلاقة المتطوّرة وتبقى ضروريّة للتبادل التجاريّ بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا. يبقى الطلب الآسيوي على الهيدروكربونات من الخليج كبيراً وستزداد أهميّته كمصدر إيرادات للدول الخليجية مع زيادة الطّلب على الهيدروكربونات. وتُعتبر الاستثمارات الآسيويّة في قطاع النّفط الخليجي استثمارات إستراتيجية وتهدف إلى تأمين إمدادات الطّاقة، في ظلّ استمرار الاهتمام بالاستخراج والتكرير والموانئ. ومع ابتعاد الدول الخليجية عن الوقود الأحفوري، بعد اتّفاق باريس، سيتم استبدال التعاون بين الدول الخليجية والدول الآسيوية الكبرى في مجال الهيدروكربونات تدريجياً باستثمارات في تطوير مصادر طاقة بديلة مستدامة ومتجدّدة. ومن بين هذه المصادر، الهيدروجين والأمونيا اللذين يتميّزان بإمكانات كبيرة لتحقيق صافي الانبعاثات الصّفريّة التي تعهّدت بها مختلف الدول الآسوية ودول مجلس التعاون الخليجي. من المتوقّع أن يزداد التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا في مجال الاستدامة والطاقة المتجدّدة في المستقبل، ممّا يحثّ على التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية.

إنّ توسيع العلاقات التجاريّة مع الشركاء غير الأمريكيين قد ساعد دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع حقيبتها التجارية، ممّا حدّ من اعتمادها المفرط على الولايات المتّحدة. يوفّر اتّفاق السلام بين إيران والسعودية التي توسّطت الصين بتحقيقه، والموقّع في مارس 2023، سبلاً لمزيد من التعاون بين الصين وإيران والمملكة العربيّة السعوديّة، ومنطقة الخليج على نطاق أوسع.

بوجه خاص، تطوّرت العلاقات الثنائية بين السعوديّة والصين بشكل كبير على مدار السنوات الماضية. وأدّى قرار منظّمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك)، في أكتوبر من العام 2022، بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، إلى تدهور العلاقات الأمريكيّة السعوديّة. وقد تحثّ الخلافات الناشئة بين الولايات المتّحدة والدول الخليجية على تعزيز علاقات الدول الخليجية مع الصين. فقد شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين توتّرات متزايدة في خلال العام الماضي، وقد يؤدّي المزيد من التدهور إلى الضّغط على الدول الخليجية لتفضيل علاقاتها مع أحد الطرفين أو خفضها.

مع تنامي المنافسة بين الصين والولايات المتّحدة، ستظهر معالمها بشكل متزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ومن المرجّح أن تؤثّر في منطقة الخليج. ستحافظ الولايات المتّحدة على دورها كشريك أمنيّ مهمّ للدول الخليجية في المستقبل المنظور، وستدفع مكانة الصين، كشريك اقتصادي مهم لمنطقة الخليج، بكين نحو زيادة المشاركة والتعاون على الصعيدين السياسي والأمني في منطقة الخليج، لا سيّما في المجال البحري. لذلك، يمكن فهم "المبادرات المصغّرة" التي تقودها الولايات المتّحدة—وتحديداً التحالف الثلاثي بين الولايات المتّحدة وبريطانيا وأستراليا (أوكوس)، والحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتّحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)/كواد بلاس، ومجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة (I2U2) على أنّها محاولات تبذلها الولايات المتّحدة لتعزيز علاقاتها مع حلفائها الإقليميّين في سعيها للحدّ من انخراط الصين في المنطقة. قد يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى زيادة تعاونها مع عدد من الدول الآسيويّة ومنطقة الخليج من خلال تسهيل الترتيبات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وإشراك المزيد من الدول في الترتيبات الحالية، مثل مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي الدولي بين الهند وإسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة (I2U2).

بشكل عام، تجسّد الرّوابط المتزايدة بين آسيا ومنطقة الخليج التغييرات الأساسية التي يشهدها النظام الدولي حاليّاً، حيث يؤدّي الطّرفان دوراً أكثر حزماً في منطقتهما وفي العالم. سعى هذا الملف إلى تحليل المكوّنات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة المتعلّقة بهذه العلاقات الآخذة في التطوّر؛ ومع ذلك، من المرجّح أن تتعمّق هذه الديناميّات ويتوسّع نطاقها بوتيرة متسارعة، وستستلزم مزيداً من البحث وفهماً أفضل في ظلّ تطوّرها المستمرّ.

الهوامش

1. Krishnan Srinivasan, Thomas Helbling, and Shanaka J. Peiris, "Asia's Easing Economic Headwinds Make Way for Stronger Recovery," IMF Blog, February 20, 2023, https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/02/20/asias-easing-economic-headwinds-make-way-for-stronger-recovery.

2. Ayesha Sabavala and Ali al-Saffar, GCC Trade and Investment Flows: The Emerging-Market Surge, White Paper, (London: The Economist Intelligence Unit, March 22, 2011), https://graphics.eiu.com/upload/eb/GCC_Trade_and_Investment_Flows_Falcon%20South_Web_22_MARCH_2011.pdf.

3. Alicja Bachulska and Cinzia Bianco, "An Open Relationship: What European Governments Can Learn from the China-Gulf Cooperation," European Council on Foreign Relations, February 21, 2023, https://ecfr.eu/article/an-open-relationship-what-european-governments-can-learn-from-china-gulf-cooperation/.

4. Zawaya and TradeArabia, "GCC and Emerging Asia Trade 'to Reach $578bln by 2023," Zawaya, February 22, 2023, https://www.zawya.com/en/economy/gcc/gcc-and-emerging-asia-trade-to-reach-578bln-by-2030-p5znacrk.

5. Ibid.

6. Freddie Neve, The Middle East Pivot to Asia 2022: Continued Growth in Uncertain Times, Report, (London: Asia House, November 2, 2022), https://asiahouse.org/research_posts/the-middle-east-pivot-to-asia-2022/.

7. "Corporates See Southeast Asia as Epicenter for Growth," Consultancy.asia, April 12, 2021, https://www.consultancy.asia/news/4056/corporates-see-southeast-asia-as-epicenter-for-growth.

8. Neve, The Middle East Pivot, 88.

9. "GCC Bilateral Trade with Asia to Surpass Advanced Economies by 2028," Consultancy-me.com, March 1, 2023, https://www.consultancy-me.com/news/5895/gcc-bilateral-trade-with-asia-to-surpass-advanced-economies-by-2028.

10. Ibid.

نبذة عن

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

جامعة واسيدا وكرسي دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية

تأسّست جامعة واسيدا في العام 1882 على يد شيغينوبو أوكوما، رئيس وزراء ياباني سابق، وهي جامعة خاصة في طوكيو في اليابان. تصنّف جامعة واسيدا عالمياً على أنّها من أفضل الجامعات اليابانيّة، وقد خرّجت سبعة رؤساء وزراء، وينشط خريجوها في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والأعمال والأدب والفنون، في اليابان وعلى مستوى العالم. وتستضيف جامعة واسيدا كذلك **مشروع كرسي دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية**. وقد بدأ المشروع في يناير 2019، وهو عبارة عن تعاون يمتدّ على عشر سنوات بين جامعة واسيدا وجامعة قطر ويهدف إلى الاستفادة من خبرة كلّ مؤسسة من خلال تبادل أفضل الممارسات ودعم الأنشطة البحثية في مجالات متنوعة، بما في ذلك الثقافة، والتاريخ، والسياسة الإقليمية والعالمية، والاقتصاد، وكيفيّة ترابطها بالحضارة الإسلامية. كما يعزّز المشروع روح الصداقة والشراكة بين دولة قطر واليابان من خلال دعمها للمبادرات البحثية وتنظيم الفعاليات.

المحرّران

عادل عبد الغفار هو زميل ومدير برنامج السياسة الخارجية والأمن في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. كان سابقاً زميلاً غير مقيم في معهد بروكنجز وزميلاً في مركز بروكنجز الدوحة حيث كان مديراً للبحوث بالإنابة. وهو أيضاً أستاذ غير متفرّغ في جامعة جورجتاون في قطر. عبد الغفار متخصّص في الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ألّف عبد الغفار وحرّر عدداً من المجلّدات والتقارير، منها "China and North Africa: Between Economics, Politics and Security" (آي بي توريس، 2021)؛ و"The Gulf Cooperation Council at Forty: Risk and Opportunity in a Changing World" (مطبعة معهد بروكنجز، 2022). وقد أعدّ عبد الغفار دراسات وقدّم استشارات لعددٍ من المنظمات الدولية والوكالات الحكومية، بما فيها الإتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة وأستراليا.

عبد الله باعبود هو حالياً أستاذ كرسي دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية في جامعة واسيدا، طوكيو، اليابان، وباحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. شغل سابقاً منصب مدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر، ومدير مركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة. كما كان أستاذاً زائراً في معهد الشّرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة حمد بن خليفة، قطر. يركّز باعبود في تدريسه وبحوثه على العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي لمنطقة الخليج، ونشر العديد من الأوراق حول هذه المواضيع.

يودّ المحرّران أن يشكرا كلّ من ساهم في إنجاح هذا المشروع في كلّ من مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وجامعة واسيدا على مدى العامين الماضيين. في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المحرّران ممتنّان لهنا الشهابي ويشكران فريق التواصل والإعلام: سوزان الحصري وقيس شريف وفرانسواز فريفر وتسيدينيا جيرماي. كما يخصّان بالشكر المترجمين الخارجيين على جهودهم والتزامهم الملفت. وفي جامعة واسيدا، يودّ المحرّران أن يشكرا الأستاذة الدكتورة كيكو ساكوراي، والدكتور أليكس ماليت، والدكتورة ووهيانغ كلوي سيم، وفريق المكتب الدولي؛ هيديتاكا يامادا، وشيجيتوشي أكاماتسو، وسايوري هاجيوارا، على مساعدتهم القيّمة، وبلقيس الحارثي وفوميكا واتانابي وكلثم العليان على دعمهم الثمين.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
www.mecouncil.org